



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 14/249
الصادر عن صندوق النقد الدولي

السودان

المراجعة الأولى في ظل البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق؛ والبيان الصحفي؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل للسودان

أغسطس 2014

ضمن المراجعة الأولى التي أجريت في ظل البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق، صدرت الوثائق التالية وتم إدراجها في هذه المجموعة الوثائقية:

- تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لنظر المجلس التنفيذي في 28 يوليو 2014، عقب المناقشات التي انتهت في 8 مايو 2014. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 30 يونيو 2014، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- بيان صحفي بشأن السودان.
- بيان المدير التنفيذي الممثل للسودان.

وقد صدرت الوثائق التالية بشكل منفصل أو سيتم إصدارها لاحقاً:

- خطاب نوايا أرسلته السلطات السودانية إلى صندوق النقد الدولي*
- مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية التي أعدتها السلطات السودانية*
- مذكرة تفاهم فنية*

* هذه الوثيقة مدرجة أيضاً في تقرير خبراء الصندوق

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقاً للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

يمكن للجمهور العام الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

السودان

المراجعة الأولى في إطار البرنامج الذي يراقبه الخبراء

٢٨ يوليو ٢٠١٤

أهم القضايا

السياق السياسي: يُجري السودان حواراً وطنياً صعباً مع المعارضة وبعض الجماعات المسلحة في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. ويهدف هذا الحوار إلى كسر الحلقة المدمرة الحالية لعدم الاستقرار والتحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠١٥. ويمكن أن يساعد الحوار، في حالة نجاحه، على تهيئة الأوضاع اللازمة للتصدي للتحديات التي ظهرت بعد انفصال جنوب السودان، بما في ذلك الحفاظ على التعافي الاقتصادي العريض المطلوب بشدة وضبط أوضاع الاقتصاد بحيث يتواءم مع إمكاناته الجديدة. ويوفر البرنامج الحالي الذي يراقبه الخبراء إطاراً كافياً للسياسات ومساراً في هذا الاتجاه.

الحالة والآفاق الاقتصادية الكلية: أسهم تشديد الأوضاع النقدية وتحسن أداء المالية العامة، إلى جانب انخفاض أسعار الغذاء، في خفض التضخم حسب الوضع في نهاية مارس. إلا أن سعر الصرف المتداول في السوق غير الرسمية استمر في الانخفاض مقابل الدولار الأمريكي نتيجة لانعدام اليقين في سوق النفط بسبب الصراع الدائر في جنوب السودان، مما أدى إلى زيادة توسيع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعره غير الرسمي إلى أكثر من ٥٠%. ولا تزال الآفاق لعام ٢٠١٤ مواتية في معظمها، مع توقع بلوغ النمو ٢,٥% واستمرار الاتجاه الهبوطي للتضخم إلى نحو ١٨%.

أداء البرنامج: تأثر أداء البرنامج الذي يراقبه الخبراء حتى نهاية مارس ٢٠١٤ بعدد من الصدمات المعاكسة والتداعيات الأمنية. واستوفيت جميع المعايير الكمية المقررة لنهاية مارس عدا المعيارين المتعلقين بصافي الاحتياطيات الدولية وصافي الأصول المحلية لبنك السودان المركزي. ولم يتحقق أيضاً، بهامش ضئيل، الهدفان التأشيريين المتعلقان بالإنفاق الاجتماعي والعجز الأولي غير النفطي. واتُّخذت إجراءاتٌ تصحيحية لضمان تحقيق هذين الهدفين في الربع الثاني. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتضييق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعره غير الرسمي. وأحرزت السلطات تقدماً جيداً أيضاً صوب استيفاء القواعد المعيارية الهيكلية المقررة لنهاية يونيو.

ولا تزال المخاطر كبيرة وتميل نحو التطورات المعاكسة. فمن الممكن أيضاً أن يؤدي انعدام اليقين بشأن الوضع الانتقالي السياسي، وتقلب سوق النفط المحلية، وهشاشة البيئة الأمنية، إلى إبطاء زخم الإصلاحات. ومن شأن انقاع السلام الذي جرى توقيعه مؤخراً بين الفصائل المتحاربة في جنوب السودان أن يؤدي، في حال تنفيذه، إلى تحسين آفاق المخاطر.

بموافقة

عدنان مزارعي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ورائيل سالغادو (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)

عُقدت المناقشات في الخرطوم خلال الفترة ٢٩ إبريل - ٨ مايو ٢٠١٤. وتألّف فريق الخبراء من إدوار الجميل (رئيساً)، وعبد الرحمن بيهاها، وهايان شي (وكلاهما من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وبييتاي كيم (إدارة شؤون المالية العامة)، وبوركو هاسبيديل (إدارة المالية)، ويونغ شيونغ (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة). وقد ساند ماريوز سوملينسكي (إدارة المالية) البعثة من المقر. وقد عاون البعثة السيدان لويس إيرازموس، الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في السودان والسيد أ. ياسين، الاقتصادي المحلي. وشارك السيد توداني (مكتب المديرين التنفيذيين) في المناقشات المعنية بالسياسات. وقد اجتمعت البعثة بمعالي وزير المالية والاقتصاد الوطني، بدر الدين محمود عباس، ومعالي وزير البترول، مكاوي محمد عوض، ومحافظ بنك السودان المركزي، عبد الرحمن حسن عبد الرحمن، وغيرهم من كبار مسؤولي الحكومة. واجتمعت البعثة أيضاً مع مجتمعي الأعمال والمناحين. وقامت السيدة بينسو والسيدة إبراهيم بمهام تحريرية في إعداد هذا التقرير. وقدمت السيدة دوغرتي - شو والسيد زيماندا (وكلاهما من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) مساعدة بحثية في مجالي البيانات والأشكال البيانية.

المحتويات

٤	مقدمة
٤	التطورات الأخيرة والآفاق والمخاطر
٨	البرنامج الذي يراقبه الخبراء في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٤
٨	ألف- مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة
١٠	باء- تحسين مصداقية السياسة النقدية
١٢	جيم- زيادة مرونة سعر الصرف
١٣	دال- تحسين القدرة التنافسية لدعم النمو الشامل
١٤	هاء- حماية الفئات الأكثر ضعفاً
١٦	واو- قضايا الدين
١٧	قضايا البرنامج
١٨	تقييم الخبراء
٤١	ألف- السياسات والإصلاحات الاقتصادية الكلية
٤٣	باء- إصلاحات هيكلية أخرى
٤٤	جيم- طرائق البرنامج ومراقبته
	الأطر
٦	١- اللاجنون المتدفقون من جنوب السودان في السودان
١١	٢- التنبؤ بالتضخم في السودان
١٥	٣- مصادر النور في السودان
	الأشكال البيانية
٢٠	١ - مؤشرات اقتصادية مختارة
٢١	٢ - مؤشرات سياسية واجتماعية مختارة

٢٢ - مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة

الجدول

- ٢٣ - مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٠-٢٠١٨
- ٢٥ - ميزان المدفوعات، ٢٠١٠-٢٠١٨
- ٢٧ - عمليات الحكومة، ٢٠١٣-٢٠١٨
- ٢٩ - المسح النقدي، ٢٠١٠-٢٠١٤
- ٣١ - موجز حسابات السلطات النقدية، ٢٠١٠-٢٠١٤
- ٣٢ - موجز حسابات البنوك التجارية، ٢٠١٠-٢٠١٤
- ٣٤ - الآفاق الاقتصادية الكلية في الأجل المتوسط، ٢٠١٠-٢٠١٨
- ٣٦ - مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠٠٦-٢٠١٤

الملاحق

٣٧ - الملحق الأول - خطاب نوايا

المرفقات

- ٣٩ - الأول - مذكرة تكميلية للسياسات الاقتصادية والمالية لعام ٢٠١٤
- ٤٧ - الثاني - مذكرة تفاهم فنية

مقدمة

١- تشهد البيئة السياسية المحلية والإقليمية بعض التحسن. فقد أشارت الحكومة إلى أن الحوار الوطني سيبدأ في غضون الأسابيع القليلة القادمة. ورحبت أحزاب المعارضة حتى الآن بحذر بهذه المبادرة، ودعت إلى تشكيل حكومة انتقالية شاملة للتضير للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، تم التوصل مؤخرا إلى اتفاق إطاري مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال لإيقاف القتال الدائر في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. إلا أن القيام مؤخرا بالقبض على اثنين من كبار الزعماء السياسيين^١ وإغلاق بعض الصحف قد يعقّد عملية الحوار الوطني.

٢- ولا تزال الحالة الأمنية في جنوب السودان المجاورة هشة. فقد استمر القتال المتقطع في شمال البلاد في الأشهر الأخيرة على الرغم من توقيع اتفاقين للسلام بين الحكومة والمتمردين. ويدعو آخر اتفاق تم التوصل إليه في أديس أبابا أيضا إلى تشكيل حكومة انتقالية خلال الشهرين القادمين، قبل إعداد دستور جديد وتنظيم انتخابات جديدة، إلا أن توقيت المحادثات والإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المسائل لا يزال هلاميا.

٣- ولا يزال اللاجئون الوافدون من جنوب السودان يعبرون الحدود إلى داخل السودان. ويقدر عدد اللاجئين الذين عبروا الحدود إلى السودان بنحو ٦٢٥٠٠ لاجئ، وفقا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الشريكة (الإطار ١). وتقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومة بمساعدة اللاجئين. ويُتوقع مع استمرار القتال أن يكون لتدفق أعداد أكبر من اللاجئين تأثير كبير على ميزانيات الولايات المحلية، وعلى ميزانية الحكومة المركزية في نهاية المطاف.

التطورات الأخيرة والآفاق والمخاطر

٤- ثمة تحسن في الأداء الاقتصادي. فقد انخفض التضخم السنوي إلى ٣٥,٧% في نهاية مارس، من معدل ٤١,٩% في نهاية ديسمبر ٢٠١٣، فيما يعزى بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار الغذاء. وكانت الأوضاع المالية مشددة، مع احتواء نمو الاحتياطي النقدي في مستوى ٣,٢% في نهاية مارس واقتصار نمو النقود بمعناها الواسع على نسبة ٦,٧%. وانخفض سعر العملة المحلية في السوق غير الرسمية بمقدار ١٠% مقابل الدولار الأمريكي على مدى شهري مارس وإبريل نتيجة للصراع الدائر في جنوب السودان، مما أدى إلى زيادة توسيع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعره غير الرسمي إلى أكثر من ٥٠%. وتراجع إجمالي الاحتياطيات الدولية في البداية من ١,٦ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي في نهاية فبراير ولكنه حقق ارتدادا إيجابية لاحقا ليصل إلى ١,٥ مليار دولار أمريكي بنهاية مارس.

٥- وتجاوز تنفيذ الميزانية في الربع الأول من عام ٢٠١٤ توقعات البرنامج. فقد بلغت الإيرادات ١١,٣ مليار جنيه سوداني أو ٢,٩% من إجمالي الناتج المحلي للسنة الكاملة، بما يمثل زيادة تتجاوز ٦٠% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٣. ويعزى هذا الأداء إلى زيادة الإيرادات الضريبية ورسوم تثبيت الوقود. فقد بلغت الإيرادات الضريبية ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي، بزيادة عن نسبة ١,٣% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من عام ٢٠١٣. ومع بلوغ الإنفاق الجاري ١١,٢ مليار جنيه سوداني، وبلوغ الإنفاق الرأسمالي مليار جنيه سوداني، وصل عجز المالية العامة الكلي إلى ٠,٢% من إجمالي

^١ تم اعتقال صادق المهدي، رئيس وزراء أسبق وشخصية سياسية بارزة، في منتصف مايو، ثم إطلاق سراحه في ١٥ يونيو.

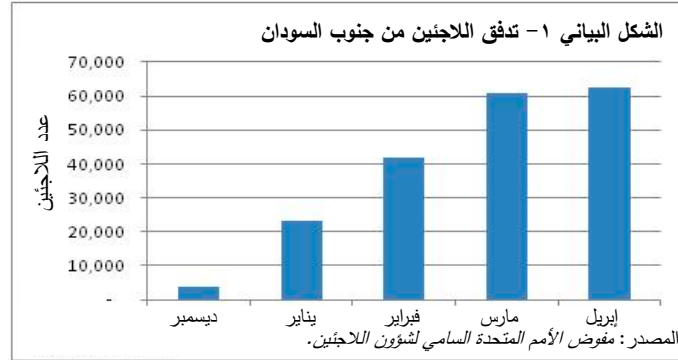
الناتج المحلي، مقابل ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من عام ٢٠١٣. ودل على تحسن موقف المالية العامة احتواء السلف المؤقتة المقدمة من البنك المركزي للحكومة في مستوى ٢٩٠ مليون جنيه سوداني، وهو ما يقل كثير عن مستوى ٥٩٣ مليون جنيه سوداني المستهدف في الربع الأول.

٦- **وتتسق التطورات النقدية بوجه عام مع أهداف البرنامج للربع الأول.** فقد ارتفع الاحتياطي النقدي بنسبة ٣,٢%، مقابل نسبة ٦% المستهدفة في البرنامج، بينما هدأ نمو النقود بمعناها الواسع إلى ٦,٧%. وقد دل ذلك على زيادة في صافي الائتمان المقدم من بنك السودان المركزي إلى الحكومة المركزية بمقدار أقل من الزيادة المتوخاة في البرنامج (١,١ مليار جنيه سوداني مقابل القيمة المستهدفة البالغة ١٤,٢ مليار جنيه سوداني)، مع اقتصار السلف المؤقتة على ٢٩٠ مليون جنيه سوداني، أي أقل من نصف المقدار المستهدف في البرنامج البالغ ٥٩٣ مليون جنيه سوداني، ونمو ودائع الحكومة لدى بنك السودان المركزي بمقدار ١,٢ مليار جنيه سوداني، بما دل على إغلاق معظم حسابات الحكومة المركزية في البنوك التجارية. وفي الوقت نفسه، كان نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص أعلى من المستوى المتوخى (٤,٥%). ودل على هذه التطورات بلوغ صافي الأصول المحلية لبنك السودان المركزي ٥٣,٣ مليار جنيه سوداني، بزيادة طفيفة عن الرقم المستهدف. وبلغ إجمالي الاحتياطيات الدولية ١,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية مارس، فيما مثل تراجعاً بمقدار ٨٣ مليون دولار أمريكي عنه في نهاية عام ٢٠١٣. ومع استمرار الخصوم الخارجية في نفس مستواها بوجه عام، انخفض صافي الأصول الأجنبية بمقدار ٣,٥% عنه في نهاية عام ٢٠١٣. وتراجع صافي الاحتياطيات الدولية إلى ٢٦٧ مليون دولار أمريكي من ٣٥٥ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٣.

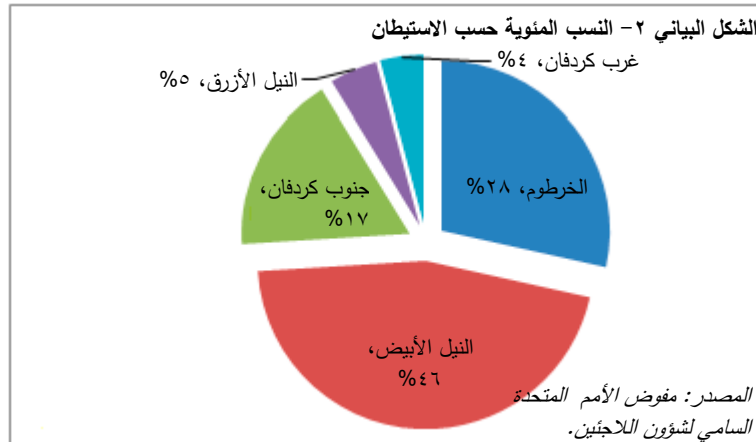
٧- **وتفاوت أداء القطاع الخارجي في الربع الأول.** فقد تحسن الميزان التجاري بصورة طفيفة، مقارنة بالربع الأول لعام ٢٠١٣، فيما يعزى جزئياً إلى تشديد الأوضاع النقدية وانخفاض سعر الصرف في سبتمبر الذي قلل الطلب على الصادرات. إلا أن واردات الوقود ظلت قوية مع قصور الإنتاج النفطي المحلي. وقل حجم الصادرات عن حجمها في العام السابق، مع تراجع صادرات السمسم والسكر وصادرات زراعية أخرى بسبب الطقس وتغيرات الطلب من المملكة العربية السعودية. وكانت الحاصلات المتصلة بالنفط من جنوب السودان أيضاً أقل بكثير من المتوقع (١٨٨ مليون دولار أمريكي مقارنة بالحاصلات المتوقعة وهي ٢٢٧ مليون دولار أمريكي) مع انقطاع إنتاج النفط في جنوب السودان نتيجة للصراع الدائر.

الإطار ١ - اللاجئون المتدفقون من جنوب السودان في السودان

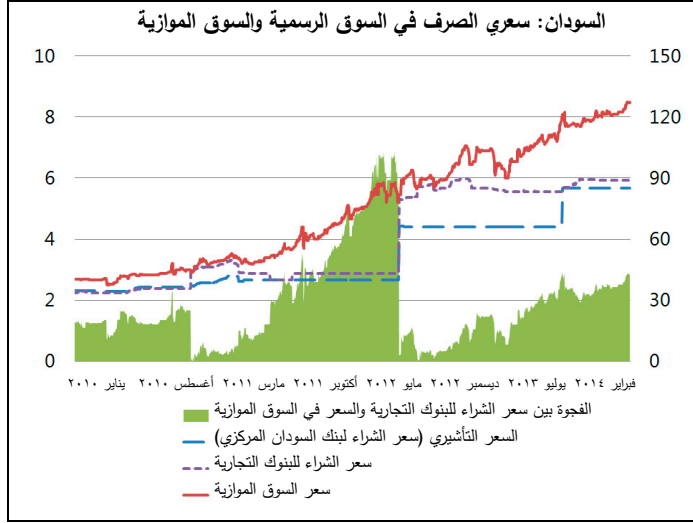
منذ بداية الصراع الدائر في جنوب السودان في ديسمبر ٢٠١٣، تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين إلى السودان. وبنهاية إبريل، كان ما يقرب من ٦٢٥٠٠ لاجئ من جنوب السودان قد سعوا إلى اللجوء في السودان، بما يمثل زيادة كبيرة منذ نهاية ديسمبر (الشكل البياني ١). وتوجد غالبية اللاجئين في ولاية النيل الأبيض، ويتدفق معظمهم من ولايتي أعالي النيل والوحدة.



وقد ترتبت على تزايد أعداد اللاجئين تكاليف غير منظورة على المالية العامة السودانية، ولكن يصعب قياس هذه التكاليف في هذه المرحلة. وتستخدم السلطات الاتحادية جزءاً من تحويلاتها الجارية إلى الولايات لتغطية بعض تكاليف اللاجئين الوافدين. وخلال الفترة يناير - إبريل ٢٠١٤، وفر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ما مجموعه ١,٨ مليون دولار أمريكي لمساعدة اللاجئين الوافدين إلى السودان. وإضافة إلى ذلك، ورد نحو مليوني دولار أمريكي من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) و ٠,٣ مليون دولار أمريكي من منظمة الصحة العالمية لتغطية التكاليف الطارئة للاجئين من جنوب السودان في السودان. وتصل احتياجات الأمم المتحدة من الموارد في عام ٢٠١٤ إلى ٤٠ مليون دولار أمريكي، لم يُجمع منه حتى نهاية إبريل إلا ٤,١ ملايين دولار أمريكي.



٨- واستمر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية في السوق غير الرسمية خلال الربع الأول. فبعد أن ظل سعر الصرف مستقرا في شهري يناير وفبراير، أخذ ينخفض في مارس، فيما يعزى بدرجة كبيرة إلى تزايد الأخطار الأمنية على إنتاج النفط في جنوب السودان وتكهات المشاركين في السوق بشأن حدوث انخفاض - بل وتوقف تام - لتدفقات الإيرادات المتصلة بالنفط المتأتية من جنوب السودان. وإضافةً إلى ذلك، أدى ارتفاع تكاليف مزاولة العمل التجاري مع البلدان الخاضعة لجزاءات دولية أمريكية إلى قيام عدة بنوك أجنبية بوقف جميع معاملاتها مع البنوك السودانية في مارس، مما أدى إلى اضطراب تدفقات التحويلات وخطوط الائتمان، ووضع مزيد من الضغوط على سعر الصرف المتداول في السوق غير الرسمية وإمدادات النقد الأجنبي. ونتيجة لذلك، استمر بنك السودان المركزي في السحب من احتياطات النقد الأجنبي لديه؛ مما ترتب عليه تراجع صافي الاحتياطات الدولية بمقدار ٩٠ مليون دولار أمريكي في الربع الأول، مقابل الهدف المتوخى في البرنامج وهو زيادة الاحتياطات بمقدار ٥٠ مليون دولار أمريكي. ومع محدودية الموارد، قام البنك المركزي بتوجيه معظم إمداداته من النقد الأجنبي لدعم عمليات الحكومة ومستوردي السلع الأولية الأساسية مثل الغذاء والوقود. ومنذ ذلك الحين، يشهد سعر الصرف في السوق غير الرسمية بعض الاستقرار بعد أن أعلنت الحكومة عزمها توفير نقد أجنبي لتلبية احتياجات صغار المستوردين الآخرين والأسر المعيشية. وبالنظر إلى كبر حجم السوق غير الرسمية، يمكن أن يؤدي الانخفاض الأخير في سعر الصرف إلى رفع أسعار السلع المستوردة، مما يضع مزيدا من الضغوط على أسعار المستهلكين.



٩- وقد تأثر أداء البرنامج بعدد من الصدمات المعاكسة والتداعيات الأمنية. ولم تتمكن السلطات، بهامش ضئيل، من استيفاء معيارين يتصلان بما يلي: (١) صافي الاحتياطات الدولية، فيما يعزى جزئياً إلى قصور في كل من إنتاج النفط المحلي والإيرادات المتصلة بالنفط من جنوب السودان، وانعدام يقين الأسواق الناشئة عن الصراع الدائر في جنوب السودان؛ (٢) صافي الأصول المحلية. ولم تتمكن السلطات أيضاً من تحقيق هدفين تأشيريين يتعلقان بما يلي: (١) الإنفاق الاجتماعي، نظراً لعدم تنفيذ مصروفات يناير بسبب التأخر في اعتماد الإذن بالإنفاق. وقد استؤنف الإنفاق الاجتماعي في فبراير ولم يخرج عن مساره في مارس؛ (٢) العجز الأولي غير النفطي، بسبب حدوث زيادة في دعم الوقود نتيجة لزيادة واردات النفط بسبب ظروف الطقس غير المعتادة وزيادة الواردات الزراعية. وفيما يتعلق بالعمل الهيكلي، أحرز تقدم جيد في تنفيذ الأهداف المقررة لنهاية يونيو.

١٠- ولا تزال الآفاق لعام ٢٠١٤ دون تغيير في معظمها. وتتمثل أهم الأهداف الاقتصادية الكلية فيما يلي: (١) تحقيق معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي يبلغ ٢,٥% نتيجة حدوث ارتدادة إيجابية في قطاع الزراعة، واستمرار تحسن أداء الصادرات، وتحقيق مكاسب الإنتاجية في الاقتصاد مع رسوخ الإصلاحات؛ (٢) خفض معدل التضخم إلى ١٨,١%، نتيجة لآثار المجتمعة لضبط أوضاع المالية العامة وتشديد السياسة النقدية وتثبيت سعر الصرف؛ (٣) خفض عجز المالية العامة الكلي إلى نحو ١,٢% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة لتحسن تحصيل الإيرادات وخفض الإنفاق؛ (٤) تضيق عجز الحساب الجاري إلى ٦,٩% من إجمالي الناتج المحلي وتمويل الجزء الأكبر من هذا العجز من خلال تدفقات غير منشئة للدين.

١٠- ولا تزال الآفاق لعام ٢٠١٤ دون تغيير في معظمها. وتتمثل أهم الأهداف الاقتصادية الكلية فيما يلي: (١) تحقيق معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي يبلغ ٢,٥% نتيجة حدوث ارتدادة إيجابية في قطاع الزراعة، واستمرار تحسن أداء الصادرات، وتحقيق مكاسب الإنتاجية في الاقتصاد مع رسوخ الإصلاحات؛ (٢) خفض معدل التضخم إلى ١٨,١%، نتيجة لآثار المجتمعة لضبط أوضاع المالية العامة وتشديد السياسة النقدية وتثبيت سعر الصرف؛ (٣) خفض عجز المالية العامة الكلي إلى نحو ١,٢% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة لتحسن تحصيل الإيرادات وخفض الإنفاق؛ (٤) تضيق عجز الحساب الجاري إلى ٦,٩% من إجمالي الناتج المحلي وتمويل الجزء الأكبر من هذا العجز من خلال تدفقات غير منشئة للدين.

١١- ولا تزال آفاق الأجل المتوسط إيجابية مع مضي الحكومة قدما في برنامجها لضبط الأوضاع. فمع رسوخ الإصلاحات، وعلى خلفية اتباع سياسات اقتصادية كلية مناسبة وتحسن البيئة السياسية، يتوقع أن ينتعش النشاط الاقتصادي. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يزداد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تدريجياً ليصل إلى حوالي ٥% بحلول عام ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، يتوقع أن يستمر التضخم في اتجاهه العام الهبوطي، مما يخفض معدل تضخم أسعار المستهلكين إلى أرقام أحادية. ويتوقع أيضاً تراجع عجز المالية العامة والعجز الخارجي تدريجياً إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها.

١٢- والمخاطر كبيرة وتميل نحو التطورات العكسية. ففي الجانب السلبي، توجد مخاطر متصلة بهشاشة الحالة الأمنية، والحالة السياسية المحلية، والتوترات الإقليمية. فالأوضاع الأمنية لا تزال هشة في بعض مناطق البلد، ولا يزال الجمهور غير راض عن تكاليف الإصلاحات الاقتصادية التي جرى تنفيذها حتى الآن. وإضافةً إلى ذلك، يمكن أن تتعقد عملية صنع السياسات نتيجة للتطورات السياسية في الفترة السابقة على الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥ والتي تكثف أجواء عدم اليقين، إلى جانب عدم اليقين المتعلق بالخيار الصفري. وفي الجانب الإيجابي، من شأن اتفاق السلام الذي جرى توقيعه مؤخراً بين الفصائل المتحاربة في جنوب السودان، في حال تنفيذه، أن يحسن آفاق استمرار الإنتاج النفطي في الجنوب. وبالمثل، من شأن المحادثات الجارية مع المعارضة والجماعات المسلحة المحلية، في حالة اختتامها بنجاح، أن تمهد الطريق لمرحلة انتقال سياسي سلس.

آراء السلطات

١٣- اتفقت السلطات مع تقدير الخبراء الكلي للوضع الاقتصادي الكلي والمخاطر. وتدرك السلطات المخاطر التي يواجهها البرنامج. وقد أشارت إلى الحوار السياسي المحلي الجاري بوصفه أحد الجهود المبذولة لتأمين دعم عريض لبرنامج الإصلاح والإعداد لسنة انتخابية سلسة. وأشارت أيضاً إلى أنها مستمرة في مساندة جهود السلام المبذولة في جنوب السودان لتعزيز الاستقرار في المنطقة، واستمرار عبور النفط إلى بورسودان لتقليل المخاطر على أداء المالية العامة والأداء الخارجي في إطار البرنامج الذي يراقبه الخبراء، وإعادة تنشيط التعاون المطلوب بشدة مع جنوب السودان. وأفادت السلطات أنها لا تزال ملتزمة بتنفيذ البرنامج المذكور.

البرنامج الذي يراقبه الخبراء في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٤

ألف - مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة

١٤- لا تزال الجهود جارية لزيادة الإيرادات وخفض الإنفاق غير ذي الأولوية. وقد اتفق الخبراء والسلطات على ضرورة زيادة الإيرادات ومواصلة ترشيد الإنفاق غير ذي الأولوية لتحقيق أهداف البرامج الذي يراقبه الخبراء. ففي جانب الإيرادات، سيؤدي التنفيذ الصارم للتشريعات الضريبية، إلى جانب زيادة قدرات التعبئة، إلى توجيه إجراءات الحكومة في الأشهر القادمة لتحقيق الرقم المستهدف لنهاية العام، والأهم من ذلك، بلوغ الحد الأقصى للتمويل من البنك المركزي المتوخى في البرنامج. وفي مارس، قامت الحكومة، مدفوعة بضرورة زيادة تحصيل الإيرادات غير النفطية في عام ٢٠١٥ وما بعده، بإنشاء لجنة للإصلاح الضريبي والجمركي يرأسها وزير المالية. وتضم اللجنة مسؤولين حكوميين من الوزارات المعنية، وخبراء من الدوائر الأكاديمية، وممثلي القطاع الخاص. وستقوم اللجنة بمراجعة الإعفاءات الضريبية وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، ودمج المشورة بشأن وضع سياسات ضريبية أكثر كفاءة لزيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية؛ وستقدم اللجنة إلى الحكومة تقريراً عن النتائج

التي توصلت إليها (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ١٠) بنهاية سبتمبر ٢٠١٤، وستعكس توصياتها في ميزانية عام ٢٠١٥.

١٥- **وفيما يتعلق بالإنفاق، توجد ضرورة حاسمة للحد من دعم الوقود.** ففي الربع الأول، بلغ الإنفاق على دعم الوقود نحو ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة تتجاوز المستويات المتوخاة في البرنامج، فيما يعزى بالدرجة الأولى إلى زيادة واردات الوقود نتيجة ارتفاع درجات الحرارة عن معدلاتها المعتادة. وحسب الاتجاه العام الجاري، يتوقع أن يبلغ دعم الوقود نحو ٢% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية العام، مقابل المستوى المتوقع المكافئ لنسبة ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي في برنامج المالية العامة المتوخى في البرنامج الذي يراقبه الخبراء. وفي حين يمكن ألا تتكرر ذروة الطلب الذي فاق التوقعات في الربع الأول نتيجة لارتفاع درجات الحرارة عن معدلاتها المعتادة مع اقتراب موسم الصيف من نهايته، أشار الخبراء على السلطات بتقادي أي تجاوزات في الإنفاق في الأشهر القليلة القادمة والتقيد بصرامة بالنسبة المتفق عليها للتخصيص السنوي في الميزانية وبالغلة ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي، بما في ذلك من خلال تعديل أسعار التجزئة. وإضافةً إلى ذلك، تعتم السلطات وضع إطار تشغيلي لإلغاء دعم الوقود تدريجياً يتضمن آلية للتسعير المرن تسمح بإدخال تعديلات منتظمة لأسعار البترول المحلية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ١١). وفي السياق نفسه، ستضطلع السلطات بحملة إعلامية لبناء الدعم اللازم لهذا الإصلاح وحماية فئات السكان الأكثر ضعفاً عن طريق زيادة فعالية شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين توجيه المساعدة للمستحقين.

١٦- **وفي سياق ترشيد الإنفاق، توجد ضرورة حاسمة لمواصلة إصلاحات الإدارة المالية العامة.** وستركز هذه الإصلاحات على وضع إطار متوسط الأجل للمالية العامة لتعزيز الإدارة الاقتصادية الكلية وتيسير تنفيذ سياسات الحد من الفقر. ويتحدد أكبر، تركز الإصلاحات على تحسين إعداد الميزانية وتنفيذها، بما في ذلك تنفيذ حساب الخزانة الموحد، ووضع ضوابط فعالة على الميزانية، مربوطة بخطة نقدية ذات مصداقية، لمنع تراكم المتأخرات (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان ١٠ و ١١). وستكمل هذه الإصلاحات بتدابير تهدف إلى تعزيز إبلاغ الميزانية أثناء العام تمشياً مع أفضل الممارسات والإجراءات المحاسبية. ودعماً لهذه الإصلاحات، تعتم السلطات إنشاء لجنة صغيرة معنية بإطار المالية العامة متوسط الأجل تتوفر لها موارد كافية. وتهدف الإصلاحات الأخرى إلى تعزيز الشفافية في مجال المالية العامة، بتحديث الموقع الإلكتروني الحالي للوزارة، ونشر بيانات ربع سنوية عن الإيرادات والنفقات، وتحديث المعلومات المتعلقة بسياسة المالية العامة التي تنتهجها الحكومة.

١٧- **ولا غنى عن الالتزام بضبط أوضاع المالية العامة لمواجهة الضغوط غير المتوقعة في مجال الإنفاق والقصور غير المتوقع في الإيرادات.** وتوجد أهمية بالغة لذلك بالنظر إلى حالات عدم اليقين الحالية في الداخل والانتخابات الرئاسية القادمة في عام ٢٠١٥^٢. ويتعين أن تكون السلطات على استعداد لمواجهة حالات قصور الإيرادات، بما في ذلك القصور الذي يمكن أن ينشأ عن خسارة الإيرادات المتصلة بعبور النفط من جنوب السودان، ولإبقاء الإنفاق (لا سيما غير ذي الأولوية) تحت السيطرة، لتفادي زيادة التمويل المحلي أو تراكم متأخرات المدفوعات. ومن شأن ذلك أن يسهم في السيطرة على عجز الميزانية، واحتواء خلق النقود، وبالتالي احتواء الضغوط التضخمية.

^٢ تتضمن ميزانية ٢٠١٤ اعتماداً قدره ٥٠ مليون جنيه سوداني للتضخيم للانتخابات.

آراء السلطات

١٨- اتفقت السلطات بوجه عام مع توصيات الخبراء. وفي حين أشارت إلى النتائج المُرضية التي تحققت في الربع الأول، فقد كررت التزامها بمواصلة تنفيذ برنامج المالية العامة المتفق عليه في البرنامج الذي يراقبه الخبراء. وأكدت اعتزامها عدم تجاوز النسبة السنوية المستهدفة لدعم الوقود على الرغم من تجاوز الإنفاق على الدعم المستويات المتوخاة في الربع الأول. وأعربت عن استمرار قلقها من أن يؤدي حدوث تعديل آخر في الأسعار، في سياق الحالة المتقلبة الراهنة، إلى اضطراب اجتماعي كالذي حدث في سبتمبر الماضي عندما رُفعت أسعار الوقود. إلا أنها أكدت مرة أخرى التزامها بإلغاء هذا الدعم تدريجياً بحلول عام ٢٠١٧، بناءً على التوصيات التي تنتهي إليها عمليات تدقيق الدعم التي تجرى حالياً بالاشتراك مع وزارة المالية ووزارة البترول. وأعربت السلطات أيضاً عن تطلعها إلى التوصيات التي ستصدرها لجنة الإصلاح الضريبي والجمركي لتعبئة الإيرادات لتعزيز الإعداد لميزانية عام ٢٠١٥ ومواصلة التقدم المحرز على مسار ضبط أوضاع المالية العامة.

باء- تحسين مصداقية السياسة النقدية

١٩- ينبغي أن يظل احتواء الضغوط التضخمية أولوية للبنك المركزي. وينبغي للسلطات للنقدية، باستثمار الأداء المالي الذي فاق المستوى المتوخى في البرنامج، أن تواصل تخفيف السيولة الزائدة، من خلال إصدار صكوك (شهادات مشاركة الحكومة وشهادات الاستثمار الحكومية)، وينبغي أن تواصل خفض الائتمان المباشر للمؤسسات العامة والبنوك التجارية (الإطار ٢). ويتوقع أن تؤدي هذه الخطوات إلى إفساح الطريق أمام خفض التمويل المصرفي والحد من التضخم.

٢٠- ويمثل الاستمرار في تشديد الموقف النقدي دعامة أساسية لاحتواء التضخم، وتخفيف ضغوط سعر الصرف، وتضييق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعره غير الرسمي. وسيطلب تحقيق الهدف المتفق عليه للاحتياطي النقدي مواصلة تخفيف السيولة الزائدة وتعزيز استقلالية البنك المركزي وتعزيز سوق تداول شهادات الاستثمار الحكومية وشهادات مشاركة الحكومة بين البنوك وكذلك تحسين نظام المزادات (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ١٢).

الإطار ٢ - التنبؤ بالتضخم في السودان

يستهدف البرنامج الذي يراقبه الخبراء خفض مستوى التضخم من معدل ٤١,٩% المسجل في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ إلى معدل ١٨%. وقد استخدمنا نموذجاً بسيطاً للانحدار الذاتي لتقدير مدى واقعية هذا الهدف. فتم إعداد نموذج لمعدل التضخم الشهري باعتباره

دالة للتضخم الشهري بفترة تأخر، وانخفاض شهري في سعر الصرف في السوق السوداء، ومعدل لنمو النقود بمعناها الواسع، ومتغير صوري للتضخم في شهري يونيو ٢٠١٢ وأكتوبر ٢٠١٣، وهما الشهران اللذان ارتفع التضخم خلالهما بعد قيام حكومة السودان بتطبيق سياسات ضبط أوضاع المالية العامة. وترد نتائج التقدير في جدول الإطار ١.

وإستخدامنا النموذج المبين أعلاه للتنبؤ بالتضخم في عام ٢٠١٤. ويشير التنبؤ إلى أن معدل ١٨%، المتوقع لعام ٢٠١٤ في إطار البرنامج الذي يراقبه الخبراء، واقعي. وإستخدامنا المعاملات المقدرة والافتراضات التالية للتنبؤ بالتضخم: (١) معدلات التضخم الفعلي في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٤؛ (٢) سعر الصرف المتداول في السوق السوداء الذي ينخفض بمعدل ١,٥% شهرياً (متوسط انخفاض سعر الصرف خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤)؛ (٣) معدل ١,١% لنمو النقود بمعناها الواسع شهرياً، اتساقاً مع معدل النمو السنوي المفترض البالغ ١٧%.

جدول الإطار ١- نموذج التضخم	
المتغير التابع: التضخم الشهري	
OLS	
٠,٣٤ ***	المتغير المتأخر للتضخم
(٠,٠٩)	
٠,٢٢ ***	سعر الصرف غير الرسمي (التغير الشهري)
(٠,٠٧)	
٠,٢٩ **	النقود بمعناها الواسع (التغير الشهري)
(٠,١٤)	
٠,٠٥ ***	المتغير الصوري لإصلاحات الأسعار
(٠,٠٢)	
٠,٠٠	قيمة ثابتة
(٠,٠٠)	
٧٢	عدد المشاهدات
٢,١	إحصاء دربين واتسون
٤٥	معامل التحديد ^٢ R
١٣,٥	مؤشرات التثبيت
ملحوظة: *** ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٥%؛ و ** ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١%؛ و * ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١٠%.	
تقديرات للفترة يناير ٢٠٠٨ - يناير ٢٠١٤.	

ويعتمد الأداء المعني بالتضخم على ثبات وتيرة تنفيذ السياسات المناسبة، وإن كانت هناك عوامل تخرج عن سيطرة الحكومة. وتشمل هذه الأخيرة التطورات الحادثة في جنوب السودان وتأثيرها على سوق النفط. ويأخذ النموذج هذه التطورات في الاعتبار لخلق ديناميكية المتغيرات التفسيرية المنحرفة عن المسارات "العادية" المفترضة.

٢١- وسيساعد تعزيز استقلالية بنك السودان المركزي على ضمان فعالية السياسة النقدية. وينبغي أن يواصل البنك المركزي وضع حد أقصى للسلف المؤقتة التي يقدمها للحكومة باستثمار التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الربع الأول^٣. وينبغي أيضاً أن يستمر التعاون بين وزارة المالية والبنك المركزي في وضع السياسة الاقتصادية. وأخيراً، فمن شأن تعزيز استراتيجية التواصل لدى البنك المركزي، التي يشرح من خلالها بانتظام للجمهور أهداف السياسة النقدية ووسائل تحقيقها، سواء عن طريق وسائل الإعلام أو موقعه الإلكتروني، أن يعزز مركزه.

^٣ بلغت السلف المؤقتة المقدمة للحكومة خلال الربع الأول من العام ٢٩٠ مليون جنيه سوداني، وهو مستوى أقل بكثير من المستوى الذي يستهدفه البرنامج والبالغ ٥٩٣ مليون جنيه سوداني.

آراء السلطات

٢٢- اتفقت السلطات مع تقدير الخبراء. وأعربت عن تصميمها، مع تراجع التضخم، على مواصلة تشديد الموقف النقدي في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٤. إلا أنها أفادت أن قدرتها على إدارة السيولة المحلية بفعالية لا تزال تعوقها محدودية الأدوات وضعف القدرات المؤسسية. وكررت السلطات طلبها المساعدة الفنية في هذا المجال. وأكدت أن التعاون بين وزارة المالية وبنك السودان المركزي قد ازداد منذ تشكيل الحكومة الجديدة من خلال اجتماعات أسبوعية منتظمة.

جيم - زيادة مرونة سعر الصرف

٢٣- تمثل معالجة اختلالات النقد الأجنبي عاملاً أساسياً لاستعادة القدرة على المنافسة. فمنذ انخفاض سعر الصرف بنسبة ٢٩% في سبتمبر الماضي، ظل سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والعملة المحلية ثابتاً (الشكل البياني ١). ومع ارتفاع معدلات التضخم في السودان عن مستوياتها لدى شركائه التجاريين، ارتفع سعر الصرف بنحو ٢٤% حتى نهاية مارس. وقد حث الخبراء السلطات على زيادة مرونة سعر الصرف من أجل دعم الإطار النقدي التشغيلي الجديد، الذي يركز على الاحتياطي النقدي، وعلى تجنب فقدان الاحتياطيات الدولية، وتوفير واق من الصدمات لحماية الاقتصاد.

٢٤- ومن الضروري للغاية زيادة مرونة سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعيرين الرسمي وغير الرسمي (مذكورة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ١٤). وتعزى الفجوة البالغة ٥٠% إلى عدد من العوامل من بينها: (١) انعدام اليقين بشأن الإيرادات المتأتية من عبور النفط مع استمرار الصراع الدائر في جنوب السودان بدون تسوية؛ (٢) انعدام اليقين بشأن البيئة السياسية المحلية في الفترة السابقة على الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في العام القادم؛ (٣) وجود اختلالات في سعر الصرف الأجنبي نتيجة الممارسة السائدة لتعيين حصص للنقد الأجنبي. وقد حث الخبراء السلطات على مواصلة العمل على تنفيذ التزامها معالجة هذه الفجوة الآخذة في الاتساع باتباع مزيج من السياسات يستند إلى ما يلي: (١) زيادة مرونة سعر الصرف؛ (٢) مواصلة تشديد موقف السياسة المالية العامة والسياسة النقدية؛ (٣) تعزيز التشريعات الاحترازية المعنية بالحد من مخاطر سعر الصرف؛ (٤) إلغاء ما تبقى من قيود على معاملات الصرف الأجنبي لتحسين أداء السوق؛^٤ (٥) وضع استراتيجية ثابتة للتواصل مع المشاركين في السوق تشرح فيها مقاصد السياسة الحكومية للحد من التكهات.

٢٥- وقد بدأت السلطات مؤخراً في تطبيق تدابير جديدة لمعالجة الاختلالات في سوق النقد الأجنبي. فقد أصدر بنك السودان المركزي مؤخراً مجموعة من التعميمات تجيز (١) لمكاتب الصرافة إجراء معاملات بأي سعر تختاره؛ (٢) وللمصدرين

^٤ منح الصندوق للسودان موافقة حتى ٢٠ سبتمبر ٢٠١٤ تواصل السلطات بموجبها التدابير التالية رهناً بموافقة الصندوق بموجب المادة الثامنة، البندين ٢(أ) و ٣: قيد سعر الصرف الناشئ عن قيود تواجهها الحكومة فيما يتعلق بإتاحة النقد الأجنبي وقيام البنك المركزي بتخصيص النقد الأجنبي لبعض البنود ذات الأولوية؛ (٢) تعدد ممارسات العملة نتيجة لإنشاء الحكومة لنظام لأسعار الصرف المتعدد لاستخدامها في المعاملات الرسمية والتجارية، ينشأ أسعار صرف فعلية تتحرف بنسبة تزيد على ٢%؛ (٣) تعدد ممارسات العملة وقيود الصرف الناشئة عن توجيه المشاركين في السوق إلى السوق الموازية نتيجة لقيام بنك السودان المركزي بتحديد أسعار صرف لا تعكس الأوضاع السوقية وللقيود على إتاحة النقد الأجنبي؛ (٤) قيد على سعر الصرف وتعدد ممارسات العملة نتيجة لفرض الحكومة شروطاً بتوفير هامش نقدي لمعظم الواردات. وسيعيد الصندوق النظر في الإبقاء/الموافقة على هذه التدابير في سياق مشاورات المادة الرابعة المقبلة.

بيع حصائلهم للمستوردين. ويتوقع أن يؤدي هذان التدبيران إلى تعزيز عمل سوق النقد الأجنبي بتحويل جزء كبير من المعاملات بالدولار إلى السوق الرسمية، والسماح بإعادة بناء الاحتياطيات لتصل إلى المستوى المتوخى في البرنامج. إلا أنه سيظل من اللازم زيادة مرونة سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعيرين الرسمي وغير الرسمي.

آراء السلطات

٢٦- اتفقت السلطات بوجه عام مع تقرير الخبراء للتطورات الأخيرة في سعر الصرف ومشورتهم بشأن تصحيحات السياسة. وأعربت عن التزامها بمواصلة تشديد موقفي سياسة المالية العامة والسياسة النقدية لدعم العملة. كما أقرت بالكامل بالضرورة الملحة للعمل على إغلاق فجوة سعر الصرف. وأعربت في هذا السياق عن اعتقادها بأن التدابير التصحيحية التي وضعت مؤخراً ستساعد على معالجة الاختلالات في سوق النقد الأجنبي. وأعربت أيضاً عن التزامها بتعديل سعر الصرف التأسيري ونطاقات التداول بحلول ٢٥ يونيو، بغية تحقيق تقارب تدريجي بين سعر الصرف الرسمي وسعره غير الرسمي.

إصلاحات القطاع المالي

٢٧- يجري حالياً تحديث القطاع المصرفي. وقد قامت السلطات بتحديث الأدلة على أساس المخاطر للرقابة خارج الموقع والرقابة الميدانية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ١٣). وهي تعمل حالياً على: (١) تطبيق أفضل الممارسات في مجال الرقابة والتفتيش وإنفاذ التشريعات في النظام المصرفي؛ (٢) إنهاء ملكية البنك المركزي المباشرة للبنوك. وتركز السلطات أيضاً على تحديث الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للقطاع المصرفي، لتعزيز التعميق المالي. وفي الوقت نفسه، يجري حالياً إحراز تقدم في تعزيز العمليات المتعلقة ببنك أم درمان، تمثياً مع خطط السلطات لإعادة هيكلته.

آراء السلطات

٢٨- اتفقت السلطات مع تقرير الخبراء للإصلاحات الجارية. وكررت تأكيدها على ضرورة مواصلة تنفيذ هذه الإصلاحات لتعديل أوضاع القطاع المصرفي بحيث تتواءم مع الإمكانيات الجديدة للبلد وتحديث القطاع تمثياً مع توصيات الخبراء. وأقرت بضرورة تحسين التسلسل الذي تنفذ به هذه الإصلاحات وترتيب أولوياتها بالشكل الكافي. وبينت السلطات أن توسيع نطاق عملية الإصلاحات يتطلب مساعدة فنية مطلوبة بشدة لدعم الجهود المبذولة لإصلاح القطاع المصرفي.

دال- تحسين القدرة على المنافسة لدعم النمو الشامل

٢٩- تتمحور الإصلاحات الهيكلية على تحسين بيئة العمل التجاري لدعم النمو الشامل والحد من الفقر (الإطار ٣). وتركز السلطات في الوقت الحالي على تحسين الإطار القانوني للاستثمار الخاص، وتحديث بورصة الخرطوم (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ١٦). وتعطي السلطات أولوية أيضاً لتحسين إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بمساعدة من الصندوق، للتصدي للفساد وغيره من الجرائم الخطيرة، والتصدي لأوجه القصور التي حددتها فرقة العمل لإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. وفي هذا الصدد، ستسن تعديلات لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفقاً لمعيار فرقة، بنهاية سبتمبر ٢٠١٤ (قاعدة معيارية هيكلية جديدة).

هاء- حماية الفئات الأكثر ضعفا

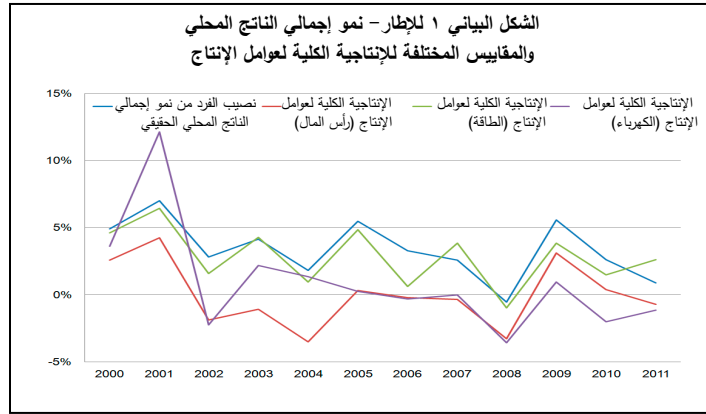
٣٠- يمثل تحسين توجيه المنافع للمستحقين عنصراً أساسياً لنجاح إصلاح دعم الوقود وحماية الفئات الأكثر ضعفاً من آثار الأزمة. وتشير مقارنة السودان ببلدان المنطقة ذات الأوضاع المماثلة بأن أداءه أقل على مقياس المؤشرات الاجتماعية. وقد اتفقت السلطات على أن إلغاء الدعم من خلال تعديلات سعرية متعاقبة يتعين أن يقترن بتدابير لحماية الفئات الأكثر فقراً من تأثير الزيادات السعرية مع مساعدة الفئات متوسطة الدخل أيضاً على التأقلم. وتتمثل استراتيجيتها فيما يلي: (١) التخلي عن العمل المجتزأ للبرامج الاجتماعية واستبداله بشبكة متكاملة توجه فيها المنافع بشكل جيد للمستحقين وتستفيد منها ٥٠٠ ألف أسرة في عام ٢٠١٤؛ (٢) ضمان تحقيق التكامل مع شبكات الأمان الأخرى التي تتولي تشغيلها كيانات خاصة، بما في ذلك مؤسسة الزكاة التي تفيد ٤,٥ ملايين أسرة معيشية؛ (٣) تحسين توجيه المنافع للمستحقين في شبكات الأمان لمساعدة ذوي الاحتياجات الفعلية؛ (٤) تعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المعنية. ومع اعتماد هذه الاستراتيجية بمحاورها المتعددة، يكون بمقدور الحكومة بناء التأييد لإصلاحات الدعم في هذه المرحلة الحرجة وخلق حيز مالي لزيادة النفقات الاجتماعية العامة الأخرى التي تعود بالنفع أيضاً على الفئات متوسطة الدخل، مثل التوسع في خدمات التعليم والصحة وتوسيع مظلة التأمين الصحي للفقراء (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ١٧).

الإطار ٣- مصادر النمو في السودان

سيتمتع النمو في السودان على مزيج من رأس المال ورأس المال البشري والإنتاجية الكلية للإنتاج. وتمثل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تحولاً في دالة الإنتاج، أي نمو الناتج لأسباب لا تعزى إلى نمو المدخلات. وترصد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التأثيرات التي يحدثها عدد كبير من العوامل على النمو، مثل الابتكار الفني والتغيرات التنظيمية والمؤسسية والتغيرات في توجهات المجتمع وتقلبات الطلب وتغيرات حصص العوامل والمتغيرات المحذوفة وأخطاء القياس.

ويرجح أن تصبح الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أحد المصادر الرئيسية للنمو في السودان. وينبغي ألا يبعث ذلك على الدهشة، بالنظر إلى التغيرات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد والتوقف المفاجئ عن الاعتماد على النفط في أعقاب انفصال جنوب السودان. وقد كان لهذه التغيرات تأثير سلبي على الاقتصاد، ولكنها في الوقت نفسه تزيل عددا كبيرا من القيود التي أعاق نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الماضي. وسيطلب الأمر بعض الوقت حتى يستجيب إمداد المدخلات للهياكل السعرية الجديدة والفرص الجديدة، لا سيما في ضوء مجموعة المخاطر التي لا يزال الاقتصاد يواجهها. ومع ذلك، يمكن أن تحدث التحسينات في الإنتاجية بوتيرة أسرع بكثير.

وقد نمت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الألفينات بمقدار ١% إلى ٣% في المتوسط، حسب مقياس الخدمات الرأسمالية. وباستخدام (١) بيانات من الجدول ٨ من جداول بن العالمية حسب عدد الموظفين؛ و (٢) بيانات استهلاك الطاقة المأخوذة من إحصاءات "أرصدة الطاقة العالمية" الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة، يوفر النموذج التقديرات التالية: (١) يبلغ متوسط نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الفترة ٢٠٠٠-



٢٠١١ صفرًا تقريباً عند قياس الخدمات الرأسمالية بالتغير في المخزون الرأسمالي؛ (٢) يبلغ متوسط الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نحو ١% عند قياس الخدمات الرأسمالية بالتغير في مجموع الاستهلاك النهائي للكهرباء؛ (٣) يبلغ متوسط الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نحو ٣% (الشكل البياني ١ للإطار) عند قياس الخدمات الرأسمالية بالتغير في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة^٢.

ومع إمكانية نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بمعدل ١٣% سنوياً، يكون في متناول السودان بلوغ

معدل نمو طويل الأجل مقداره ٥% أو أكثر. ويتعين أن تسهم عوامل الإنتاج الأخرى بنحو ٢% إلى ٣% في النمو. وقد نما رأس المال البشري حسب البيانات التاريخية بنحو ١% سنوياً في السودان. ويرجح أن تؤدي إزالة القيود على الاقتصاد إلى زيادة معدل نمو رأس المال البشري. وبالمثل، يرجح أن تنمو الخدمات الرأسمالية بمعدلات متزايدة، مما يضمن تحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار تسفر عن نمو شامل والحد من الفقر.

وفي نهاية المطاف، سيعتمد النمو في المستقبل على قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات تخلق الحوافز لمراكمة رأس المال واستخدام الموارد بكفاءة وتشجيع التقدم التكنولوجي. والشروط اللازم توافرها بشكل فوري لذلك هي ضمان تهيئة بيئة اقتصادية كلية مستقرة وتشجيع المزيد من التعميق المالي وإبقاء التضخم في مستويات منخفضة.

ويتوقع أن يؤدي تخفيف أعباء الدين إلى دعم النمو في الأجل المتوسط إلى الطويل. ذلك أنه سيتيح للمقرضين من القطاعين العام والخاص إمكانية الحصول على تمويل دولي، وهو ما ينبغي أن يسفر عن استثمارات عامة وخاصة تعزز النمو وتضمن استمرارية القدرة على تحمل الدين في المستقبل.

^١ البيانات الواردة تتعلق بالسودان في فترة ما قبل الانفصال في عام ٢٠١١. ونظراً لقصور البيانات، يتعذر استبعاد جنوب السودان من البيانات.

^٢ يرجح أن يكون استخدام التغيرات في استهلاك الطاقة كمقياس للخدمات الرأسمالية، بدلاً من التغيرات في مخزون رأس المال المقدر، مقياساً أكثر دقة للخدمات الرأسمالية في البلدان التي يوجد قصور في بياناتها. ولا يتطلب استخدام أرصدة الطاقة تخمين المخزون الأصلي لرأس المال (إذ لا يمكن تخزين الطاقة) أو افتراض معدل انخفاض القيمة.

واو - قضايا الدين

٣١- يواجه السودان مخاطر مرتفعة بدخوله في مديونية حرجة، ويظل معزولاً عن معظم مصادر التمويل الخارجي لوجود متأخرات عليه لمعظم دائنيه.^٥ ففي الربع الأول، تعاقدت السلطات على قرض واحد بقيمة ٤٧ مليون دولار أمريكي لتطوير قطاع التعدين.^٦ ولا تزال السلطات تسعى إلى الحصول على دعم خارجي لتمويل عدد من مشروعات التنمية الأساسية في القطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك الزراعة والتعدين والمياه والكهرباء والخدمات الاجتماعية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة ١٨). إلا أنه قد ثبتت صعوبة تأمين التمويل حتى الآن. وعلاوةً على ذلك، قام عدد من الدائنين الذين لا يزالون يصرفون دفعات من القروض بخفض أو إيقاف صرفياتهم المقررة في أواخر عام ٢٠١٣، عندما توقف السودان عن خدمة الالتزامات المتصلة بتلك الصرفيات. وزادت السلطات مدفوعات خدمة الدين إلى ٩٢ مليار دولار أمريكي في الربع الأول لتحرير بعض من هذه الصرفيات؛ إلا أن متأخرات المدفوعات الخارجية لا تزال تتراكم.

٣٢- ويتعين خفض التمويل بشروط غير ميسرة إلى أدنى حد ممكن. وقد أشار الخبراء على السلطات بخفض الاقتراض بشروط غير ميسرة إلى أدنى حد ممكن والسعي بدلاً من ذلك إلى الحصول على التمويل الذي يتضمن أكبر قدر ممكن من الشروط الميسرة. وكرر الخبراء تأكيدهم أنه ستيعين في نهاية المطاف التعامل مع أي اقتراض جديد في إطار خطة شاملة لتخفيف أعباء الدين تعيد ديون السودان الخارجية إلى المستوى الذي يمكن الاستمرار في تحمله. وأشار الخبراء على السلطات أيضاً أن تتجنب المنهج الانتقائي في خدمة الدين نظراً لأنه يمكن أن يعقد التوصل إلى اتفاق مع الدائنين بشأن استراتيجية لتسوية الديون.

٣٣- وتحرز السلطات تقدماً في جهودها للتواصل مع الدائنين من أجل تعبئة التأييد لتخفيف أعباء الديون.^٧ وقد اجتمعت اللجنة الثلاثية (السودان وجنوب السودان و فريق التنفيذ السامي التابع للاتحاد الإفريقي) في أوائل مايو للاتفاق على برنامج للتواصل مع كبار دائني السودان الثنائيين ومتعددي الأطراف. وبناء على نتائج الفريق العامل الفني الثامن المعني بالدين الخارجي للسودان، شجع الخبراء السلطات على الحفاظ على زخم الإصلاح، وشددوا على أهمية التعامل بمرونة مع مهلة "الخيار الصفري" بتمديدتها إلى ما بعد سبتمبر ٢٠١٤، ولذلك لنقادي نشوء أي توترات جديدة بين البلدين.^٨

^٥ السودان: تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، تقرير قطري للصندوق رقم ٣١٧/١٣.

^٦ تم توقيع هذا القرض ومدته ٢٠ عاما مع صندوق الكويت وهو يتضمن عنصر منحة قدره ٢٥%.

^٧ لم يتم إدراج الموارد اللازمة لتمويل تخفيف أعباء ديون السودان في الصندوق الاستثماري للمبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هبيك"). وستكون هناك حاجة إلى موارد كبيرة عندما يكون السودان مستعداً للدخول في المبادرة. ويمكن أن توفر طرائق التمويل التي أعدت لليبيريا إطاراً مفيداً لاتباعه في ذلك الوقت.

^٨ ينص "الخيار الصفري" المتفق عليه في سبتمبر ٢٠١٢ على أن يحتفظ السودان بالمخزون الكامل للدين الخارجي، شريطة أن يقدم المجتمع الدولي التزامات حازمة بتخفيف أعباء الدين للسودان في غضون عامين. وفي حالة عدم إعلان هذا الالتزام بنهاية سبتمبر ٢٠١٤، يتم تقسيم الدين الخارجي للسودان مع جنوب السودان، على أساس صيغة لم تنقرر بعد. ويبقى الدين المستحق للصندوق في حيازة السودان.

٣٤- اتفقت السلطات بوجه عام مع جزء من مشورة الخبراء. وكررت بحزم طلبها تخفيف أعباء الدين بنهاية عام ٢٠١٤. وأشارت إلى أن عدم استمرارية قدرة السودان على تحمل الدين يجعل من الصعب تأمين التمويل الميسر لمشروعات البنية التحتية الحاسمة. وأشارت أيضاً إلى أن نقص موارد النقد الأجنبي لا يزال يتسبب في تأخير خدمة الدين ويدفعها إلى اعتماد المنهج الانتقائي. وكررت التزامها بالحد من الاقتراض بشروط غير ميسرة في إطار الهدف المتوخى في البرنامج وهو ٦٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بمهلة "الخيار الصفري"، أعربت السلطات عن اعتقادها بأن قيامها بتمديد الموعد النهائي سيعني إعادة فتح كل المجموعة المتكاملة من الاتفاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والأمنية التي تم التوصل إليها حتى الآن مع جنوب السودان. إلا أنها أعربت عن تأييدها لمواصلة الحوار مع جميع الجهات الدائنة والمانحة في الفترة السابقة على انتهاء المهلة الزمنية في إطار التواصل المشترك مع جنوب السودان لبناء قاعدة واسعة من الدعم لتخفيف أعباء الدين.

قضايا البرنامج

٣٥- تأثر أداء البرنامج الذي يراقبه الخبراء حتى نهاية مارس ٢٠١٤ بعدد من الصدمات المعاكسة والتداعيات الأمنية. وقد استوفيت جميع المعايير الكمية المقررة لنهاية مارس عدا المعيارين المتعلقين بصافي الاحتياطي الدولي وصافي الأصول المحلية لبنك السودان المركزي. ولم يتحقق أيضاً، بهامش ضئيل، الهدفان التأشيريان المتعلقان بالإففاق الاجتماعي والعجز الأولي غير النفطي. واتخذت إجراءاتٍ تصحيحية لضمان تحقيق هذين الهدفين في الفترة المتبقية من العام، بما في ذلك زيادة مرونة سعر الصرف، وتحسين إجراءات إدارة النقد، ومواصلة عملية ضبط أوضاع المالية العامة، ومتابعة جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية. وفيما يتعلق بالإففاق العام، تعتزم السلطات تنفيذ تخصيصات الإففاق الاجتماعي في الميزانية بدقة صارمة. وقد أحرزت السلطات أيضاً تقدماً جيداً صوب استيفاء القواعد المعيارية الهيكلية المقررة لنهاية يونيو. واقترحت قاعدة معيارية هيكلية جديدة لتعزيز الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمشياً مع توصيات خبراء الصندوق.

٣٦- ويقترح إدخال تعديلات على الشرطية لتحسين مراقبة البرنامج. وفي هذا السياق يعدل تعريف صافي الأصول المحلية للبنك المركزي وتم الآن تعديل تعريف العجز الأولي غير النفطي لمراعاة الانحرافات عن القيم المفترضة في البرنامج في رسوم عبور النفط وفي الترتيب المالي الانتقالي.^٩ ويرد في الجدول ٢ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية موجز للشرطية الهيكلية القائمة والجديدة.

٣٧- المدفوعات للصندوق: سددت السلطات للصندوق مدفوعات بلغت ٢,٥ مليون دولار أمريكي في ٢٦ مارس، حسب التزامها بموجب البرنامج الذي يراقبه الخبراء. وحسب الوضع في نهاية مارس، كانت المتأخرات المستحقة للصندوق تبلغ نحو ٩٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ولاحظ الخبراء التزام السلطات بتسديد دفعة لا تقل عن ١٠ ملايين دولار أمريكي

^٩ ينص الاتفاق الموقع في سبتمبر ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان على أن يقوم جنوب السودان، بموجب ترتيب مالي انتقالي، بتوفير مدفوعات متراكمة تبلغ في مجموعها ٣,٠٢٨ مليار دولار أمريكي على مدى ثلاثة أعوام ونصف عام. ويعبر عن هذه المدفوعات بقيمة البرميل (١٥ دولاراً أمريكياً للبرميل). وإضافة إلى ذلك، يدفع جنوب السودان رسوماً لعبور النفط تبلغ في المتوسط ٩,٧ دولاراً للبرميل. وتطبق هذه الرسوم طوال فترة الأعمار الثلاثة ونصف العام بالكامل، ويعاد التفاوض بشأنها بعد ذلك.

للسندوق في إطار البرنامج الذي يراقبه الخبراء لعام ٢٠١٤ وشجعوها بقوة على أداء مدفوعات منتظمة للسندوق وزيادتها بمقدار كبير مع تحسن قدرة السودان على الدفع.

تقييم الخبراء

٣٨- تتفد السلطات حالياً برنامجها الاقتصادي تمثيلاً مع البرنامج الذي يراقبه الخبراء والذي يعضد الإصلاحات الجارية للاقتصاد. وقد مكن البرنامج السلطات حتى الآن من خفض العجز المالي، والحد من التمويل المقدم من البنك المركزي، وخفض التضخم. وفي المقابل، لا تزال الفجوة تتزايد بين السوق الرسمية وغير الرسمية لسعر الصرف، بما يدل على عدم كفاية سياسة سعر الصرف وعلى وجود عوامل تخرج عن سيطرة الحكومة. وفي مجال الإصلاحات الهيكلية، تمضي الإصلاحات الجارية في إدارة الإيرادات والإدارة المالية العامة بشكل جيد. وتمضي أيضاً الإصلاحات الاقتصادية الأخرى، لا سيما في القطاع المالي وبيئة العمل التجاري والحكومة، في مسارها، وإن كانت وتيرتها أبطأ. ولا تزال آفاق تنفيذ البرنامج الذي يراقبه الخبراء إيجابية وإن كانت لا تخلو من المخاطر. ولا يزال التعافي الاقتصادي ماضياً في مساره ويتوقع أن يتحسن حساب المالية العامة والحساب الخارجي. إلا أن البيئة السياسية والاجتماعية المحلية تمثل مصدراً للمخاطر في الأجل القصير. ولذلك ينبغي تعديل السياسة الاقتصادية الكلية للتصدي لمسألة سعر الصرف باستثمار التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ البرنامج الذي يراقبه الخبراء.

٣٩- ويتعين أن تواصل سياسة المالية العامة موازنة الاستقرار الاقتصادي الكلي باحتياجات البلد الإنمائية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر ضعفاً. ويرحب الخبراء بالأداء المالي الإيجابي الذي تحقق في الربع الأول، ويحثون السلطات على مواصلة تنفيذ برنامج المالية العامة المتوقع عليه في البرنامج الذي يراقبه الخبراء. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد للسلطات أن تواصل تعزيز جهودها في تحصيل الإيرادات وتقييد الإنفاق (بما في ذلك على دعم الوقود)، لضمان تمويل الاحتياجات الإنمائية والاجتماعية وإبقاء العجز في مستوى ١,٢% من إجمالي الناتج المحلي واحتواء التمويل المقدم من البنك المركزي. وتتزايد أهمية الإصلاحات في مجال الإعفاءات الضريبية ومواصلة التقدم المحرز في الإلغاء التدريجي لدعم الوقود.

٤٠- ولخفض مستوى التضخم، من المهم الحد من التمويل المقدم للحكومة من البنك المركزي وتعزيز استقلالية البنك المركزي. ويتعين مواصلة التقدم المحرز حتى الآن في الأشهر القادمة. وسيكون ضبط أوضاع المالية العامة وتقييد السياسة النقدية عاملين ضروريين لخفض التمويل المقدم من البنك المركزي. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد للسلطات أن تواصل تحسين قنوات انتقال السياسة النقدية وتعميق القطاع المالي وتعزيز استقلالية البنك المركزي.

٤١- وتوجد أهمية حاسمة لمرونة سعر الصرف لسد الفجوة المستمرة بين السعيرين الرسمي وغير الرسمي. فالفجوة بين السعيرين ستعوق بناء الاحتياطات، وتتنقص من مصداقية البنك المركزي في حماية قيمة العملة المحلية. وتتطلب هذه المسألة أعلى مستوى من اهتمام السلطات. وتوجد ضرورة إلى زيادة المرونة في سوق النقد الأجنبي، إلى جانب إلغاء القيود المتبقية، لتضييق الفجوة المستمرة بين سعر الصرف الرسمي وسعره غير الرسمي بدرجة كبيرة. وفي هذا السياق، يرحب الخبراء بالتدابير التي نفذت مؤخراً وبالالتزام ببدء تطبيق تدابير لتحقيق مرونة سعر الصرف ويرون أنها خطوات في الاتجاه الصحيح ستضمن

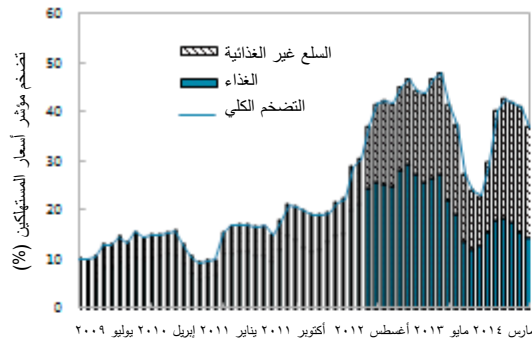
عدم خروج البرنامج عن مساره، حيث ستسمح بإعادة بناء الاحتياطيات إلى المستوى المتوخى في البرنامج. وسيظل من اللازم، مع ذلك، زيادة مرونة سعر الصرف لإغلاق الفجوة بين السعيرين الرسمي وغير الرسمي. ومن المهم أيضاً أن تعلن السلطات أهداف سياستها بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، ينبغي تكثيف الجهود لتحسين إتاحة البيانات، إذ من شأن ذلك أن يحسن عملية صنع السياسة.

٤٢- **ويتعين مواصلة الجهود المشتركة للتواصل مع الدائنين لحشد الدعم المطلوب لتخفيف أعباء الدين.** ويرحب الخبراء بالبرنامج الذي وافقت عليه اللجنة الثلاثية في أوائل مايو للتواصل مع مجموعة رئيسية من دائني السودان الثنائيين ومتعددي الأطراف. وفي هذا السياق، من المهم أن يواصل السودان تنفيذ الناجح للبرنامج الذي يراقبه الخبراء وأن يتعامل بمرونة مع مهلة "الخيار الصفري" بتمديدتها إلى ما بعد سبتمبر ٢٠١٤. فذلك سيساعد على تفادي نشوء توترات جديدة بين البلدين والحفاظ على حوار مثمر مع مجتمع المانحين. ولا يقل أهمية عن ذلك خفض الاقتراض بشروط غير ميسرة إلى أدنى حد ممكن وتجنب المنهج الانتقائي في خدمة الدين نظراً لأنه يمكن أن يعقد التوصل إلى اتفاق مع الدائنين بشأن استراتيجية لتسوية الديون.

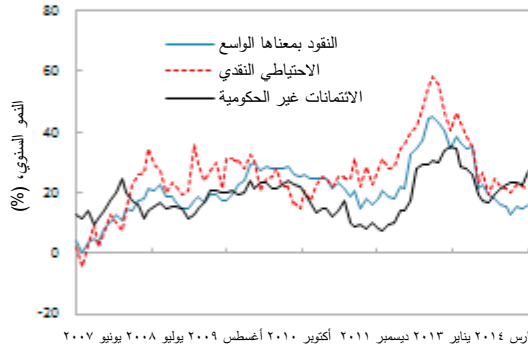
٤٣- **ويتعين تحسين مراقبة البرنامج من خلال بعض التغييرات في الشريطة.** ويؤيد الخبراء التعريف الجديد لصافي الأصول المحلية للبنك المركزي، نظراً لأنه سيساعد الحكومة في جهودها لخفض التمويل المقدم من البنك المركزي وإبقاء التضخم تحت السيطرة وتعزيز تنفيذ البرنامج. وفي الوقت نفسه، يتفق الخبراء مع السلطات على ضرورة تعديل العجز في الميزان الأولي غير النفط لمراعاة انحراف مسار الإيرادات المتأتية من رسوم عبور النفط والاتفاق المالي الانتقالي، وذلك بالنظر إلى استمرار الاضطراب في جنوب السودان وتأثيره على سوقي النفط وسعر الصرف في السودان. وأخيراً، يؤيد الخبراء مقترح الحكومة بإدراج قاعدة معيارية هيكلية جديدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بنهاية سبتمبر.

الشكل البياني ١ - مؤشرات اقتصادية مختارة

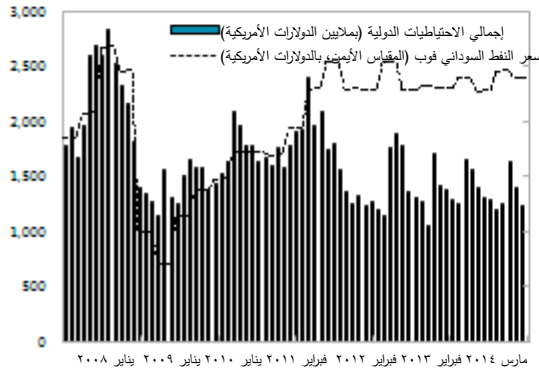
يتراجع التضخم في الوقت الحالي، بعد فترة صعود استمرت عدة أشهر



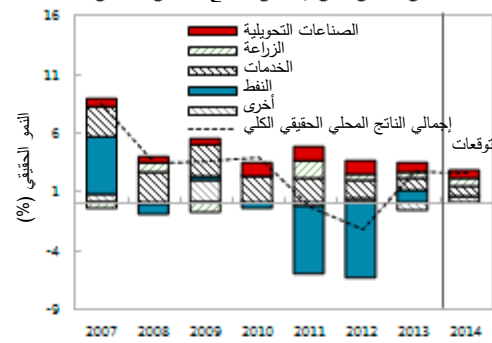
هدأ نمو النقود بمعناها الواسع والاحتياطي النقدي.



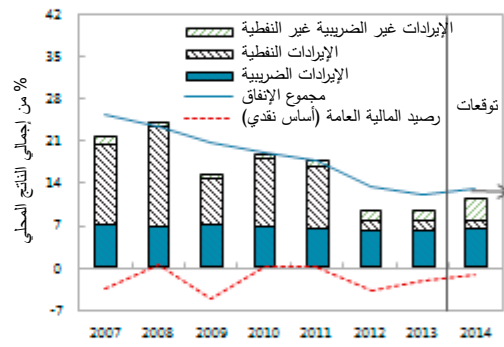
ارتفع إجمالي الاحتياطيات الدولية، تدعمه القروض والمنح المقدمة من بلدان صديقة.



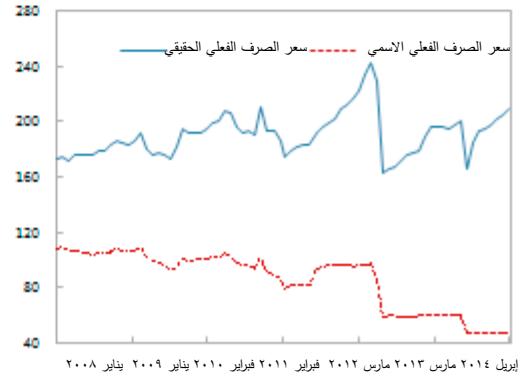
يتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بصورة معتدلة يدفعه التعافي البطيء في إجمالي الناتج المحلي النفطي.



ارتفع مجموع الإيرادات تدريجياً ويشهد رصيد المالية العامة تحسناً.



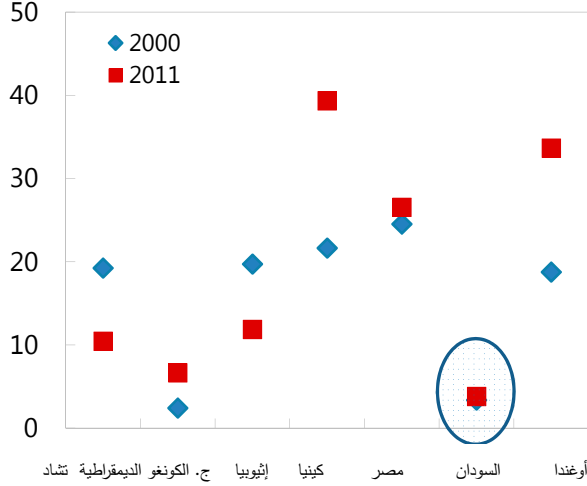
ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بدرجة كبيرة



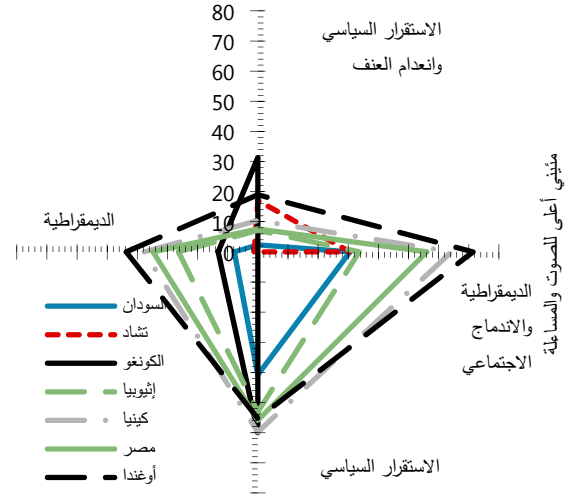
المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٢- مؤشرات سياسية واجتماعية مختارة الصوت والمساءلة

(التصنيف المنيني، يتراوح من صفر (أدنى درجة) إلى ١٠٠)



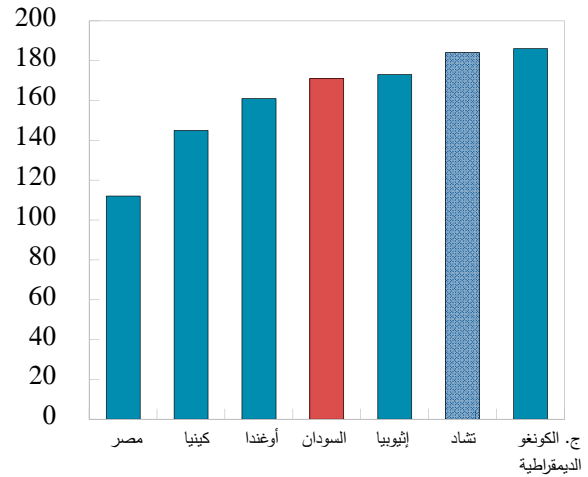
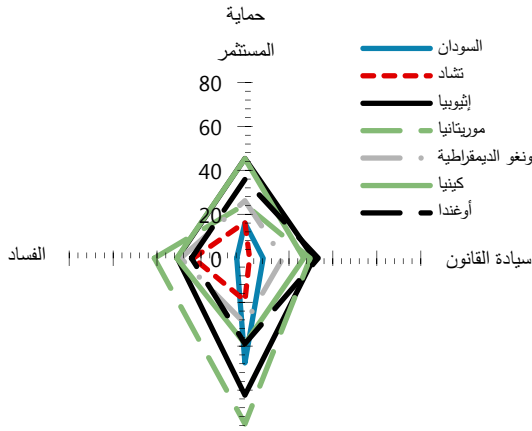
المؤشر السياسي



التصنيف حسب مؤشر التنمية البشري، ٢٠١٢

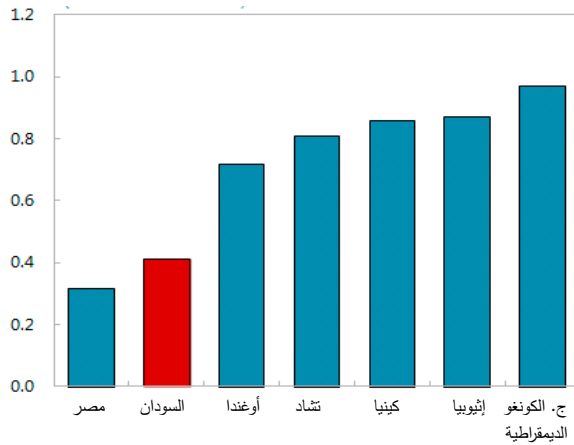
(من مجموع ١٨٦ بلدا)

التصنيف من حيث الإطار القانوني، ٢٠١٣

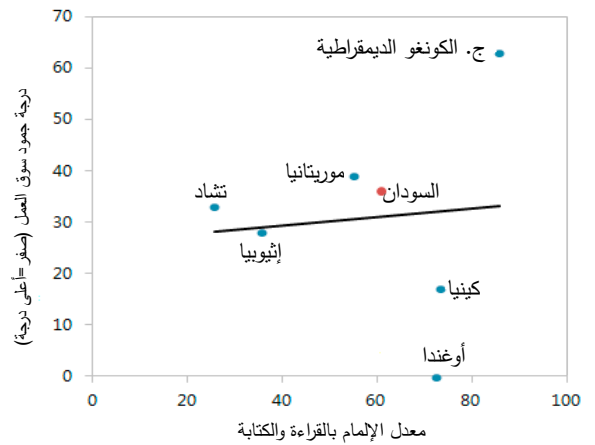


نسبة المشاركة في القوة العاملة، ٢٠١٢

(نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور)

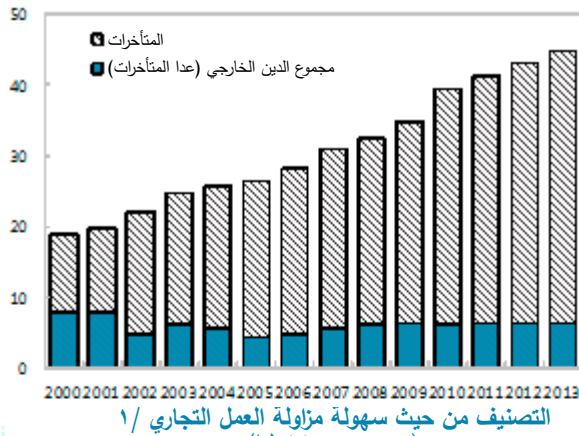


جودة القوى العاملة، ٢٠١٣

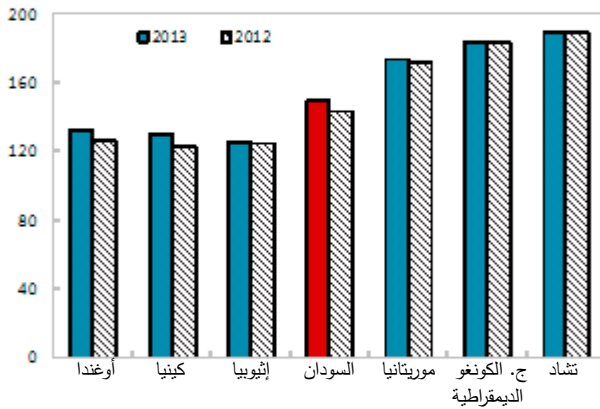


الشكل البياني ٣- مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة

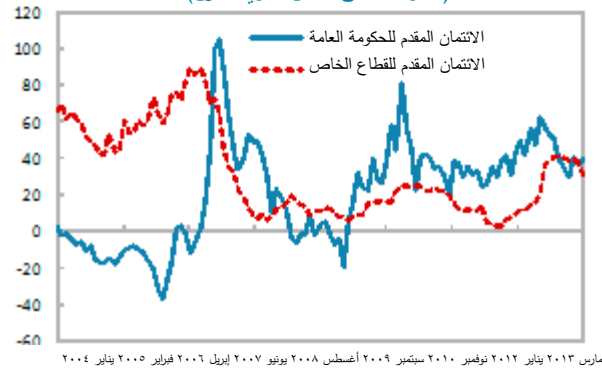
الدين الخارجي الحكومي، ٢٠٠٠-٢٠١٣
(مليارات الدولارات الأمريكية)



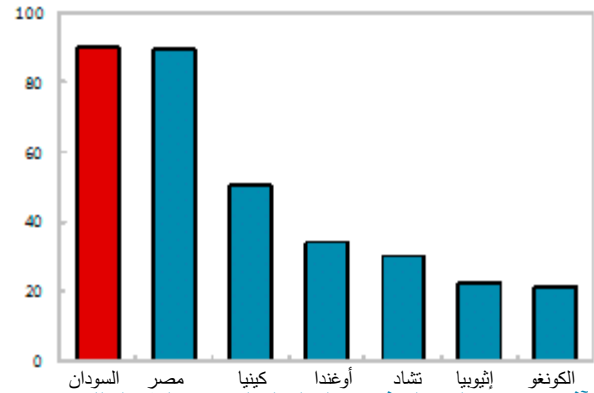
التصنيف من حيث سهولة مزاوله العمل التجاري ١/
(من مجموع ١٨٥ بلدا)



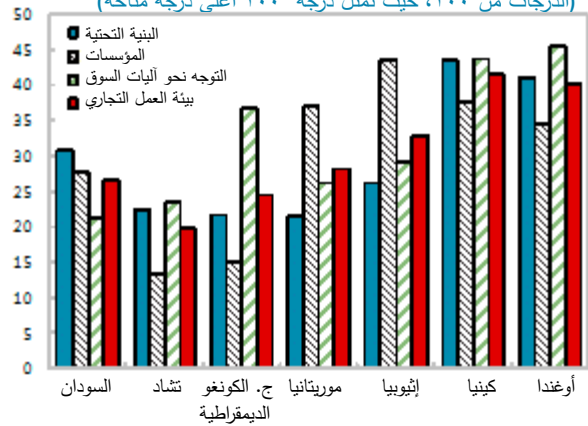
الائتمان المقدم للاقتصاد، يناير ٢٠٠٤- مارس ٢٠١٤
(النمو % على أساس سنوي مقارن)



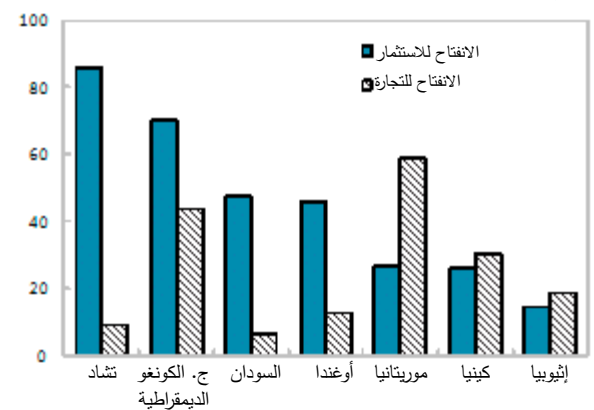
الدين الحكومي، ٢٠١٣
(% من إجمالي الناتج المحلي)



آفاق تصنيف المخاطر في مجال العمل التجاري والتشغيل للربع الأول من عام ٢٠١٣
(الدرجات من ١٠٠، حيث تمثل درجة ١٠٠ أعلى درجة متاحة)



التصنيف من حيث التجارة والاستثمار
(الدرجات من ١٠٠، حيث تمثل درجة ١٠٠ أعلى درجة متاحة)



المصادر: مؤشرات الحكمة العالمية؛ و Business Monitor International؛ وتصنيفات مزاوله العمل التجاري الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية؛ والسلطات السودانية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ كما هو مشار إليه في تقييم مستقل لمسح مزاوله العمل التجاري (راجع الموقع الإلكتروني www.worldbank.org/ieg/doingbusiness)، ينبغي توخي العناية عند تفسير هذه المؤشرات بالنظر إلى ذاتية التفسير، ومحدودية تغطية القيود على العمل التجاري، وقلة عدد مصادر المعلومات التي غالبا ما تتباين في تغطية المؤشرات والقوة التفسيرية.

الجدول ١ - مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٠-٢٠١٨

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
توقعات					أولية	تقديرات			
(التغيرات السنوية %)									
٤,٧	٤,٣	٤,١	٣,٦	٢,٥	٢,٧	٢,٢-	٠,٣-	٤,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكاليف عوامل الإنتاج) ١/
٤,٩	٤,٢	٣,٦	٣,٠	٢,٣	٢٨,٠	٥٩,٠-	٣٦,٠-	٣,٩-	إجمالي الناتج المحلي النفطي ١/
٤,٧	٤,٤	٤,١	٣,٦	٢,٥	١,٥	٤,٦	٦,٨	٥,٧	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ١/
٥,٧	٦,٥	٨,٦	١٢,٠	١٨,١	٤١,٩	٤٤,٤	١٨,٩	١٥,٤	أسعار المستهلكين (في نهاية الفترة)
٥,٨	٧,٠	٩,٤	١٤,٢	٢٠,٢	٣٦,٢	٣٢,٦	١٥,٢	١٣,٨	مخفض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٨,٨	٢,٤	١,١-	١٣,٩	٢٩,٢	٣٣,٢	٢٣,٨	٦٢,٠	٦٠,٩	مخفض إجمالي الناتج المحلي النفطي
(من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
٩٩,٢	٩٨,٩	٩٨,٦	٩٨,٣	٩٨,١	٩٧,٩	٩٧,٥	٩٧,٥	٩٥,٤	إجمالي الدخل المتاح للإنفاق
١٠٤,١	١٠٤,١	١٠٤,٥	١٠٤,٥	١٠٥,٠	١٠٦,٦	١٠٦,٨	٩٨,٠	٩٧,٥	إجمالي النفقات المحلية
٨٥,٠	٨٥,٣	٨٦,٢	٨٦,٥	٨٧,٣	٨٦,٦	٨٨,١	٧٨,٩	٧٧,٤	الاستهلاك النهائي
١٩,١	١٨,٨	١٨,٣	١٨,٠	١٧,٧	٢٠,٠	١٨,٧	١٩,١	٢٠,١	إجمالي تكوين رأس المال
١٤,٢	١٣,٦	١٢,٤	١١,٨	١٠,٨	١١,٣	٩,٥	١٨,٦	١٨,٠	إجمالي المدخرات
عمليات الحكومة									
١٢,٤	١٢,٢	١٢,١	١٢,١	١١,٨	١٠,١	٩,٨	١٨,٠	١٩,٣	الإيرادات والمنح
١١,٧	١١,٥	١١,٤	١١,٤	١١,٣	٩,٤	٩,٤	١٧,٧	١٨,٧	الإيرادات
٧,٨	٧,٥	٧,٢	٦,٨	٦,٥	٦,١	٦,٢	٦,٤	٦,٦	الإيراد الضريبي
١٢,٤	١٢,٤	١٢,٦	١٢,٩	١٣,٠	١٢,٢	١٣,٥	١٧,٨	١٩,٠	مجموع الإنفاق
٩,٥	٩,٨	١٠,٥	١١,٢	١١,٥	١١,١	١٢,٠	١٦,١	١٦,٥	النفقات الجارية
٣,٥	٣,٧	٣,٨	٣,٩	٤,١	٤,٣	٤,٨	٥,٤	٥,٠	فاتورة الأجور
٠,٥	٠,٦	١,٢	١,٦	١,٩	١,٩	١,٨	١,٥	٠,٦	الدعم
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٢	٢,٦	٦,١	٧,٧	التحويلات
٣,٠	٢,٦	٢,١	١,٧	١,٥	١,١	١,٥	١,٧	٢,٦	الإنفاق الرأسمالي
٠,٠	٠,٢-	٠,٥-	٠,٩-	١,٢-	٢,١-	٣,٧-	٠,٢	٠,٣	الرصيد الكلي
١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٣	٠,١-	٠,٧-	٢,٣-	١,٤	١,٤	الرصيد الأولي الكلي
٠,٦-	٠,٧-	٠,٩-	١,٤-	١,٩-	٢,٨-	٣,٨-	٤,١-	٣,٨-	الرصيد الأولي غير النفطي
٠,٦-	٠,٨-	١,٠-	١,٥-	٢,٠-	٣,٠-	٣,٩-	٤,٧-	٤,٥-	% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
(التغيرات السنوية %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
١٣,٣	١٤,٩	١٥,٠	١٥,٥	١٦,٦	١٣,٠	٤٠,٣	١٧,٧	٢٤,٩	القطاع النقدي
١١,٤	١٢,٦	١٣,٢	١٤,٤	١٤,٧	٢٠,٣	٤٦,٧	٢٧,٨	١٧,٢	النقود بمعناها الواسع
٢٨,٩	٢٢,٠	٢١,٨	٢٢,٤	٢٢,٦	٢٣,٢	٣٤,١	٨,٠	١٦,٤	الاحتياطي النقدي
سرعة التداول (نسبة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ن ٢، في نهاية الفترة)									
٤,٧	٤,٧	٤,٩	٤,٩	٤,٨	٤,٥	٣,٧	٣,٧	٣,٦	نسبة النقود إلى النقود بمعناها الواسع
٧١,٢	٧١,٢	٧١,٢	٧١,٢	٧١,٢	٧١,٢	٧١,٤	٧٠,٩	٦٩,٥	صافي المطالبات على الحكومة كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٥,٩	٦,٥	٧,٢	٨,٠	٩,٢	٩,٩	١١,٠	١١,٧	١٠,٩	الائتمان المقدم للاقتصاد
١٧,٧	١٥,٣	١٤,١	١٣,٢	١٢,٨	١٢,٨	١٤,٥	١٤,٩	١٦,٩	سرعة التداول (نسبة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ن ٢، في نهاية الفترة)
(من إجمالي الناتج المحلي)									
٤,٩	١٠,٣	٨,٦	٧,٥	١٧,٩	٦,٤-	٥٣,٧-	١٢,٩-	٥٧,٠	صادرات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير السنوي %)
٣,٤	٣,٦	٣,٧	٤,٠	٣,٨	٢,٤	٢,٨	١٢,٤	١٦,٣	صادرات النفط
٤,٧	٥,١	٥,٣	٣,٧	٠,٢	٤,٧	٢,٦	٧,٥-	٣,١	واردات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير السنوي %)
٤,١-	٤,٢-	٤,٧-	٤,٩-	٥,٢-	٦,٢-	٥,٤-	٤,١	٥,٧	الميزان التجاري للبطائع
٤,٩-	٥,٢-	٦,٠-	٦,٢-	٦,٩-	٨,٧-	٩,٢-	٠,٤-	٢,١-	رصيد الحساب الجاري
(من صادرات السلع والخدمات)									
٢٧,٦	٢٨,٥	٣٠,٧	٣٣,١	٣٦,٦	٤٣,٥	٤٤,٧	٢٤,٤	٢٢,٧	خدمة الدين الخارجي (من صادرات السلع والخدمات)
أساس الالتزام									

السودان

٢,٨	٢,٦	٢,٥	٢,٨	٣,١	٢,٨	٤,٢	٢,٤	٢,٩	الأساس النقدي
٦٨,٩	٧١,٦	٧٤,٠	٧٥,٧	٧٧,٢	٧٨,٠	٨١,٥	٥٩,٤	٦٢,٢	مجموع الدين الخارجي
٥٣,٢	٥١,٥	٤٩,٨	٤٨,١	٤٦,٥	٤٥,٠	٤٣,٢	٤١,٤	٣٩,٥	مجموع الدين الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٢,٩٧١	٢,٦٥٧	٢,٣٠٧	١,٩٩٦	١,٧٢٣	١,٦١٩	١,٦٩٣	١,٣١٧	١,٥٦٦	إجمالي الاحتياطيات الدولية (بملايين الدولارات الأمريكية)
٢,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٠	١,٩	١,٨	١,٩	١,٥	١,٨	بأشهر واردات السلع والخدمات للعام التالي
بنود للتذكير:									
٦٦٦,٧٤٠	٥٩٨,٠٦٦	٥٣٢,٥٥٧	٤٦٧,٢٧٥	٣٩٣,٠٢٠	٣١٦,١٨٧	٢٢٥,٦٤٠	١٧٩,٥١٩	١٥١,٣٤٨	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الجنيهات السودانية)
٦٢٤,١٠١	٥٦١,١٣٥	٥٠٠,٢٩٩	٤٣٧,٧٤٦	٣٦٨,٦٠٣	٢٩٩,٩٩٩	٢١٥,٧٣٨	١٥٦,٠٨٨	١٢٧,٧١٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بملايين الجنيهات السودانية)
٧٦,٠٧٠	٧١,٢٣٤	٦٧,٢٨٥	٦٤,٩٢٢	٦٣,٠٣٤	٦٦,٥٢٠	٦٣,١٥٢	٦٧,٣٢١	٦٥,٦٣٢	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)
					٥,٧٠	٤,٤٢	٢,٦٨	٢,٤٨	سعر الصرف (الجنيه السوداني/الدولار الأمريكي، في نهاية الفترة)
					٤,٧١	٣,٥٧	٢,٦٧	٢,٣١	سعر الصرف (الجنيه السوداني/الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)
...	٢٨,١-	١٢,٢-	١٦,٠-	١,٣-	سعر الصرف الفعلي الاسمي (٢٠٠٧ = ١٠٠، التغيير %، متوسط الفترة)
...	٣,٤-	٨,١	٤,٨-	٧,٨	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠٠٧ = ١٠٠، التغيير %، متوسط الفترة)
المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات الخبراء.									
١/ تستبعد معدلات النمو منذ عام ٢٠١١ جنوب السودان.									

الجدول ٢- ميزان المدفوعات، ٢٠١٠-٢٠١٨
(بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
توقعات				أولية		تقديرات			
٣٠٧٥٩-	٣٠٧١٤-	٤٠٠١٢-	٤٠٠١٦-	٤٠٣٤٣-	٥٠٧٧٢-	٥٠٨٣٩-	٢٨٨-	١٠٣٤٨-	رصيد الحساب الجاري
٢٠١٧٥-	٢٠١٢٥-	٢٠٤١٨-	٢٠٤١٦-	٢٠٧٣٥-	٤٠١٩٧-	٤٠٢٢٦-	١٠٣٤٥	٢٩٥	رصيد الحساب الجاري (على أساس نقدي)
٣٠١٠٢-	٢٠٩٧٨-	٣٠١٥٩-	٣٠١٩٢-	٣٠٢٨٨-	٤٠١٣٢-	٣٠٤٠٥-	٢٠٧٥١	٣٠٧١١	الميزان التجاري
٧٠٦٣٥	٧٠٢٧٧	٦٠٥٩٧	٦٠٠٧٦	٥٠٦٥٣	٤٠٧٩٣	٥٠١٢٢	١١٠٠٦٣	١٢٠٧٠٠	الصادرات، فوب
٢٠٧٤٧	٢٠٦٩٥	٢٠٦٧٨	٢٠٧٦٩	٢٠٥٦١	١٠٧٢٠	٢٠٠١٢	٨٠٦٧٩	١٠٠٩٩١	صادرات النفط
٢٠٥٨٣	٢٠٥٣٤	٢٠٥١٩	٢٠٦٠٤	٢٠٤٠٢	١٠٦١٧	١٠٧٥٥	٨٠٣٧٨	١٠٠٧٠٢	النفط الخام
١٦٤	١٦١	١٦٠	١٦٥	١٥٩	١٠٢	٢٥٧	٣٠١	٢٨٩	المنتجات البترولية
٤٠٨٨٨	٤٠٥٨٢	٣٠٩١٩	٣٠٣٠٦	٣٠٠٩٢	٣٠٧٣	٣٠١١٠	٢٠٣٨٤	١٠٧٠٩	المنتجات غير البترولية
١٠٢٩٨	١٠١٩٥	١٠١٢٩	١٠١٠٨	١٠٠١٢	١٠٠٤٨	٢٠١٥٨	١٠٤٤٢	١٠٠١٨	منها: الذهب
١٠٠٧٣٧-	١٠٠٢٥٥-	٩٠٧٥٦-	٩٠٢٦٨-	٨٠٩٤١-	٨٠٩٢٥-	٨٠٥٢٨-	٨٠٣١٢-	٨٠٩٨٩-	الواردات، فوب
١٠٨٦٣-	١٠٨٤٤-	١٠٨١٦-	١٠٨٢٢-	١٠٩٤٧-	٢٠١٣٥-	١٠٨٤٤-	١٠٦٩٩-	٢٠١٢٨-	المواد الغذائية
١٠٦٧٣-	١٠٧٩٢-	١٠٨٣٥-	١٠٧٠٧-	١٠٥٨٧-	١٠٣١٣-	٩٤٧-	٦٦٢-	٣٨٥-	المنتجات البترولية
٣٠٣٤٤-	٣٠٠٣٣-	٢٠٧٥٩-	٢٠٥٦٣-	٢٠٣٨٣-	٢٠٣٨٤-	٢٠٧٠٧-	٢٠٨٩٢-	٣٠٢١٥-	الآلات ومعدات النقل
٢٠٣٩٦-	٢٠١٨٠-	١٠٩٨٠-	١٠٨٣٢-	١٠٦٨٤-	١٠٦٥٨-	١٠٧٦١-	١٠٦١٠-	١٠٨٣٢-	السلع المصنعة
١٠٤٦١-	١٠٤٠٥-	١٠٣٦٦-	١٠٣٤٥-	١٠٣٣٩-	١٠٤٣٤-	١٠٢٦٨-	١٠٤٥٠-	١٠٤٢٩-	أخرى
٤٣-	٥٤	٩٨	٢٨٥	١٥٢	٢٢٦-	٨٧٥-	١٠٣٨٩-	٢٠٠٦٣-	الخدمات (صاف)
٢٠١٢٨	٢٠١٢٧	٢٠٠٧١	٢٠١٥٩	١٠٩٦٠	١٠٥٧٨	١٠١٥٩	٧٦٤	٢٥٩	المتحصلات
١٩٧	٢٢٤	٢٥٥	٣٦٨	٣٣٣	١٢٣	صفر	صفر	صفر	منها: رسوم النفط المفروضة على جنوب السودان
٣٢٦	٣٧٤	٤٢٨	٥١٤	٤٣٨	٢٤٨	صفر	صفر	...	منها: تحويلات الترتيب المالي الانتقالي
٢٠١٧١-	٢٠٠٧٤-	١٠٩٧٣-	١٠٨٧٤-	١٠٨٠٨-	١٠٨٠٥-	٢٠٠٣٣-	٢٠١٥٣-	٢٠٣٢١-	المدفوعات
٢٠٧٧٦-	٢٠٧٦٢-	٢٠٧٥٣-	٢٠٧٥٥-	٢٠٧١٢-	٢٠٧٩٥-	٢٠٤٢٢-	٢٠٧٦٣-	٥٠١٢٧-	الدخل (الصافي)
٣٥	١٣	٣-	٤-	صفر	٩	١٤	١٠٨	١٣٨	المتحصلات
٢٠٤٣٩-	٢٠٤١٣-	٢٠٣٩٠-	٢٠٣٧٠-	٢٠٣٥٣-	٢٠٥٣٣-	٢٠٢٢٠-	١٠٨٨٦-	١٠٩٣٢-	المدفوعات غير النفطية
١٠٦٥٥-	١٠٦٥٣-	١٠٦٥٢-	١٠٦٥٤-	١٠٦٥٧-	١٠٦٦٣-	١٠٦٧٦-	١٠٧٠١-	١٠٧١٦-	النفع العام المستحق /
٧٠-	٦٤-	٥٨-	٥٤-	٥٠-	٨٧-	٦٤-	٦٧-	٧٢-	منه: مدفوعات الفائدة النقدية
٧٨٤-	٧٦٠-	٧٣٨-	٧١٦-	٦٩٦-	٨٧٠-	٥٤٤-	١٨٥-	٢١٧-	مدفوعات أخرى
٣٧٢-	٣٦٢-	٣٦٠-	٣٨١-	٣٥٩-	٢٧١-	٢١٦-	٩٨٥-	٣٠٣٣٣-	مصروفات متصلة بالنفط /
٢٠١٦١	١٠٩٧٢	١٠٨٠٢	١٠٦٤٦	١٠٥٠٥	١٠٣٨٠	٨٦٣	١٠١١٢	٢٠١٣١	التحويلات الجارية (صاف)
١٠٦٦٥	١٠٤٩٠	١٠٣٣٢	١٠١٨٩	١٠٠٦١	٩٤٥	٤٤٥	٤٣٩	٩٤٠	الخاصة
٤٩٥	٤٨٢	٤٧٠	٤٥٦	٤٤٥	٤٣٦	٤١٨	٦٧٣	١٠١٩١	الرسمية
٢٠٤٠٠	٢٠٣٨١	٢٠٦٣٤	٢٠٥٥٣	٢٠٦٦٢	٣٠٥١٨	٤٠٦١	١٠٠٠٠-	١٠٤٥١-	الحساب الرأسمالي والحساب المالي
٢٥٢	٢٣٧	٢٢٥	٢٢٨	٢٤٩	٣٠٩	٣٢٠	١٦٢	١٧٤	الحساب الرأسمالي
٢٠١٤٨	٢٠١٤٤	٢٠٤٠٩	٢٠٣٢٦	٢٠٤١٣	٣٠٢٠٩	٣٠٧٤١	١٠١٦١-	١٠٦٢٥-	الحساب المالي (صاف)
٤٧٦	٤٤٥	٤٢١	٤٠٦	٣٢٤	٣٤٤	٣٧٦	٦٠٦	٥٦٩	المبالغ المنصرفة
٣١٧-	٣٠٥-	٢٨٦-	٣٤٧-	٤٠٥-	٣٨١-	٤٠٢-	٤٤٥-	٤٨٥-	استهلاك الدين
٢٠٦-	١٨٣-	١٥٧-	١٧٣-	١٨٢-	٩٠-	١٩٨-	٢١٦-	٣٠٩-	منه: المدفوعات النقدية
٢٧٣	٢٦١	٢٥٠	٢٤٠	٢٣٢	٢٢٦	٦١-	٣١٣	٤٢٩-	صافي الأصول الأجنبي للبنوك (زيادة -)
٧٦٠-	٧٦٠-	٧٥٨-	٧٦٤-	٧٦٢-	٥١٨-	٧٣١-	١٠٣٦٢-	١٠٦٤١-	صافي دخل المستثمرين - تكلفة النفط
٢٠٥٢١	٢٠٣٦٩	٢٠٢٤٦	٢٠٢٧٦	٢٠٤٨٧	٣٠٩١	٢٠٤٦٦	٢٠٦٦٦	٢٠٩٠٠	الاستثمار الأجنبي المباشر والحافطة (صاف)
٤٣-	١٣٣	٥٣٦	٥١٥	٥٣٧	٤٤٧	٢٠٩٢	٢٠٩٣٨-	٢٠٥٣٩-	صافي التدفقات الرأسمالية الأخرى
٩٢٥	٨٨١	٧٩٩	٧٣٦	٦٨٥	٥٨٠	٥٥٦	١٠٣٨٨-	١٠٢٨٩-	العامة
٩٦٨-	٧٤٨-	٢٦٣-	٢٢١-	١٤٨-	١٣٣-	١٠٥٣٦	١٠٥٥٠-	١٠٢٥٠-	الخاصة
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٩٢	٥٤٩	٧٠٨-	١٠٧١٨-	الخطأ والسهو
١٠٣٥٩-	١٠٣٣٣-	١٠٣٧٨-	١٠٤٦٢-	١٠٦٨١-	٢٠١٦٢-	١٠٢٢٩-	١٠٩٩٦-	٤٠٥١٧-	الرصيد الكلي
٣٣٦	٣٧٨	٣٤٥	٣١١	١٤٩	٢٩٥-	٥٨٨	١٣٤-	٢٠٦٩٧-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي)
١٠٣٥٩	١٠٣٣٣	١٠٣٧٨	١٠٤٦٢	١٠٦٨١	٢٠١٦٢	١٠٢٢٩	١٠٩٩٦	٤٠٥١٧	التمويل
٣٣٤-	٣٦٨-	٣٢٨-	٢٨٦-	١١٥-	٢٩٩	٥٤٧-	١٩٢	٢٩٠-	التغير في صافي الاحتياطيات الدولية (زيادة -)
٣١٤-	٣٥٠-	٣١٢-	٢٧٢-	١٠٥-	٧٥	٣٧٦-	٢٤٩	١٩٥-	إجمالي الاحتياطيات

٣١٤-	٣٥٠-	٣١٢-	٢٧٢-	١٠٥-	٧٥	٣٧٦-	٢٤٩	١٩٥-	إجمالي الاحتياطيات القابلة للاستخدام (زيادة -)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	إجمالي الاحتياطيات المجنبة والاحتياطيات الأخرى (زيادة -)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٣٠	١٦٤-	٥١-	٨٣-	الخصوم الأجنبية قصيرة الأجل (زيادة +)
٢٠-	١٨-	١٦-	١٤-	١٠-	٦-	٧-	٥-	١١-	صندوق النقد الدولي (صاف)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المبالغ المنصرفة
٢٠-	١٨-	١٦-	١٤-	١٠-	٦-	٧-	٥-	١١-	المدفوعات المسددة
١٤٦٩٣	١٤٧٠١	١٤٧٠٦	١٤٧٤٩	١٤٧٩٦	١٤٨٦٣	١٤٧٧٦	١٤٨٠٤	٤٤٨٠٧	التمويل الاستثنائي
١٤٦٩٣	١٤٧٠١	١٤٧٠٦	١٤٧٤٩	١٤٧٩٦	١٤٨٦٣	١٤٧٧٦	١٤٨٠٤	٤٤٨٠٧	منه: التغيير في المتأخرات
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	فجوة التمويل
									بنود للتذكير:
٤,٩-	٥,٢-	٦,٠-	٦,٢-	٦,٩-	٨,٧-	٩,٢-	٠,٤-	٢,١-	رصيد الحساب الجاري (على أساس الاستحقاق)
٢,٩-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٧-	٤,٣-	٦,٣-	٦,٧-	٢,٠	٠,٥	رصيد الحساب الجاري (على أساس نقدي)
٣,٥-	٣,٧-	٤,٣-	٤,٤-	٥,٠-	٧,٠-	٧,٤-	١,٠	١,٤-	باستبعاد التحويلات الرسمية (على أساس نقدي)
٤,٠-	٤,١-	٤,٧-	٥,٣-	٥,٨-	٦,٧-	٨,٠-	٨,٤-	١٠,٦-	الحساب الجاري غير النفطى (على أساس نقدي)
٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٥	٢,٤	٢,١	١,٤	١,٧	٣,٢	التحويلات الجارية (صاف)
٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٨	١,٧	١,٤	٠,٧	٠,٧	١,٤	منها: التحويلات الخاصة
٢٤٩٧١	٢٤٦٥٧	٢٤٣٠٧	١٤٩٩٦	١٤٧٢٣	١٤٦١٩	١٤٦٩٣	١٤٣١٧	١٤٥٦٦	إجمالي الاحتياطيات الدولية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
٢,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٠	١,٩	١,٨	١,٩	١,٥	١,٨	بأشهر واردة العام التالي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	فجوة التمويل
١٩٩,٠-	١٩٨,٤-	٢٠٥,٥-	١٧٩,٠-	٩٢,٠-	١٦٧,١-	١١٥,٢-	٣٢٢,١-	١٨٧,٢-	صافي سداد الدين الخارجي
									(التغيرات السنوية %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
٤,٩	١٠,٣	٨,٦	٧,٥	١٧,٩	٦,٤-	٥٣,٧-	١٢,٩-	٥٧,٠	صادرات السلع (القيمة)
٦,٧	١٦,٩	١٨,٥	٦,٩	٠,٦	١,٢-	٣٠,٤	٣٩,٥	٦٧,٥	صادرات السلع غير النفطية (القيمة)
٤,٧	٥,١	٥,٣	٣,٧	٠,٢	٤,٧	٢,٦	٧,٥-	٣,١	واردات السلع (القيمة)
٧٦٤٠٧٠	٧١٤٢٣٤	٦٧٤٣٨٥	٦٤٤٩٦٢	٦٣٤٠٣٤	٦٦٤٥٢٠	٦٣٤١٥٢	٦٧٤٣٢١	٦٥٤٦٣٢	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)
٣٢,٣	٣١,٠	٢٩,٩	٢٧,٩	٢٦,٦	١٥,٨	١٨,٦	٨٧,٥	١٥١,٣	صادرات النفط الخام (الحجم، بملايين البراميل)
٨٠,١	٨١,٧	٨٤,٣	٩٣,٤	٩٤,٢	٩٥,٢	٩٤,٦	٩٥,٨	٧٠,٧	سعر النفط الخام السوداني (بالدولارات الأمريكية للبرميل)
									المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات الخبراء.

الجدول ٣ - عمليات الحكومة، ٢٠١٣-٢٠١٨

(بملايين الجنيهات السودانية)

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤		٢٠١٣
توقعات			معدلة	البرنامج الذي يراقبه الخبراء		أولية
٨٢,٦٣٥	٧٣,١٢٢	٦٤,٣٢٨	٥٦,٤٢٤	٤٦,٤٥٣	٤٦,١٣١	٣١,٨٤٣
٧٨,٢٩٣	٦٩,٠٧٤	٦٠,٦١٣	٥٣,١٤٢	٤٤,٣٠٤	٤٣,٩٨٢	٢٩,٧٧٢
٥١,٨١٩	٤٤,٨٢٧	٣٨,١٤٠	٣١,٥٨٤	٢٥,٥٠٩	٢٥,٥٠٩	١٩,٤٢٧
٤,٥٤٦	٤,٠٠٧	٣,٣٧٠	٢,٧٣٠	٢,١٦٩	٢,١٠٦	١,٧١٤
٢٨٥	٢٤٩	٢١٥	١٢٦	٧١	٨٧	١٩
٢٩,١٧٧	٢٥,٢٠١	٢١,٤٤٧	١٧,٩٣٦	١٤,٧٥٥	١٤,٥٣٥	١١,٠١٧
١٧,٦٥٥	١٥,٢٣٨	١٢,٩٩٧	١٠,٧٠٢	٨,٤٤٢	٨,٢٤٣	٦,٦٢٠
١٥٧	١٣٢	١١٠	٩٠	٧٢	٨٨	٥٨
٧,١٦٥	٦,١٠٤	٥,١٣٣	٥,٠٢٦	٥,٠٨٦	٤,٧٦١	٥,٣٤٢
٦,١٧٣	٥,٢٥٧	٤,٤٢٠	٤,٥٧٠	٤,٧٨٢	٤,٤٧١	٥,١٤٦
٩٩٢	٨٤٨	٧١٣	٤٥٦	٣٠٣	٢٩٠	١٩٦
١٩,٥٣٩	١٨,١٤٣	١٧,٣٤١	١٦,٥٣١	١٣,٧١٠	١٤,١٦٣	٥,٠٠٣
٢,٦٧٤	٢,٢٤٧	١,٨٧٢	١,٥٦٠	١,٢٥١	١,٤٢٠	١,٠٣٤
٢,٥٥٠	٢,٠٨٤	١,٦٨٩	١,٣٤٤	١,٠٢٨	١,٠٣٨	٧٣٣
١,٧٢٧	١,٨٨١	٢,٠١٩	٢,٦٤٨	٢,٠٧٨	٢,٤٤١	٩٢٤
١٢,٣٥٨	١١,٩٣١	١١,٧٦٠	١٠,٩٨٠	٩,٣٥٢	٩,٢٦٥	٢,٣١٢
٢,٨٦١	٣,١٣٦	٣,٣٨٥	٣,٦٩٧	٢,٧٣١	٣,٢٤٤	١,١٧٦
٤,٣٤٢	٤,٠٤٨	٣,٧١٤	٣,٢٨٣	٢,١٤٩	٢,١٤٩	٢,٠٧١
٨٢,٧٤٣	٧٤,١٢٠	٦٧,١٢٦	٦٠,٤٤٣	٥١,٠٧٦	٥١,٠٧٦	٣٨,٤٥٨
٦٣,٠٦٧	٥٨,٧٨٩	٥٦,٠٧٥	٥٢,٣٨١	٤٥,٢٢٥	٤٥,٢٢٥	٣٥,١٢٧
٢٣,٤٤٦	٢٢,١١٩	٢٠,٠٣٣	١٨,٣٠٢	١٦,٠١٢	١٦,٠١٢	١٣,٦٧٠
٦,٠٦٠	٥,٥٦٠	٥,٠٥٩	٤,٥١٦	٣,٨٠٣	٣,٨٠٣	٢,٩٢٩
٦,٤٧٨	٥,٩٠٩	٥,٩٩٥	٥,٥٢٦	٤,٠٦١	٤,٠٦١	٤,٣٥٥
٦١٨	٥٣٧	٤٦١	٣٨٦	٣٣٦	٣٣٦	٤١٦
٥,٨٦٠	٥,٣٧١	٥,٥٣٤	٥,١٤٠	٣,٧٢٦	٣,٧٢٦	٣,٩٤٠
٣,٥٦٣	٣,٨٨٠	٦,٣٠٣	٧,٦٨٨	٧,٥٢٧	٧,٥٢٧	٦,١٣٣
١,٤٥٤	١,٨٦٠	٤,٤٠٢	٥,٩٥٨	٦,٠٢٧	٦,٠٢٧	٦,٠٧٩
٢,١٠٩	٢,٠٢٠	١,٩٠١	١,٧٣٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	٥٤
١٩,٧١٩	١٨,١٠٦	١٥,٩٦٩	١٤,٠٥٩	١١,٩٠٩	١١,٩٠٩	٧,٠٦٥
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
١٩,٥٥٣	١٧,٩٤١	١٥,٨٠٥	١٣,٩٠٠	١١,٧٦٠	١١,٧٦٠	٦,٩٢١
٨,١٤١	٨,٥٨١	٨,٧٧٧	٨,٦١٤	٧,٨٤٦	٧,٨٤٦	٤,٥١٥
١١,٤١٣	٩,٣٦٠	٧,٠٢٨	٥,٢٨٦	٣,٩١٤	٣,٩١٤	٢,٤٠٥
١٦٦	١٦٥	١٦٤	١٥٩	١٤٩	١٤٩	١٤٤
٣,٨٠٠	٣,٢١٤	٢,٧١٧	٢,٢٩٠	١,٩١٣	١,٩١٣	٩٧٥
١٩,٦٧٧	١٥,٣٣٢	١١,٠٥١	٨,٠٦٢	٥,٨٥٠	٥,٨٥٠	٣,٣٣١
١٩,٥٦٨	١٤,٣٣٣	٨,٢٥٣	٤,٠٤٣	١,٢٢٨	٩٠٦	٣,٢٨٤-
١٠٩-	٩٩٨-	٢,٧٩٩-	٤,٠١٩-	٤,٦٢٣-	٤,٩٤٥-	٦,٦١٥-
١٠٩-	٩٩٨-	٢,٧٩٩-	٤,٠١٩-	٤,٦٢٣-	٤,٩٤٥-	٦,٦١٥-
٣,٩٣٠-	٤,٢٨٣-	٤,٩٧٧-	٦,٦٥٧-	٧,٤٣١-	٧,٦٥٩-	٨,٨٨٤-
١٠٩	٩٩٨	٢,٧٩٩	٤,٠١٩	٤,٦٢٣	٤,٩٤٥	٦,٦١٥
٢,٣٦٢	٢,٢٠٣	٢,٠٨٥	١,٦٧٤	٨٨٦	٧٠٨	١,٢١٠
٤,١٦٩	٣,٧٣٩	٣,٣٣٠	٢,٩٢١	٢,٠٢٢	١,٨٤٤	١,٦٣٦

١٤٨٠٧	١٥٥٣٦	١٤٢٤٥	١٤٢٤٨	١٤١٣٦	١٤١٣٦	٤٢٧	سداد الأصل (-)
٢٠٢٥٢-	١٤٠٢٥-	٧١٤	٢٠٣٤٥	٣٠٧٣٧	٤٠٢٣٧	٥٠٥٢٦	التمويل المحلي
٩٥	٩٤	٩٤	٩٤	٢٠٧٦٣	٣٠٠٧٣	٣٠٩٨٧	التمويل المصرفي
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	منه: حساب مخدرات النفط
٢٠٠٩٨-	١٤٠٤٩-	١٠٦٦١	٣٠٢٩٣	٣٠٣٥٥	٣٠٢٧٥	٢٠٠٣٤-	التمويل غير المصرفي
٢٥٠-	٢٥٠-	١٠٠٤٢-	١٠٠٤٢-	٢٠١١١-	٢٠١١١-	٣٠٥٧٣	الحسابات مستحقة الدفع (صافي تراكم المتأخرات)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٠٧٥٠	تراكم المتأخرات
٢٥٠	٢٥٠	١٠٠٤٢	١٠٠٤٢	٢٠١١١	٢٠١١١-	١٧٧	سداد المتأخرات (-)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	فجوة التمويل
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
١٢,٤	١٢,٢	١٢,١	١٢,١	١١,٨	١١,٧	١٠,١	الإيرادات والمنح
١١,٧	١١,٥	١١,٤	١١,٤	١١,٣	١١,٢	٩,٤	الإيرادات
٧,٨	٧,٥	٧,٢	٦,٨	٦,٥	٦,٤	٦,١	الإيرادات الضريبية
١,١	١,٠	١,٠	١,١	١,٣	١,٢	١,٧	الإيرادات النفطية
٢,٩	٣,٠	٣,٣	٣,٥	٣,٥	٣,٦	١,٦	إيرادات غير ضريبية أخرى
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٧	المنح
١٢,٤	١٢,٤	١٢,٦	١٢,٩	١٣,٠	١٣,٠	١٢,٢	مجموع الإنفاق
٩,٥	٩,٨	١٠,٥	١١,٢	١١,٥	١١,٥	١١,١	المصرفوات (المصرفوات الجارية)
٣,٥	٣,٧	٣,٨	٣,٩	٤,١	٤,١	٤,٣	الأجور
٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	السلع والخدمات
١,٠	١,٠	١,١	١,٢	١,٠	١,٠	١,٤	الفائدة
٠,٥	٠,٦	١,٢	١,٦	١,٩	١,٩	١,٩	الدعم
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٢	التحويلات
٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٣	أخرى
٣,٠	٢,٦	٢,١	١,٧	١,٥	١,٥	١,١	صافي اقتناء صافي الأصول الأجنبية (مصرفوات رأسمالية)
٢,٩	٢,٤	١,٥	٠,٩	٠,٣	٠,٢	١,٠-	رصيد التشغيل (أساس الاستحقاق)
٠,٠	٠,٢-	٠,٥-	٠,٩-	١,٢-	١,٣-	٢,١-	رصيد الاستحقاقات الكلي
الرصيد الأولي غير النفطي كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي							
٠,٦-	٠,٨-	١,٠-	١,٥-	٢,٠-	٢,١-	٣,٠-	غير النفطي
٠,٠	٠,٢	٠,٥	٠,٩	١,٢	١,٣	٢,١	التمويل (على أساس الاستحقاق)
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٤	التمويل الأجنبي
٠,٣-	٠,٢-	٠,١	٠,٥	١,٠	١,١	١,٧	التمويل المحلي
٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٥-	١,١	منه: صافي تراكم المتأخرات
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	فجوة التمويل
بنود للتذكير:							
١٤٠٨٣٥	١٤٠٢٨٣	١٣٠٤٨٢	١٢٠٥٧٧	١١٠١٩٧	١١٠١٩٧,٠	٨٠٨٥٥	التغير في المتأخرات الخارجية (بملايين الجنيهات السودانية)
٢,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٩	٣,٠	٣,٠	٣,٠	التغيرات في المتأخرات الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي)
المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات الخبراء.							
١/ ستنشر زيادة الأجور في سبتمبر ٢٠١٣ بأثر رجعي على مدى ٣ سنوات اعتباراً من عام ٢٠١٤. ويبلغ المقدار الكلي ١,٢ مليار جنيه سوداني، يظهر منها ٥٥٠ مليون جنيه سوداني في فئة التحويلات الجارية للولاية.							
٢/ يُستبعد من الأرصدة غير النفطية الإيرادات النفطية والمنح والتحويلات للجنوب والتحويلات المتصلة بالنفط للولايات الشمالية ورسم استخدام الأنابيب التي تدفعها الحكومة.							

الجدول ٤- المسح النقدي، ٢٠١٠-٢٠١٤

(بملايين الجنيهات السودانية)

٢٠١٤		٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠			
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	أولية				
توقعات								
١٥,١٤٥-	١٤,٤٦٨-	١٤,٠٢١-	١٣,٤٠٩-	١٢,٧٢٩-	٧,٢٧١-	٥,٨٧٦-	٤,١٨٧-	صافي الأصول الأجنبية
١٦,٤٠٨-	١٦,٠٣١-	١٦,٠٨٥-	١٥,٩٧٤-	١٥,٤٢٨-	١٠,٣٧٢-	٧,٥٩٠-	٦,٤٢٩-	بنك السودان
١,٠٦٣	١,٥٦٣	٢,٠٦٤	٢,٥٦٤	٢,٧٠٠	٣,٤١٠	١,٧١٣	٢,٢٤٢	البنوك التجارية
٩٢,٥٨٩	٨٩,٧٢٥	٨٧,٠٩١	٨٤,٢٩١	٧٩,١٧٤	٦٦,٠٦٤	٤٧,٧٩٠	٣٩,٧٩٩	صافي الأصول المحلية
٨٠,٨٨٧	٧٦,٩٩٧	٧٣,٣٣٦	٦٩,٥١١	٦٨,٠٢٤	٥٤,٨٨٨	٤١,٥٣٦	٣٥,٤٨٣	صافي الائتمان المحلي
٣٣,٧٤٠	٣١,٣٤١	٣٠,٢٢٧	٢٨,٨٦٢	٢٩,٥٧٥	٢٣,٦٨١	١٨,٢٧٢	١٣,٩٥١	صافي المطالبات على الحكومة العامة
٢٣,٧٣٠	٢١,٧٩٢	٢١,٤١٠	٢٠,٢٣٥	٢٠,٩٦٧	١٦,٩٨٠	١٤,٢١٧	١٠,١٦٦	صافي المطالبات على الحكومة العامة باستثناء صندوق النقد الدولي
١٥,٥٧٢	١٣,٩٨٨	١٣,٦٩٠	١٣,١٤٠	١٣,٥٠٣	٩,٨٦١	٨,١٧٣	٦,١٨٦	بنك السودان (الحكومة المركزية)
٨,١٥٨	٧,٨٠٤	٧,٤٤٩	٧,٠٩٥	٧,٤٦٤	٧,١٢٠	٦,٠٤٤	٣,٩٨٠	البنوك التجارية (الحكومة المركزية)
٤٧,١٤٧	٤٥,٦٥٦	٤٣,٦٠٩	٤٠,٦٥٠	٣٨,٤٤٩	٣١,٢٠٧	٢٣,٢٦٤	٢١,٥٣٢	المطالبات على القطاعات غير الحكومية
٤,٧٩٠	٤,٧٤٤	٤,٦٩٩	٤,٦٥٤	٤,٠٠٤	٣,١٧٠	٢,٨٢١	٢,٨١٠	المؤسسات العامة
٤٠,٧٣٩	٣٩,٣٣٩	٣٦,٨٨٣	٣٤,٥١٤	٣٣,٠٣٤	٢٦,٩٦٦	١٩,٤٢٧	١٧,٩٥٩	القطاع الخاص
١,٦١٨	١,٥٧٢	١,٥٢٧	١,٤٨١	١,٤١١	١,٠٧١	١,٠١٦	٧٦٣	القطاعات الأخرى
١١,٧٠٣	١٢,٧٢٨	١٣,٧٥٤	١٤,٧٨٠	١١,١٥٠	١١,١٧٥	٦,٢٥٤	٤,٣١٦	بنود أخرى (صاف)
٧٧,٤٤٥	٧٥,٢٥٧	٧٣,٠٧٠	٧٠,٨٨٢	٦٦,٤٤٦	٥٨,٧٩٢	٤١,٩١٤	٣٥,٦١٢	النقد بمعناها الواسع
٥٥,١٤٠	٥٣,٧٧٠	٥٠,٦٤٤	٤٩,٩٨٤	٤٧,٣٠٩	٤٢,٠٠٦	٢٩,٧٢٩	٢٤,٧٤٨	النقود
٢١,٩٩٢	٢١,٢٩٥	٢٠,٥٩٩	١٩,٩٠٢	١٩,١٧٨	١٦,٧٥١	١٢,٨٥٠	١٠,٠٦٨	العملة المتداولة
٣٣,١٤٨	٣٢,٤٧٤	٣٠,٠٤٥	٣٠,٠٨٢	٢٨,١٣٠	٢٥,٢٥٤	١٦,٨٧٩	١٤,٦٨٠	الودائع تحت الطلب
١٨,٦٩٣	١٨,٨٧٥	١٧,٣٠٢	١٨,١٩٤	١٦,٤٨٧	١٤,٢٤٢	١٢,٠٠٠	٩,٨٤٠	العملة المحلية
١٤,٤٥٤	١٣,٥٩٩	١٢,٧٤٣	١١,٨٨٧	١١,٦٤٣	١١,٠١٢	٤,٨٧٩	٤,٨٤٠	العملة الأجنبية
٢٢,٣٠٥	٢١,٤٨٨	٢٠,٨٩٨	٢٠,٨٩٨	١٩,١٣٧	١٦,٧٨٦	١٢,١٨٥	١٠,٨٦٤	شبه النقود
١٨,١١٤	١٧,٣٨٥	١٦,٨٨٣	١٦,٩٧١	١٥,٣٩٤	١٣,٩٦٩	١٠,٨٩٤	١٠,٣٨٠	العملة المحلية
٤,١٩١	٤,١٠٣	٤,٠١٥	٣,٩٢٧	٣,٧٤٣	٢,٨١٧	١,٢٩١	٤,٨٤	العملة الأجنبية
(من بداية مخزون النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)								
١١,٨				٩,٠	٢٩,٣	١٤,٠	١٨,٦	النقود
٤,٨				٤,٠	١١,٠	٣,٧	٦,٣	شبه النقود
٣,٦-				٩,٣-	٣,٣-	٤,٧-	١,٤	صافي الأصول الأجنبية
٢٠,٢				٢٢,٣	٤٣,٦	٢٢,٤	٢٣,٤	صافي الأصول المحلية
٦,٣				١٠,٠	١٢,٩	١٢,١	١٣,٥	صافي المطالبات على الحكومة
١٣,١				١٢,٣	١٨,٩	٤,٩	١٠,٦	الائتمان المقدم للاقتصاد
١,٢				١,٤	٠,٨	٠,٠	١,٨	المؤسسات العامة غير المالية
١١,٦				١٠,٣	١٨,٠	٤,١	٨,٦	القطاع الخاص
(التغيرات % في نهاية الفترة)								
١٦,٦				١٣,٠	٤٠,٣	١٧,٧	٢٤,٩	النقد بمعناها الواسع
١٦,٦				١٢,٦	٤١,٣	٢٠,١	٢٧,٣	النقود
١٤,٧				١٤,٥	٣٠,٤	٢٧,٦	٢٤,٨	العملة المتداولة
١٧,٨				١١,٤	٤٩,٦	١٥,٠	٢٩,٠	الودائع تحت الطلب
٩,١				١٥,٠	٣٧,١	٢٨,٦	٣١,٥	منها: المؤسسات العامة
٩,١				١٢,٤	٤٢,١	١١,٩	٢٤,٠	المؤسسات الخاصة
١٦,٦				١٤,٠	٣٧,٨	١٢,٢	١٩,٨	شبه النقود
٩,١				١,٧-	٠,٦	١٣,٧-	٢٣,٣	منها: المؤسسات العامة
٩,١				١٢,٧	٢٧,٧	٨,٣	١٩,٥	المؤسسات الخاصة
٩,١				١٢,٤	٤٤,٦	١٣,٨	٢٤,٩	الودائع
١٥,٥				١٣,٠	٢٣,٢	١٣,٢	٢٣,٢	العملة المحلية

٢١,٢	١١,٣	١٢٤,١	١٥,٩	٣١,٧	العملة الأجنبية
١٩,٠	٧٥,٠	٢٣,٧	٤٠,٣	٨,٩-	صافي الأصول الأجنبية
١٦,٩	١٩,٨	٣٨,٢	٢٠,١	٢٠,٢	صافي الأصول المحلية
١٤,١	٢٤,٩	٢٩,٦	٣١,٠	٣٨,٠	صافي المطالبات على الحكومة
٢٢,٦	٢٣,٢	٣٤,١	٨,٠	١٦,٤	الائتمان المقدم للاقتصاد
١٩,٦	٢٦,٣	١٢,٤	٠,٤	٢٢,٩	المؤسسات العامة غير المالية
٢٣,٣	٢٢,٥	٣٨,٨	٨,٢	١٥,٨	القطاع الخاص
	(النسب %)				بنود للتذكرة
٧١,٢	٧١,٢	٧١,٤	٧٠,٩	٦٩,٥	نسبة النقود إلى النقود بمعناها الواسع
٢٨,٤	٢٨,٩	٢٨,٥	٣٠,٧	٢٨,٣	نسبة العملة المتداولة إلى ن ٢
٥٦,٥	٦٠,٤	٦٠,٧	٥٩,٩	٦٣,٠	نسبة ودائع القطاع الخاص إلى ن ٢
٨,٦	٩,٤	١٠,٥	١٠,٢	٩,٢	صافي المطالبات على الحكومة كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي
٩,٢	٩,٩	١١,٠	١١,٧	١٠,٩	صافي المطالبات على الحكومة كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني
١٢,٠	١٢,٢	١٣,٨	١٣,٠	١٤,٢	الائتمان المقدم للاقتصاد كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي
١٢,٨	١٢,٨	١٤,٥	١٤,٩	١٦,٩	الائتمان المقدم للاقتصاد كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني
٥,١	٤,٨	٣,٨	٤,٣	٤,٢	سرعة التداول ١ (إجمالي الناتج المحلي، نهاية الفترة)
٤,٨	٤,٥	٣,٧	٣,٧	٣,٦	سرعة التداول ٢ (إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، نهاية الفترة)
١٧,٢	١٤,٣	١٣,١	٨,٨	١١,٣	نسبة إجمالي الأصول الأجنبية لبنك السودان المركزي إلى ن ٢
٢٤,١	٢٣,٢	٢٣,٥	١٤,٧	١٤,٩	نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى ن ٢
١٤,٧	٢٠,٣	٤٦,٧	٢٧,٨	١٧,٢	نمو الاحتياطي النقدي (التغيرات السنوية، متوسط الفترة)
١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٢	٢,٢	مضاعف النقد (متوسط)
المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات الخبراء.					

الجدول ٥- موجز حسابات السلطات النقدية، ٢٠١٠-٢٠١٤

(بملايين الجنيهات السودانية)

٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠			
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	أولية					
توقعات معدلة		البرنامج الذي يراقبه الخبراء		أولية					
توقعات معدلة		فعلية		أولية					
١٦,٢٠٨-	١٦,٠٣١-	١٦,٠٨٥-	١٥,٩٧٤-	١٤,٦٥٠-	١٥,٤٢٨-	١٠,٣٧٢-	٧,٥٩٠-	٦,٤٢٩-	صافي الأصول الأجنبية
١٣,٣٣٥	١١,٨٢٢	١٠,٨٧٠	٩,٠٢٤	١١,٤٤٢	٩,٤٩٦	٧,٧٢٢	٣,٦٧٢	٤,٠٤٠	صافي الأصول الأجنبية
١١,٦٦٦	١٠,٢٣٦	٩,٣٦٨	٨,٧٠٩	٩,٩٦٧	٩,١٨٠	٧,٤٨٥	٣,٥٢٦	٣,٨٨٧	منها: إجمالي الاحتياطي الدولي
١,٢١١	١,١٠٧	١,٠٥٨	١,١٠٣	١,٠٦٥	١,٠٩٩	٨٥٤	٥١٥	٤٨٠	منه: حيازات حقوق السحب الخاصة
٢٩,٥٤٣	٢٧,٨٥٣	٢٦,٩٥٥	٢٤,٩٩٧	٢٦,٠٩٢	٢٤,٩٢٤	١٨,٠٩٣	١١,٢٦١	١٠,٤٧٠	الخصوم الأجنبية
٨,٥٩١	٧,٨٥٣	٧,٥٠٦	٧,١٩٧	٧,٥٤٤	٧,١٦٠	٤,٥٦١	٣,٢٠٢	٣,٠٩٧	منها: الخصوم الأجنبية قصيرة الأجل
١١,٨٣٩	١١,٣٩٠	١١,٠٤٢	١٠,١٩٣	١٠,٥٧٣	١٠,١٧٠	٧,٩١٣	٤,٧٨٦	٤,٤٦٦	منها: الخصوم المتصلة بصندوق النقد الدولي
٥٨,٠٢٩	٥٥,٧٨٠	٥٤,٨١٧	٥٣,٦٠٢	٥٣,٢٩٧	٥١,٨٩٩	٤٠,٦٨٨	٢٨,٢٥٠	٢٢,٥٣٠	صافي الأصول المحلية
٣٤,٨٤٩	٣١,٨٤٩	٣٠,١٣٥	٢٨,١٦٩	٢٧,٤٤٢	٢٨,٢٤٦	٢٠,٠١١	١٥,٠٥٦	١٢,٣٧٦	صافي الائتمان المحلي
٢٥,٥٨٢	٢٣,٥٣٧	٢٢,٧٧٨	٢١,٧٦٦	٢٣,١٩٩	٢٢,١١٢	١٦,٥٦٢	١٢,٢٢٨	٩,٩٧١	صافي المطالبات على الحكومة العامة
١٥,٥٧٢	١٣,٩٨٨	١٣,٦٩٠	١٣,١٤٠	١٤,٢٤٩	١٣,٥٠٣	٩,٨٦١	٨,١٧٣	٦,١٨٦	صافي المطالبات على الحكومة العامة باستثناء صندوق النقد الدولي
٢٦,٥٨٨	٢٤,٩٤١	٢٤,٥٨٠	٢٣,٩٦٧	٢٤,٠٥٣	٢٣,١١٨	١٧,٤١٥	١٢,٩٨٤	١٠,٥٦٣	المطالبات
٤,٧٩٨	٤,٧٩٨	٤,٧٩٨	٥,٣٣٨	٤,٧٩٨	٤,٧٩٨	٣,٣٧٥	٢,٢١٧	١,٥٦٥	منها: شهادات مشاركة الحكومة
١,٠٠١٠	٩,٥٤٩	٩,٠٨٧	٨,٦٢٦	٨,٩٥٠	٨,٦٠٨	٦,٧٠١	٤,٠٥٥	٣,٧٨٥	قروض من صندوق النقد الدولي
١,٠٠٦	١,٤٠٤	١,٨٠٢	٢,٢٠٠	٨٥٤	١,٠٠٦	٨٥٤	٧٥٥	٥٩١	الودائع
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	منها: حساب مدخرات النفط
٨٣١	٨٤٥	٨٦٠	٨٧٤	٨٠٢	٧٩٢	٧٢٤	٣٩٧	٣٤٦	مطالبات بنك السودان على المؤسسات العامة
٨,٢٤٩	٧,٢٦١	٦,٢٧٣	٥,٢٨٥	٣,٢٥٥	٥,١٥٦	٢,٦٦٣	٢,٣٧٢	١,٩٩٧	مطالبات بنك السودان على البنوك
١٨٧	٢٠٦	٢٢٥	٢٤٤	١٨٦	١٨٧	٦٢	٥٨	٦٣	أدوات سوق المال
٢٣,١٧٩	٢٣,٩٣٠	٢٤,٦٨٢	٢٥,٤٣٣	٢٥,٨٥٤	٢٣,٦٥٣	٢٠,٦٧٧	١٣,١٩٤	١٠,١٥٤	بنود أخرى (صاف)
٤١,٨٢١	٣٩,٧٤٨	٣٨,٧٣٢	٣٧,٦٢٩	٣٨,٦٤٧	٣٦,٤٧١	٣٠,٣١٦	٢٠,٦٦١	١٦,١٦٤	الاحتياطي النقدي
٢١,٩٩٢	٢٠,٦٢٠	٢٠,٣٠٥	١٩,٩٠٢	٢٠,٦٣٤	١٩,١٧٨	١٦,٧٥١	١٢,٨٥٠	١٠,٠٦٨	العملة خارج البنوك
١٥,٩٣٦	١٥,٤٢٢	١٤,٩٠٨	١٤,٣٩٤	١٤,٤٧٦	١٣,٨٩٧	١٠,٨٦٤	٦,٣٦٥	٥,٤٤٨	احتياطيات البنوك التجارية
٤,٥٥٨	٤,٤٣٢	٤,٣٠٦	٤,١٨١	٤,١٤١	٣,٩٧٥	٣,٤٤٢	١,٥٣٧	١,٣٥٦	الاحتياطيات الإلزامية
١١,٣٧٧	١٠,٩٨٩	١٠,٦٠١	١٠,٢١٣	١٠,٣٣٥	٩,٩٢٢	٧,٤٢٢	٤,٨٢٧	٤,٠٩٢	الاحتياطيات الزائدة
١,٤١٦	١,٤٧٢	١,٥٢٨	١,٥٨٤	١,٢٨٦	١,٢٣٤	١,١١٨	٨١٠	٨٢٩	النقد في الخزينة
٩,٩٦٢	٩,٥١٨	٩,٠٧٣	٨,٦٢٩	٩,٠٤٩	٨,٦٨٧	٦,٣٠٣	٤,٠١٧	٣,٢٦٣	الاحتياطيات الزائدة على الودائع
٣,٨٩٣	٣,٧٠٦	٣,٥١٩	٣,٣٣٣	٣,٥٣٧	٣,٣٩٥	٢,٧٠١	١,٤٤٦	٦٤٨	الودائع لدى بنك السودان المركزي المتضمنة في النقود بمعناها الواسع
									بنود للتذكير
١,٧١٤	١,٦٤٥	١,٥٧٥	١,٥٣٥	١,٦٦٨	١,٦١٩	١,٦٩٣	١,٣١٧	١,٥٦٦	إجمالي الاحتياطيات الدولية (بالدولارات الأمريكية)
٤٥٢	٣٧٧	٣٠٧	٢٦٧	٤٠٥	٣٥٦	٦٦٢	١٢١	٣١٨	صافي الاحتياطيات الدولية (بالدولارات الأمريكية)

المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات الخبراء.

الجدول ٦ - موجز حسابات البنوك التجارية، ٢٠١٠-٢٠١٤

(بملايين الجنيهات السودانية)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
توقعات	أولية				
١,٠٦٣	٢,٧٠٠	٣,١٠٠	١,٧١٣	٢,٢٤٢	صافي الأصول الأجنبية
٣,٤٥٨	٤,٦٩٦	٤,٨٩٤	٢,٤٨٩	٣,٤٩٤	صافي الأصول الأجنبية
٢,٣٩٥	١,٩٩٦	١,٧٩٣	٧٧٦	١,٢٥٢	صافي الأصول الأجنبية
٥٠,٤٩٦	٤٢,٧١٧	٣٧,٤٥٣	٢٦,٦٢٦	٢٣,٥٥٥	صافي الأصول المحلية
١٧,٣٥١	١٤,٤٤٠	١٣,١٣٤	٦,٨٣٨	٥,٨٣١	الاحتياطيات
١,٤١٦	١,٢٣٤	١,١١٨	٨١٠	٨٢٩	منها: النقد في الخزينة
٤,٦٢٠	٤,٠٢٩	٣,٧٧٥	١,٦٤٦	١,٣١٨	الاحتياطيات الإلزامية
١١,٣١٦	٩,٠٩٨	٧,٩٨٨	٣,٩٥٠	٣,٤٠٠	الاحتياطيات الأخرى
٨,١٥٨	٧,٤٦٤	٧,١٢٠	٦,٠٤٤	٣,٩٨٠	صافي المطالبات على الحكومة المركزية
٨,٢٩٠	٧,٥٩٠	٧,٢٧٧	٦,١٣٢	٤,٩٠٧	المطالبات
٨,٢٩٠	٧,٥٩٠	٧,٢٧٧	٦,١٣٢	٤,٩٠٧	منها: شهادات مشاركة الحكومة
١٣٢	١٢٦	١٥٧	٨٨	٩٢٧	الودائع
٩٦٦	٩٦٦	٧٥٨	٦١٣	١٤٥	المطالبات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
٤٦,٣١٦	٣٦,٦٩١	٢٩,٧٢٤	٢٢,٢٥٤	٢١,٠٤٠	المطالبات على القطاعات غير الحكومية
٤١,٦٩٩	٣٣,٠٣٤	٢٦,٩٦٦	١٩,٤٢٧	١٧,٩٥٩	القطاع الخاص
٤,٠٥٥	٣,٢١٣	٢,٤٤٦	٢,٤٢٤	٢,٤٦٤	المؤسسات العامة غير المالية
٥٦١	٤٤٤	٣١٢	٤٠٣	٦١٨	المؤسسة المالية غير المصرفية
٢٢,٢٩٤-	١٦,٨٤٤-	١٣,٢٨٤-	٩,١٢٣-	٧,٤٤١-	بنود أخرى، صاف
١٧,٣٣٥	١٣,٠٩٧	١١,٢٦٢	٨,١٧٩	٧,٦٩٠	أصول غير مصنفة
٢٢,٠٤٧	١٦,٦٥٧	١٣,٦٦٨	٨,١٩٥	٧,٦٠٢	خصوم غير مصنفة
١٧,٤٠٤	١٣,١٤٩	١٠,٨٣١	٩,٠٣٦	٧,٤٧٨	حسابات رأسمالية
١٧٩	١٣٥	٤٨	٧٠	٥٢	أخرى (بما في ذلك أوجه التباين)
٥١,٥٥٩	٤٣,٨٧٢	٣٩,٣٤٠	٢٧,٦٢٣	٢٤,٨٩٦	الودائع
٣٢,٣٦٢	٢٧,٥٣٧	٢٤,٧٥٣	١٦,١٥٩	١٤,١١٧	الودائع تحت الطلب
١٨,٦٧٨	١٥,٨٩٣	١٣,٧٤١	١١,٢٨٠	٩,٢٧٨	العملة المحلية
١٣,٦٨٤	١١,٦٤٣	١١,٠١٢	٤,٨٧٩	٤,٨٤٠	العملة الأجنبية
١٩,١٩٨	١٦,٣٣٥	١٤,٥٨٦	١١,٤٥٩	١٠,٧٧٨	ودائع شبه النقد (الودائع لأجل والودائع الادخارية)
١٨,٠٩١	١٥,٣٩٤	١٣,٩٦٩	١٠,٨٩٣	١٠,٣٨٠	العملة المحلية
١,١٠٧	٩٤٢	٦١٧	٥٦٦	٣٩٨	العملة الأجنبية
١,٧٣٠	١,٥٤٤	١,٢١٣	٧٢١	٩٠٢	الخصوم المستحقة لبنك السودان /١
					بنود للتذكرة
٥١,٦٩١	٤٣,٩٩٨	٣٩,٤٩٧	٢٧,٧١١	٢٥,٨٢٣	الودائع في البنوك التجارية
١٣٢	١٢٦	١٥٧	٨٨	٩٢٧	الحكومة المركزية
٥١,٥٥٩	٤٣,٨٧٢	٣٩,٣٤٠	٢٧,٦٢٣	٢٤,٨٩٦	القطاعات الأخرى
٢,٠٥٠	١,٧٤٤	١,٧٥٦	٥٢١	٤١٢	ودائع الولايات والحكومات المحلية
١,٣٧٨	١,١٧٣	١,٣٠٢	٣٧١	٣٥٠	الودائع تحت الطلب
٦٧١	٥٧١	٤٥٤	١٥٠	٦٢	الودائع لأجل والودائع الادخارية
٢,٣٣٣	٢,٠١١	١,٨٩٦	١,٩٩٥	٢,٠٣٧	ودائع المؤسسات العامة
١,٠٣٤	٨٨٠	٧٤٦	٨٥٢	٧١٢	الودائع تحت الطلب
١,٣٢٩	١,١٣١	١,١٥٠	١,١٤٣	١,٣٢٥	الودائع لأجل والودائع الادخارية
٤٧,٤٤٦	٤٠,١١٧	٣٥,٦٨٧	٢٥,١٠٧	٢٢,٤٤٦	ودائع القطاع الخاص
٢٩,٩٤٩	٢٥,٤٨٤	٢٢,٧٠٥	١٤,٩٤٢	١٣,٠٥٦	الودائع تحت الطلب
١٧,٤١٧	١٤,٦٣٣	١٢,٩٨٢	١٠,١٦٥	٩,٣٩٠	الودائع لأجل والودائع الادخارية
٦,٣١٣	٥,٣٧١	٤,٣٩٧	٣,١٦٥	٢,٢٩٧	الودائع لأجل
١٠,٨٨٤	٩,٢٦٢	٨,٥٨٥	٧,٠٠١	٧,٠٩٣	الودائع الادخارية

(النسب %)					
٩١,٧	٨٥,٨	٧٧,٥	٨٢,٨	٨٥,١	الائتمان المصرفي إلى الودائع
٣٠,٩	٣١,٦	٢٧,٥	٢٣,٠	٢١,١	الاحتياطيات المصرفية إلى الودائع المصرفية
٨,٨	٩,٠	٨,٧	٥,٥	٥,٢	الاحتياطيات الإلزامية إلى الودائع المصرفية
٢٢,١	٢٢,٦	١٨,٨	١٧,٤	١٥,٨	الاحتياطيات الزائدة إلى الودائع المصرفية
٢,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٣,٢	النقدية في البنوك إلى الودائع
٥٢,٠	٥٤,٦	٦٧,٠	٩٦,٣	٩٠,١	شهادات مشاركة الحكومة إلى الاحتياطيات المصرفية
٧٢,٩	٧٦,٥	٩٨,٠	١٢٧,٠	١١٩,٩	شهادات مشاركة الحكومة إلى الاحتياطيات المصرفية الزائدة
المصادر : السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات الخبراء.					
١/ يعزى الفرق بين خصوم البنوك التجارية المستحقة لبنك السودان ومطالبات بنك السودان على البنوك إلى التصنيف الخاطئ ل ضمانات الحكومة.					

الجدول ٧- الآفاق الاقتصادية الكلية في الأجل المتوسط، ٢٠١٠-٢٠١٨

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠		
توقعات			تقديرات							
			أولية							
الإنتاج والأسعار										
٦٦٦,٧	٥٩٨,١	٥٣٢,٦	٤٦٧,٣	٣٩٣,٠	٣١٦,٢	٢٢٥,٦	١٧٩,٥	١٥١,٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الجنيهات السودانية)	
٧٦,١	٧١,٢	٦٧,٤	٦٥,٠	٦٣,٠	٦٦,٥	٦٣,٢	٦٧,٣	٦٥,٦	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	
٧١,٢	٦٦,٨	٦٣,٣	٦٠,٩	٥٩,١	٦٣,١	٦٠,٤	٥٨,٥	٥٥,٤	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	
٩٣,٦	٩٣,٨	٩٣,٩	٩٣,٧	٩٣,٨	٩٤,٩	٩٥,٦	٨٦,٩	٨٤,٤	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (% من مجموع إجمالي الناتج المحلي)	
التغيرات السنوية %										
٤,٧	٤,٣	٤,١	٣,٦	٢,٥	٢,٧	٢,٢-	٠,٣-	٤,٠	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	
٤,٩	٤,٢	٣,٦	٣,٠	٢,٣	٢٨,٠	٥٩,٠-	٣٦,٠-	٣,٩-	قطاع النفط	
٤,٧	٤,٤	٤,١	٣,٦	٢,٥	١,٥	٤,٦	٦,٨	٥,٧	القطاع غير النفطي	
٦,٠	٦,٧	٨,٦	١٤,٢	٢٠,٨	٣٦,٤	٢٩,٣	٢٠,٣	٢٠,٠	مخفّض إجمالي الناتج المحلي	
٥,٨	٧,٠	٩,٤	١٤,٢	٢٠,٢	٣٦,٢	٣٢,٦	١٥,٢	١٣,٨	مخفّض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	
٨,٨	٢,٤	١,١-	١٣,٩	٢٩,٢	٣٣,٢	٢٣,٨	٦٢,٠	٦٠,٩	مخفّض إجمالي الناتج المحلي النفطي	
الدخل والإنفاق والادخار										
٩٦,٤	٩٦,١	٩٥,٩	٩٥,٨	٩٥,٧	٩٥,٨	٩٦,٢	٩٥,٩	٩٢,٢	إجمالي الدخل القومي	
٩٩,٢	٩٨,٩	٩٨,٦	٩٨,٣	٩٨,١	٩٧,٩	٩٧,٥	٩٧,٥	٩٥,٤	إجمالي الدخل المتاح للإنفاق	
١٠٤,١	١٠٤,١	١٠٤,٥	١٠٤,٥	١٠٥,٠	١٠٦,٦	١٠٦,٨	٩٨,٠	٩٧,٥	إجمالي النفقات المحلية	
٨٥,٠	٨٥,٣	٨٦,٢	٨٦,٥	٨٧,٣	٨٦,٦	٨٨,١	٧٨,٩	٧٧,٤	الاستهلاك النهائي	
١٩,١	١٨,٨	١٨,٣	١٨,٠	١٧,٧	٢٠,٠	١٨,٧	١٩,١	٢٠,١	إجمالي تكوين رأس المال	
١٤,٢	١٣,٦	١٢,٤	١١,٨	١٠,٨	١١,٣	٩,٥	١٨,٦	١٨,٠	إجمالي المدخرات	
عمليات الحكومة المركزية										
١٢,٤	١٢,٢	١٢,١	١٢,١	١١,٨	١٠,١	٩,٨	١٨,٠	١٩,٣	مجموع الإيرادات والمنح	
١١,٧	١١,٥	١١,٤	١١,٤	١١,٣	٩,٤	٩,٤	١٧,٧	١٨,٧	الإيرادات	
١,١	١,٠	١,٠	١,١	١,٣	١,٧	١,٥	١٠,٤	١١,٥	منها: الإيرادات النفطية	
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٧	٠,٤	٠,٣	٠,٦	المنح	
١٢,٤	١٢,٤	١٢,٦	١٢,٩	١٣,٠	١٢,٢	١٣,٥	١٧,٨	١٩,٠	مجموع الإنفاق	
٩,٥	٩,٨	١٠,٥	١١,٢	١١,٥	١١,١	١٢,٠	١٦,١	١٦,٥	النفقات الجارية	
٣,٠	٢,٦	٢,١	١,٧	١,٥	١,١	١,٥	١,٧	٢,٦	الإنفاق الرأسمالي	
٠,٠	٠,٢-	٠,٥-	٠,٩-	١,٢-	٢,١-	٣,٧-	٠,٢	٠,٣	الرصيد الكلي	
التغيرات السنوية %، ما لم يُذكر خلاف ذلك										
١٣,٣	١٤,٩	١٥,٠	١٥,٥	١٦,٦	١٣,٠	٤٠,٣	١٧,٧	٢٤,٩	النقد والأنشطة المصرفية	
١١,٤	١٢,٦	١٣,٢	١٤,٤	١٤,٧	٢٠,٣	٤٦,٧	٢٧,٨	١٧,٢	النقد بمعناها الواسع	
٢٨,٩	٢٢,٠	٢١,٨	٢٢,٤	٢٢,٦	٢٣,٢	٣٤,١	٨,٠	١٦,٤	الاحتياطي النقدي	
١٧,٧	١٥,٣	١٤,١	١٣,٢	١٢,٨	١٢,٨	١٤,٥	١٤,٩	١٦,٩	الائتمان المقدم للاقتصاد	
٤,٧	٤,٧	٤,٩	٤,٩	٤,٨	٤,٥	٣,٧	٣,٧	٣,٦	الائتمان المقدم للاقتصاد كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني	
									سرعة التداول (نسبة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ن ٢، في نهاية الفترة)	
القطاع الخارجي										
٤,١-	٤,٢-	٤,٧-	٤,٩-	٥,٢-	٦,٢-	٥,٤-	٤,١	٥,٧	الميزان التجاري الخارجي	
١٠,٠	١٠,٢	٩,٨	٩,٤	٩,٠	٧,٢	٨,١	١٦,٤	١٩,٣	الصادرات، فوب	
٦,٤	٦,٤	٥,٨	٥,١	٤,٩	٤,٦	٤,٩	٣,٥	٢,٦	الصادرات غير النفطية	
١٤,١-	١٤,٤-	١٤,٥-	١٤,٣-	١٤,٢-	١٣,٤-	١٣,٥-	١٢,٣-	١٣,٧-	الواردات، فوب	
٤,٩-	٥,٢-	٦,٠-	٦,٢-	٦,٩-	٨,٧-	٩,٢-	٠,٤-	٢,١-	رصيد الحساب الجاري	
٢,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٠	١,٩	١,٨	١,٩	١,٥	١,٨	إجمالي الاحتياطيات القابلة للاستخدام (بأشهر الواردات)	
٧٦,١	٨٠,٠	٨٣,٥	٨٦,٣	٨٩,١	٩٠,٣	٩٤,٤	٧٠,٥	٧٣,١	الدين العام	
٦٨,٩	٧١,٦	٧٤,٠	٧٥,٧	٧٧,٢	٧٨,٠	٨١,٥	٥٩,٤	٦٢,٢	الدين الخارجي	
٧,٣	٨,٤	٩,٦	١٠,٦	١١,٨	١٢,٤	١٢,٩	١١,٠	١٠,٩	الدين المحلي /	
٦١,٣	٥٨,١	٥٥,٢	٥٣,٢	٥١,٧	٥٠,٧	٥٠,٠	٤٨,٨	٤٦,١	مجموع الدين بمليارات الدولارات الأمريكية	

بند للتذكرة:									
٨٠,١	٨١,٧	٨٤,٣	٩٣,٤	٩٤,٢	٩٥,٢	٩٤,٦	٩٥,٨	٧٠,٧	أسعار صادرات النفط الخام (بالدولارات الأمريكية للبرميل) / ٢
٥٧,٤	٥٤,٧	٥٢,٦	٥٠,٧	٤٩,٣	٤٨,١	٣٧,٦	١٠٦,١	١٦٨,٥	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل سنويا)
٣٢,٣	٣١,٠	٢٩,٩	٢٧,٩	٢٦,٦	١٥,٨	١٨,٦	٨٧,٥	١٥١,٣	صادرات النفط الخام (بملايين البراميل سنويا)
المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات الخبراء.									
١/ تقديرات وتوقعات الخبراء.									
٢/ أنواع مزيج النفط السوداني. تستند التوقعات إلى آخر افتراضات قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (على أساس أسعار العقود المستقبلية).									

الجدول ٨ - مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠٠٦-٢٠١٤

ديسمبر ٢٠٠٦	ديسمبر ٢٠٠٧	ديسمبر ٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠١١	ديسمبر ٢٠١٢	مارس ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٣	سبتمبر ٢٠١٣	ديسمبر ٢٠١٣	فبراير ٢٠١٤	مارس ٢٠١٤	
(، % ما لم يذكر خلاف ذلك)													
كفاية رأس المال													
١٩,٧	٢٢,٠	١٠,٥	٧,١	١٠,٠	١٣,٠	١٢,٠	-	١٤,٩	١٤,٩	١٦,٦	١٦,٦	-	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ١/
١٧,٤	٢٠,٠	٨,٧	٦,١	٨,٩	١١,٠	١٠,٥	-	١٣,٦	١٣,٦	٢١,١	٢١,١	-	نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ١/
تكوين الأصول وجودتها													
٤٦,٣	٥٠,٧	٥١,١	٥٢,٣	٥١,٨	-	-	-	-	-	-	-	-	نسبة القروض المقدمة لجهات غير حكومية إلى مجموع الأصول
١٩,٤	٢٦,٠	٢٢,٤	٢٠,٥	١٤,٤	١٢,٦	١١,٨	١١,٣	١٠,٤	٩,٩	٨,٤	٨,٤	٨,٤	نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
١٧,٠	٢٢,٠	١٧,٩	١٧,٩	١٠,٤	٧,٦	٧,٥	٧,٥	٥,٨	٥,٧	٤,٦	٤,٧	٤,٦	نسبة القروض المتعثرة عدا المخصصات إلى إجمالي القروض
٦٣,٧	٨٥,٠	٧١,٠	٧٤,٨	٤٣,٧	٣٣,٣	٣٦,٥	٣٣,٣	٤٣,٧	٤٢,٥	٢١,٤	١٨,٤	٢١,٤	نسبة القروض المتعثرة عدا المخصصات إلى رأس المال
١٤,٠	١٥,٠	٢٠,٠	٢٣,٩	٣١,٧	٣٩,٨	٣٣,٥	٣٠,٥	٢٥,٥	٢٦,٩	-	٤٤,٦	-	نسبة مخصصات القروض إلى القروض المتعثرة
٢٦,٠	١٣,٢	١٥,٨	٢٠,٤	١٣,٧	٩,٠	١٥,٧	١١,٨	١١,٨	١٠,٨	١١,٣	١٠,٥	١١,٣	نسبة القروض المقدمة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض
٦٠,٠	٥٥,٥	٥٧,٤	٦٣,٢	٦٣,٩	٦٣,٥	٦٣,٤	٦٤,٥	٦٥,١	٦٣,٥	٦٣,٤	٦٣,٤	٦٣,٤	نسبة الودائع والحسابات الاستثمارية إلى مجموع الأصول
٢٢,٠	٢١,٤	٢١,٢	١٩,٢	٢٢,٠	١٨,٧	٢٧,٠	٢٦,٩	٢٤,٩	٢٤,٣	٢٥,٩	٢٥,٥	٢٥,٩	نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى مجموع الودائع
٣٣,٠	٣٢,٥	٣٤,٤	٢٨,٠	٣١,٥	٢٩,٨	٣٢,٢	٢٩,٩	٢٨,٩	٢٧,٨	٢٩,٢	٢٧,٤	٢٩,٢	نسبة الالتزامات غير المدرجة في الميزانية العمومية إلى الأصول
المسؤولية													
٨,٠	٨,٦	٩,١	١٢,٧	١٠,٨	١٣,١	١٧,٥	١٧,٣	١٨,١	١٨,٣	١٦,٩	١٨,٠	١٦,٩	نسبة ودايع بنك السودان المركزي إلى مجموع الأصول
٤,٠	٣,٠	٢,٩	٢,١	٣,٢	٣,٥	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٢	٥,٢	٥,٢	نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى مجموع الأصول
٣٩,٠	٣٤,٨	٢٦,٠	١٤,٥	٢٥,٥	٢٣,٩	٢٨,٦	٢٨,٩	٢٨,٠	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٦,٣	٢٧,٧	نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى مجموع الاحتياطيات
١,٠	٢,٥	٢,٢	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,٠	٢,٦	٢,٦	٢,٠	٢,٤	٢,٣	٢,٤	نسبة النقد في الخزينة إلى مجموع الاحتياطيات
٢٥,٠	٢٥,٦	٢٨,٠	٣٤,٢	٣٥,٣	٣٦,٣	٤١,٧	٣٩,٦	٣٩,٨	٣٩,٢	٣٦,٣	٣٦,٩	٣٦,٣	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
٧٥,٠	٧٥,٠	٨٥,٠	٩٧,٠	٩٨,٢	٩٣,٨	١٠٢,٥	٩٦,٣	٩٦,٧	٩٨,٣	٩١,٧	٩٣,١	٩١,٧	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الخصوم قصيرة الأجل

المصدر: بنك السودان المركزي.

١/ لا تشير بيانات ديسمبر ٢٠٠٦ إلا إلى ٢٧ بنكا من مجموع البنوك الثلاثين الموجودة (تستبعد البنك الزراعي السوداني وبنك المال المتحد وبنك التنمية الصناعية).

الملحق الأول - خطاب نوايا

الخرطوم، ٢٦ أغسطس ٢٠١٤

السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

السيدة المحترمة كريستين لاغارد،

تحية طيبة وبعد،

نود أن نعرب عن امتناننا لصندوق النقد الدولي لدعمه للإصلاحات الاقتصادية التي نضطلع بها في هذه المرحلة الحرجة من اقتصادنا. فالبرنامج الذي يراقبه الخبراء للفترة الممتدة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ يقدم لنا الإطار اللازم للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتنفيذ برنامجنا للإصلاح في بيئة محلية وخارجية محفوفة بالتحديات.

وفي مايو ٢٠١٤، قمنا بالاشتراك مع بعثة موفدة من الصندوق إلى الخرطوم بتقييم أداء الاقتصاد في إطار البرنامج الذي يراقبه الخبراء حسب الوضع في نهاية مارس ٢٠١٤. ونتيجة لجهودنا العازمة والدعم المقدم من خبراءكم، استوفينا معظم المعايير الكمية والأهداف المحددة للمراجعة الأولى للبرنامج. إلا أننا لم نستوف بهامش ضئيل معيارين يتصلان بما يلي: (١) صافي الاحتياطيات الدولية، وهو ما يعزى جزئياً إلى قصور في إنتاج النفط المحلي من ناحية وفي الإيرادات المتصلة بالنفط من جنوب السودان من ناحية أخرى، وإلى عوامل تتعلق بمشاعر السوق نتيجة لانعدام اليقين الناشئ عن الصراع الدائر في جنوب السودان؛ (٢) صافي الأصول المحلية. كما لم يتسن لنا تحقيق هدفين تأشيريين يتصلان بما يلي: (١) الإنفاق الاجتماعي، لأننا لم نتمكن من تنفيذ مصروفات شهر يناير بسبب التأخر في تحديد تفويضات الإنفاق. وقد استؤنف الإنفاق الاجتماعي في فبراير وظل في مساره في مارس؛ (٢) العجز الأولي غير النفطي. ويجري حالياً تكثيف الجهود في مجال تحصيل الإيرادات ويتوقع أن يساعدنا ذلك على تحقيق هذا الهدف بصورة مريحة في الربع الثاني. وفيما يتعلق بالشرطية الهيكلية، فقد أحرزنا تقدماً جيداً أيضاً. فقد قطعنا شوطاً في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها في البرنامج، بما في ذلك الإصلاحات في مجالات إدارة الإيرادات، والإدارة المالية العامة، والقطاع المالي، وبيئة العمل التجاري.

وتظهر بالفعل الفوائد الملموسة للبرنامج في نتائجه، وعلى الأخص في صورة استمرار التعافي الاقتصادي وانخفاض التضخم واستمرارية أوضاع المالية العامة. وإننا نرى أن النتائج الأولى للبرنامج دليلاً على تحقيق سجل الأداء الاقتصادي الكلي وتنفيذ السياسات اللازم لتأمين تخفيف أعباء الدين، الذي يظل أولوية كبرى لنا.

ومع ذلك فإننا ندرك أنه لا يزال يتعين بذل جهد كبير، وسنقوم في الأشهر المقبلة باستثمار التقدم المحرز بالفعل. ولأن ذلك لم يغب عن بالنا، توصلنا إلى تفاهات مع البعثة بشأن تعديل الإطار الاقتصادي الكلي للفترة المتبقية من عام ٢٠١٤ والأجل المتوسط، وتحديث المعايير والمؤشرات المقررة لنهاية يونيو ونهاية سبتمبر ونهاية ديسمبر ٢٠١٤. كما أكدنا القواعد المعيارية الهيكلية المقررة لنهاية يونيو ونهاية سبتمبر ونهاية ديسمبر ٢٠١٤.

وتمثل مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المرفقة تحديثاً لمذكرة السياسات الاقتصادية والمالية الأصلية المؤرخة مارس ٢٠١٤ حتى تدل على التطورات الأخيرة وتسلط الضوء على بعض إنجازاتنا الرئيسية. ونعتقد أن السياسات المبينة في المذكرة المرفقة كافية لتحقيق أهداف البرنامج، إلا أننا سننخذ تدابير إضافية قد تصبح ضرورية لهذا الغرض. وستشاور مع خبراء الصندوق قبل إدخال أي تعديلات على السياسات المبينة في المذكرة، وفقاً لسياسات الصندوق.

ونعترم أن نظل على اتصال وثيق بخبراء الصندوق وأن نوفر دون تأخير المعلومات اللازمة لمراقبة التطورات الاقتصادية وتنفيذ السياسات المتوخاة في البرنامج الذي يراقبه الخبراء. وفي هذا السياق، فحتى يتسنى تحسين مراقبة البرنامج بدرجة أكبر، نطلب تعديل تعريف صافي الأصول المحلية، وتعديل تعريف العجز الأولي غير النفطي لمراعاة الانحرافات في رسوم عبور النفط والترتيب المالي الانتقالي. وفي الوقت نفسه، نعترم تحسين الحوكمة بتعزيز القانون الحالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونشير في هذا السياق إلى أنه ستسن تعديلات مدخلة على هذا القانون بنهاية سبتمبر ٢٠١٤ (قاعدة معيارية هيكلية).

ونأذن لصندوق النقد الدولي بنشر خطاب النوايا هذا، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المرفقة، ووثائق السياسات للمراجعة الأولى في إطار البرنامج الذي يراقبه الخبراء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

/توقيع/

عبد الرحمن حسن عبد الرحمن

محافظ بنك السودان المركزي

/توقيع/

بدر الدين محمود عباس

وزير المالية والاقتصاد الوطني

المرفق الأول - مذكرة تكميلية للسياسات الاقتصادية والمالية لعام ٢٠١٤

أولاً - خلفية

١- تتضمن هذه المذكرة السياسات والأهداف الاقتصادية والمالية لحكومة السودان للفترة المتبقية من عام ٢٠١٤. وتهدف هذه السياسات إلى تحسين أوضاع السودان الاقتصادية والمالية التي تدهورت عقب انفصال جنوب السودان وستنفذ في سياق برنامج يراقبه الخبراء وافقت عليه مدير عام صندوق النقد الدولي في مارس ٢٠١٤. وتتماشى هذه السياسات مع برنامجنا المرحلي لاستراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ وستكون ركيزة لبرنامجنا الاقتصادي الوطني الجديد وبرنامج كامل لاستراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ الذي بدأنا في تحضيره بمساعدة من المانحين.

٢- ونقوم حالياً بتنفيذ السياسات التي يدعمها البرنامج الذي يراقبه الخبراء في بيئة سياسية متغيرة. ويجري تنفيذ عدة مبادرات تهدف إلى الحد من التوترات السياسية المحلية، وإحلال السلام في المناطق التي تعاني من صراعات مسلحة، وزيادة شمول العملية السياسية. وتشمل هذه المبادرات على وجه الخصوص ما يلي: (١) دعوة موجهة من الرئيس لإجراء حوار وطني حول الإصلاحات السياسية، بما في ذلك وضع دستور جديد لاستبدال الدستور المؤقت الذي اعتمد في إطار اتفاق السلام الشامل الموقع في عام ٢٠٠٥ مع الجنوب؛ (٢) بدء محادثات السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال.

٣- ولا يزال الصراع دائراً في جنوب السودان ونبذل مساعي لإحلال السلام. ولا يزال السودان يشجع كلا من طرفي الصراع على التوصل إلى اتفاق حول وقف إطلاق النار وقبول الوساطة الدولية. وبناء على طلب جنوب السودان، يوفر السودان مساعدة فنية لإصلاح بعض حقول النفط التي تعرضت لأضرار وضمان استمرار إنتاج النفط وصادراته. وإضافة إلى ذلك، لا تزال نرحب باللجئين (نحو ٦٢ ألف لاجئ حسب الوضع في منتصف مايو) الذين لا يزالون يعبرون الحدود من جنوب السودان إلى السودان ونوفر لهم المأوى. ونعمل في إطار تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ومختلف المنظمات غير الحكومية لتوفير المساعدة للاجئين.

ثانياً - التطورات الاقتصادية الكلية الأخيرة

٤- تشير البيانات الأولية إلى أن الأداء الاقتصادي في الربع الأول من عام ٢٠١٤ يتحسن. فقد انخفض التضخم السنوي إلى ٣٥,٧% في نهاية مارس، من معدل ٤١,٩% في نهاية ديسمبر ٢٠١٣، فيما يعزى بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار الغذاء وزيادة تشديد الأوضاع النقدية. وتم احتواء نمو الاحتياطي النقدي في مستوى ٣,٢% في نهاية مارس واقتصر نمو النقود بمعناها الواسع على نسبة ٦,٧%. وانخفض سعر الصرف غير الرسمي بنسبة ٦% مقابل الدولار الأمريكي في مارس، بما دل على حالات عدم اليقين المتصلة بالصراع الدائر في جنوب السودان. ونتيجة لذلك، اتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعره غير الرسمي إلى نحو ٥٠%. وتراجع إجمالي الاحتياطيات الدولية إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي

بنهاية فبراير، من ١,٦ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٣ ولكنه زاد في فترة لاحقة ليصل إلى ١,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية مارس. ولم يخرج أداء المالية العامة عن المسار المتوخى في البرنامج الذي يراقبه الخبراء. ومع تجاوز الإيرادات مستوياتها في العام الماضي في نفس الفترة بمقدار ٤٠% وتقييد إنفاق الميزانية، انخفض العجز المالي الكلي خلال الربع الأول إلى ٠,٢% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بنسبة ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي في نفس الفترة في عام ٢٠١٣.

٥- وقد استوفينا معظم المعايير الكمية والأهداف التأشيرية المقررة لنهاية مارس ٢٠١٤ في البرنامج الذي يراقبه الخبراء. إلا أننا لم نستوف بهامش ضئيل هدفين يتصلان بما يلي: (١) صافي الاحتياطيات الدولية، وهو ما يعزى جزئياً إلى قصور في إنتاج النفط المحلي من ناحية وفي الإيرادات المتصلة بالنفط من جنوب السودان من ناحية أخرى، وإلى عوامل تتعلق بمشاعر السوق نتيجة لانعدام اليقين الناشئ عن الصراع الدائر في جنوب السودان؛ (٢) صافي الأصول المحلية. ولم نستوف كذلك هدفين تأشيريين يتصلان بما يلي: (١) الإنفاق الاجتماعي، لأننا لم نتمكن من تنفيذ مصروفات شهر يناير بسبب التأخر في تحديد إذن الإنفاق^١. وقد استوف الإنفاق الاجتماعي في فبراير وظل في مساره في مارس؛ (٢) العجز الأولي غير النفطي بسبب ارتفاع واردات الوقود نتيجة لظروف الطقس غير المعتادة وزيادة الواردات الزراعية. وبناء على ذلك، اتخذنا تدابير تصحيحية لزيادة مرونة سعر الصرف والتمكن من تحقيق الهدف المتوخى لصافي الاحتياطيات الدولية. وإضافة إلى ذلك، نعزم عدم تجاوز الحد الأقصى لدعم الوقود في الربع الثاني لضمان بلوغ المستوى المستهدف للعجز الأولي غير النفطي.

٦- وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية، أحرزنا تقدماً جيداً كما أحرزنا تقدماً جيداً في الأهداف المقررة لنهاية يونيو. وقطعنا شوطاً في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بموجب البرنامج، بما في ذلك الإصلاحات في مجالات إدارة الإيرادات، والإدارة المالية العامة، والقطاع المالي، وبيئة العمل التجاري.

ثالثاً - البرنامج الاقتصادي للفترة المتبقية من عام ٢٠١٤

٧- لا نزال ملتزمين بتنفيذ مزيج السياسات المتفق عليها. وسنقوم بما يلي: (١) مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة من خلال تعزيز الإيرادات واحتواء الإنفاق العام، مع توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتخصيص قدر أكبر من الموارد للمشروعات الإنتاجية؛ (٢) مواصلة موقفنا التشديدي للسياسة النقدية وتحسين آليات انتقالها؛ (٣) معالجة الاختلالات الخارجية عن طريق التأكد من زيادة مرونة سعر الصرف بتطبيق نظام التعويم الموجه لسعر الصرف؛ (٤) تنفيذ إصلاحات هيكلية، بما في ذلك إعادة هيكلة القطاع العام.

^١ ينفذ الجزء الأعظم من الإنفاق الاجتماعي في السودان من خارج ميزانية الحكومة، بما في ذلك من خلال شبكة من مؤسسات ومجتمعات القطاع الخاص (مثل صندوق الزكاة).

ألف- السياسات والإصلاحات الاقتصادية الكلية

٨- لا تزال أهدافنا الاقتصادية الكلية دون تغيير. ونحن نلتزمون بما يلي: (١) خفض التضخم إلى مستوى ١٨,١%، من خلال الآثار المجتمعة لضبط أوضاع المالية العامة، وتشديد الأوضاع النقدية، وتثبيت سعر الصرف؛ (٢) خفض العجز المالي الكلي إلى نحو ١,٢% من إجمالي الناتج المحلي، من خلال تحسين تحصيل الإيرادات وخفض الإنفاق؛ (٣) خفض عجز الحساب الجاري إلى ٦,٩% من إجمالي الناتج المحلي وتمويل معظمه من التدفقات غير المنشئة للديون. ونتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة ٢,٥% نتيجة لارتداد إيجابية في قطاع الزراعة، واستمرار تحسن أداء الصادرات، وتحقيق مكاسب الإنتاجية في الاقتصاد مع رسوخ الإصلاحات.

٩- ولا تزال آفاق الأجل المتوسط في السودان إيجابية. ولا نزال نتوقع ما يلي: (١) تحقيق معدل متوسطه ٣,٨% تقريبا لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي؛ (٢) انخفاض التضخم إلى أرقام أحادية (٨,٦%) بحلول عام ٢٠١٦؛ (٣) وصول العجز المالي الكلي إلى ٠,٦% بحلول عام ٢٠١٦ مع استمرار ضبط المالية العامة في الأجل المتوسط؛ (٤) استمرار نمو الصادرات وخفض عجز الحساب الجاري.

سياسة المالية العامة وإصلاحات الميزانية

١٠- لا يزال ضبط أوضاع المالية العامة حجر الزاوية في البرنامج. واستنادا إلى نتائج الربع الأول، يظل هدفنا هو الوصول بالإيرادات الضريبية إلى نسبة ٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي. ونستهدف أيضاً الوصول بالإنفاق الجاري إلى نسبة ١١,٥% من إجمالي الناتج المحلي، مع تحسين الإدارة المالية العامة تمثيا مع توصيات الصندوق. ولا زلنا نمضي قدما في تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الإيرادات على النحو المتوخى في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المؤرخة مارس ٢٠١٤. وعلى وجه الخصوص، يجري إحراز تقدم في ترشيد الإعفاءات الضريبية وتعزيز إدارة امتثال الممولين الضريبيين عن طريق وضع إطار يستخدم التدقيق على أساس المخاطر وتدخلات أخرى بخلاف التدقيق وسيتم الانتهاء من دليل التدقيق بنهاية سبتمبر ٢٠١٤ (قاعدة معيارية هيكلية). ولتحقيق هذه الغايات، أنشأنا في مارس ٢٠١٤ لجنة للإصلاح الضريبي والجمركي لا تضم بين أعضائها فحسب مسؤولين حكوميين من الوزارات المعنية وإنما أيضاً خبراء من القطاع الخاص والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وفي الوقت نفسه، نقوم حالياً باحتواء فاتورة الأجور وضمان حدوث تحسينات في شركة النفط المملوكة للدولة وقطاع الكهرباء. وفي هذا السياق، أنشأنا فريقاً عاملاً مشتركاً بين وزارة النفط ووزارة المالية لمراجعة الدعم.

١١- وستكون المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق عنصراً بالغ الأهمية لتحقيق أهدافنا. ومع استمرارنا في جهود الإصلاح، طلبنا في خطاب نوايا مؤرخ إبريل ٢٠١٤ الحصول على مساعدة فنية من الصندوق في عدة مجالات، بما في ذلك الإدارة المالية العامة، وإدارة النقدية، وحساب الخزانة الموحد، وتحصيل الضرائب وتعبئة الإيرادات، ودعم الطاقة، وشبكة

الأمان الاجتماعي^٢. ويتوقع أن يساعدنا ذلك على ما يلي: (١) تحسين تحصيل الإيرادات، بما في ذلك من خلال إجراء مراجعة للإعفاءات الضريبية والجمركية؛ (٢) تعزيز الإدارة المالية العامة، مع التركيز على تعزيز تنفيذ الميزانية ومراقبتها والمساعدة على جعل الميزانية أداة رئيسية للإدارة؛ (٣) تعزيز الجهود المبذولة في مكافحة الفساد وفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتعزيز الشفافية وكفاءة استخدام الموارد العامة (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية سبتمبر ٢٠١٤).

إصلاحات السياسة النقدية والقطاع المالي

١٢- سنواصل تشديد الموقف النقدي لإبقاء الضغوط التضخمية تحت السيطرة. وفي هذا السياق، نتوقع نمو الاحتياطي النقدي بمعدل ١٤,٧% وخفض التمويل النقدي لعجز المالية العامة إلى ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي. وفي الوقت نفسه، نواصل تعزيز استقلالية بنك السودان المركزي وتحسين آلية انتقال السياسة النقدية عن طريق ما يلي: (١) تحسين التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة؛ (٢) تحسين سوق التداول بين البنوك لشهادات مشاركة الحكومة وشهادات الاستثمار الحكومية؛ (٣) توسيع نظام المزادات لإتاحة الفرصة أمام البنوك التجارية لإعادة تدوير أرصدها النقدية غير المستخدمة.

١٣- ونقوم بإدخال تحسينات في تشغيل القطاع المصرفي. فأوقفنا تقديم الائتمانات المباشرة والمدعمة، وبدأنا جهودنا لزيادة حافطة التمويل الأصغر إلى ١٢% من مجموع الحافطة، مع دعم مؤسسات التمويل الأصغر الخاضعة للتنظيم والرقابة. ونعمل حالياً على تنفيذ أفضل الممارسات في مجال الرقابة والتفتيش وإنفاذ التشريعات في النظام المصرفي؛ وتحديث الأدلة القائمة على المخاطر للرقابة خارج الموقع والرقابة الميدانية؛ وإنهاء ملكية البنك المركزي المباشرة للبنوك؛ وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للقطاع. ونسعى إلى الحصول على مساعدة فنية من الشركاء لدعم جهودنا. وأخيراً، وليس آخراً، يجري حالياً إعداد خطط لإعادة هيكلة بنك أم درمان الوطني وفقاً لتوصيات التدقيق المستقل (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية يونيو ٢٠١٤).

سياسة وإصلاحات سعر الصرف

١٤- ينبغي أن يؤدي استمرار تشديد الموقف النقدي وزيادة مرونة سعر الصرف إلى خفض الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعره غير الرسمي. ويعزى استمرار الفجوة بين السعرين إلى موقف سياستنا النقدية، وعدم اليقين في قطاع النفط مع استمرار الصراع في جنوب السودان، وعدم كفاية إمدادات النقد الأجنبي، وعدم وضوح سياساتنا الاقتصادية، ومحدودية مرونة سعر الصرف. ونحن على دراية تامة بالضرورة الملحة لتضييق هذه الفجوة. وفي هذا السياق، قمنا بإعداد مجموعة من التدابير التصحيحية التي تعزز المرونة في معاملات النقد الأجنبي. وعلى وجه التحديد، سيسمح للبنوك التجارية ومكاتب الصرافة

^٢ قامت بعثة من إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي بزيارة الخرطوم في مارس ٢٠١٤ لتقديم مساعدة فنية في مجالي دعم الطاقة وشبكات الأمان الاجتماعي.

بتحديد سعر الصرف الذي يعرضونه على العملاء بحرية في إطار نطاقات التداول وفقا لنظام التعويم المدار، في حين يسمح للمصدرين ببيع حصائلهم لأي مستورد. وفي الوقت نفسه، ستطبق مرونة السعر التأشيرى (المتوسط المرجح لأسعار الصرف المتداولة في سوق النقد الأجنبي) اعتبارا من ٢٥ يونيو ٢٠١٤ بغية تحقيق تقارب تدريجي بين سعر الصرف الرسمي وسعره غير الرسمي. وإضافةً إلى ذلك، سنضع مجموعة جديدة من الحوافز والتشريعات والضمانات لجذب تحويلات العاملين في الخارج وإعادة توطيئ حصائل الصادرات وتحسين الصادرات غير النفطية وترشيد استخدامات النقد الأجنبي لتحسين سير سوق النقد الأجنبي. ويتوقع أن تساعدنا هذه التدابير أيضاً على تعزيز سوق النقد الأجنبي وإعادة بناء صافي احتياطياتنا الدولية في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٤. ونطلب من صندوق النقد الدولي مساعدة فنية لمساعدتنا على تنفيذ جميع هذه التدابير.

باء- إصلاحات هيكلية أخرى

١٥- لا نزال ملتزمين بتحسين بيئة العمل التجاري وتعزيز سياساتنا الاجتماعية وتحديث إدارة الدين.

بيئة العمل التجاري

١٦- يعتمد تعزيز آفاق النمو في السودان بصورة حاسمة على تهيئة بيئة مناسبة لمزاولة العمل التجاري. وإلى جانب الجهود التي نبذلها لضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي، سيواصل برنامج الإصلاح التركيز على خفض تكلفة مزاولة العمل التجاري لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. ونتخذ حالياً إجراءات لتحسين الحوكمة وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد داخل الإدارة.

السياسات الاجتماعية وسياسات توظيف العمالة

١٧- سنواصل جهودنا من أجل تحسين رأس المال البشري والحد من الفقر. وإضافةً إلى زيادة المساعدة للأشخاص الأكثر احتياجاً، نقوم في الوقت الحالي أيضاً بتخصيص مزيد من الأموال لقطاعي التعليم والصحة لتحسين رأس المال البشري. ونحن ماضون قدماً في خططنا لدعم شبكة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير قطاع التمويل الأصغر. وفي الوقت نفسه، نسعى إلى تعزيز فرص توظيف العمالة في الزراعة من خلال تنفيذ خطط الإنتاج المختلفة في القطاعات الحقيقية بالتعاون مع القطاع الخاص.

آفاق الدين الخارجي وتخفيف أعباء الديون

١٨- لا تزال تسوية أعباء الدين الذي لا يمكن الاستمرار في تحمله الأولوية الكبرى للحكومة. وفي إطار جهودنا لتأمين تخفيف أعباء الدين، استوفينا عدداً من المتطلبات الفنية الأساسية، بما في ذلك تحقيق سجل طويل للأداء الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي من خلال ١٣ برنامجاً ناجحاً من البرامج التي يراقبها الخبراء، والانتهاء من الصيغة النهائية للبرنامج

المرحلي لاستراتيجية الحد من الفقر، ومضاهاة مخزون الدين الخارجي لدينا. ونعتقد أن هذا التقدم سيسهم في نجاح مساعيها لتخفيف أعباء الدين وتجنب تنفيذ شرط "الخيار الصفري"، نظراً لأن تمديد الموعد النهائي سيؤثر أيضاً على جميع العناصر الأخرى للاتفاق الثنائي بين السودان وجنوب السودان. وفي هذه الفترة الفاصلة، ومع سرعة اقتراب الموعد النهائي "للخيار الصفري"، نعزم القيام بما يلي: (١) مواصلة عملنا الفني؛ (٢) تكثيف جهودنا المشتركة المبذولة من خلال اللجنة الثلاثية (السودان/جنوب السودان/الاتحاد الإفريقي) للتواصل مع الدائنين الدوليين لتخفيف أعباء الدين. وفي الوقت نفسه، فإننا ملتزمون بما يلي: (١) تقليص الاقتراض بشروط غير ميسرة إلى أدنى حد ممكن والاقتراض بشروط مواتية بقدر الإمكان؛ (٢) مواصلة التعاون مع صندوق النقد الدولي في مجال السياسات والمدفوعات. ونعمل أيضاً بصورة وثيقة مع مرفق تخفيض الديون التابع للبنك الدولي في إعداد استراتيجيتنا لتخفيف أعباء الدين. ولا يزال يحدونا الأمل في أن يقر المجتمع الدولي بسجل أدائنا، الذي يشهد عليه أداؤنا في البرنامج الحالي الذي يراقبه الخبراء، واتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تخفيف أعباء الديون بصورة مساوية لما قدم لبلدان أخرى.

١٩- وسنقوم أيضاً بتحسين خططنا الاستثمارية وقدرتنا في مجال إدارة الدين. ونعزم إنشاء وحدة في وزارة المالية للإشراف على استراتيجيتنا الإنمائية، وتنسيق المشروعات الاستثمارية، وإدارة المصادر الأجنبية والمحلية لتمويل التنمية بطريقة متكاملة. وأنشأنا لجنة للتخصيص لإنشاء هذه الوحدة.

جيم - طرائق البرنامج ومراقبته

٢٠- سنواصل مراقبة تنفيذ برنامجنا عن كثب. وترد في مذكرة التفاهم المرفقة تفاصيل أكبر بشأن أوجه التفاهم بين السلطات السودانية وخبراء الصندوق فيما يتعلق بالمعايير الكمية والقواعد المعيارية الهيكلية. ولزيادة تحسين مراقبة البرنامج، نطلب تعديل تعريف صافي الأصول المحلية وتعديل العجز الأولي غير النفطي لمراعاة الانحرافات في الإيرادات المتأتية من رسوم عبور النفط والترتيب المالي الانتقالي. وفي الوقت نفسه، نعزم تحسين الحوكمة بتعزيز القانون الحالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا السياق، سنسن بنهاية سبتمبر ٢٠١٤ تعديلات على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (قاعدة معيارية هيكلية). وستواصل الحكومة إتاحة جميع البيانات لخبراء الصندوق على النحو المبين في مذكرة التفاهم.

٢١- وأنشأنا لجنة مشتركة بين الوزارات لمراقبة تنفيذ البرنامج الذي يراقبه الخبراء. وتعمل هذه اللجنة بصورة وثيقة مع مكتب الممثل المقيم.

٢٢- وسنواصل تعاوننا بشأن المدفوعات مع صندوق النقد الدولي. وفي هذا السياق، سنواصل تسديد مدفوعات ربع سنوية منتظمة لا يقل مجموعها عن ١٠ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٤، وسنزيدها بدرجة أكبر مع تحسن قدرة السودان على الدفع.

الجدول ١- السودان: الأهداف الكمية، ٢٠١٣-٢٠١٤

١/٢٠١٤						٢٠١٣	
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	الرقم	الرقم	ديسمبر	
البرنامج	البرنامج	البرنامج	الرقم	المعدل	البرنامج		
المعدل	المعدل	المعدل	الفعلي				
المعايير الكمية							
٣,٧٣٧	٢,٥١٨	١,١٩٩	٢٢٠-	١,١٤٩	١,٠٥٩	٥,٥٩٦	التمويل المحلي المقدم للحكومة المركزية (حد أقصى؛ بملايين الجنيهات السودانية) ٢/
١٥,٥٧٢	١٣,٩٨٨	١٣,٦٩٠	١٣,١٤٠	١٤,٢٤٩	١٤,٢٤٩	١٣,٥٠٣	صافي الائتمان المقدم من بنك السودان المركزي للحكومة المركزية (حد أقصى؛ بملايين الجنيهات السودانية)
٤١,٥١٨	٣٩,٢٦٩	٣٨,٢٠٦	٥٣,٣٤١	٥٣,٢٩٧	٥٣,٢٩٧	٥١,٦٩٩	صافي الأصول المحلية لبنك السودان المركزي (حد أقصى؛ بملايين الجنيهات السودانية) ٣/
٤٥٢	٣٧٧	٣٠٧	٢٦٧	٣٩٠	٤٠٥	٣٥٥	صافي الاحتياطات الدولية (حد أدنى؛ بملايين الدولارات الأمريكية) ٢/
٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٤٧	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	تعاقدات أو ضمانات الحكومة أو البنك المركزي بشأن الدين غير الميسر طويل الأجل (حد أقصى؛ بملايين الدولارات الأمريكية) ٤/
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	تراكم متأخرات الإنفاق المحلي في ميزانية الحكومة المركزية (حد أقصى، بملايين الجنيهات السودانية)
١٠,٠	٧,٥	٥,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٦	المدفوعات المسددة للصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية)
الأهداف التأشيرية							
٢٥,٥٠٩	١٨,١٧٣	١١,٥٦٢	٥,٧٤٦	٥,٢٩٥	٥,٢٩٥	١٩,٤٢٧	الإيرادات الضريبية (حد أدنى؛ بملايين الجنيهات السودانية)
١٤,٤٧٣	١٠,٠٨٠	٦٨٨	٢٩٦	٣٦٨	٣٦٨	٥٨٠	الإنفاق الاجتماعي (حد أدنى؛ بملايين الجنيهات السودانية)
١٤,٧	٩,٠	٦,٢	٣,٢	٦,٠	٦,٠	٢٠,٣	الاحتياطي النقدي (حد أقصى؛ التغير %)
٧,٤٣١	٦,١٧٢	٤,١٢٢	١,٩٣٠	١,٧٤٣	١,٧٤٣	٨,٣٧٧	العجز الأولي غير النفطي (حد أقصى؛ بملايين الجنيهات السودانية) ٢/
١/ مبالغ متراكمة من بداية العام.							
٢/ رهنا بعامل التعديل لمراعاة اختلاف الرسوم المتعلقة بالنفط والترتيب المالي الانتقالي من نقل النفط الخام من جمهورية جنوب السودان عن الرسوم المتوخاة في البرنامج.							
٣/ تحسب باستخدام سعر الصرف المحدد في البرنامج. عدل تعريف صافي الأصول المحلية اعتباراً من نهاية يونيو؛ راجع مذكرة التقاهم الفنية (المرفق ٢). ويبلغ صافي الأصول المحلية في مارس ٢٠١٤ ٣٧٠٩١ مليون جنيه سوداني على أساس التعريف المعدل.							
٤/ معيار مستمر.							

الجدول ٢- الإجراءات والتدابير الهيكلية السابقة في إطار البرنامج الذي يراقبه الخبراء لعام ٢٠١٤

المعايير	التاريخ المستهدف	السبب الاقتصادي الكلي	الحالة
الإجراءات السابقة لطلب البرنامج الذي يراقبه الخبراء			
١- اعتماد ميزانية عام ٢٠١٤ بصورة تتوافق مع البرنامج الذي يراقبه الخبراء.		دعم ضبط أوضاع المالية العامة.	استوفيت
٢- توحيد أسعار صرف بنك السودان المركزي.		إزالة التشوهات في سوق الصرف وكفالة مرونة أسعار الصرف مستقبلاً.	استوفيت
التدابير الهيكلية			
السياسة الضريبية			
١- خفض إعفاءات ضريبة القيمة المضافة.	يونيو ٢٠١٤	زيادة الإيرادات الضريبية	تقوم لجنة تم إنشاؤها في مارس بمراجعة المسألة وستقدم تقريراً عن المسألة.
إدارة الإيرادات			
٢- استكمال واعتماد دليل للتدقيق القائم على المخاطر وتدخلات بخلاف التدقيق	سبتمبر ٢٠١٤	تعزيز إنتاجية ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل.	تم الانتهاء من دليل التدقيق وهو جاهز للتعميم ويجري إنشاء نظام مناسب لتكنولوجيا المعلومات.
٣- تعزيز الإجراءات الجزائية لممولي الضرائب غير الممتثلين.	ربيع سنويا	تعزيز الإدارة الضريبية.	مستمر. تم الانتهاء من مدونة إجراءات الضرائب، بما في ذلك نظام الجزاءات، وتسليمها إلى اللجنة لمراجعتها.
سياسة الإنفاق			
٤- وضع آلية مرنة لتسعير الوقود بمساعدة صندوق النقد الدولي.	ديسمبر ٢٠١٤	تحسين كفاءة وتوجيه الإنفاق الجاري.	تقوم السلطات بمراجعة تقرير المساعدة الفنية المؤرخ مارس ٢٠١٤ الذي يتناول هذه المسألة.
الإدارة المالية العامة			
٥- تمديد التصنيف الاقتصادي المتوافق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١١ إلى الولايات الست المتبقية، ومراقبة جودة واتساق التصنيف المطبق على مستوى الولاية.	سبتمبر ٢٠١٤	تحسين تويب الميزانية وإعداد تقارير المالية العامة.	الولايات المتبقية بصدد اعتماد التويب.
٦- إعداد إطار للمالية العامة متوسط الأجل يتضمن أهدافاً مالية عامة مجملة وتوقعات بشأن الإيرادات والنفقات حسب الفئات الاقتصادية الرئيسية لفترة ثلاث سنوات.	ديسمبر ٢٠١٤	تعزيز تخطيط الميزانية وإعدادها.	قام المستشار المقيم بإطلاع السلطات على المسودة الأولى لنموذج إطار المالية العامة متوسط الأجل.
٧- إغلاق جميع حسابات الحكومة المركزية في البنوك التجارية (عدا في المناطق التي لا توجد للبنك المركزي فروع فيها).	يونيو ٢٠١٤	تحسين إدارة النقدية.	أصدر وزير المالية توجيهها بشأن هذه المسألة في يناير ٢٠١٤.
القطاع المالي			
٨- إعداد خطة محددة المدة لإعادة هيكلة بنك أم درمان تمشياً مع توصيات التدقيق المستقل.	يونيو ٢٠١٤	خفض المخاطر الناشئة عن القطاع المالي.	
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب			
٩- سن القانون المعدل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناء على توصيات المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق في ديسمبر ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	سبتمبر ٢٠١٤	دعم جهود مكافحة الفساد وتحسين استقرار القطاع المالي والاندماج في النظام المالي العالمي.	

المرفق الثاني – مذكرة تفاهم فنية

١- تتضمن مذكرة التفاهم الفنية هذه إطار مراقبة أداء السودان في البرنامج الذي يراقبه الخبراء لعام ٢٠١٤. وهي تحدد المعايير الكمية والأهداف التأشيرية والقواعد المعيارية الهيكلية التي سيراقب تنفيذ البرنامج على أساسها. وإضافةً إلى ذلك، تحدد المذكرة شروط ووقت نقل البيانات التي ستمكن خبراء الصندوق من تقييم تنفيذ وأداء البرنامج.

٢- ويعتمد البرنامج على سبعة معايير كمية ربع سنوية وأربعة أهداف تأشيرية ينبغي بلوغها بنهاية مارس ٢٠١٤ ونهاية يونيو ٢٠١٤ ونهاية سبتمبر ٢٠١٤ ونهاية ديسمبر ٢٠١٤.

٣- وهذه المعايير هي:

- (١) حد أقصى للتمويل المحلي للحكومة المركزية؛
- (٢) حد أقصى لصافي الائتمان المقدم من بنك السودان المركزي للحكومة المركزية؛
- (٣) حد أقصى لصافي الأصول المحلية للبنك المركزي؛
- (٤) حد أدنى لتراكم صافي الاحتياطيات الدولية لبنك السودان المركزي؛
- (٥) حد أقصى للقروض الخارجية الجديدة غير الميسرة التي تقوم الحكومة أو البنك المركزي بالتعاقد عليها أو ضمانها؛
- (٦) حد أقصى لمتأخرات نفقات الميزانية للحكومة المركزية؛
- (٧) حد أدنى للمدفوعات التي تسدد للصندوق.

٤- والأهداف التأشيرية هي:

- (١) حد أدنى للإيرادات الضريبية؛
- (٢) حد أقصى لنمو الاحتياطي النقدي؛
- (٣) حد أدنى للإئفاق الاجتماعي؛
- (٤) حد أقصى للعجز الأولي غير النفطي.

٥- وتخضع بعض هذه الأهداف لعوامل تعديل. وترد فيما يلي تعاريف هذه المتغيرات وعوامل التعديل. وتعرض جميع المعايير الكمية والقواعد المعيارية الهيكلية في الجدولين ١ و ٢ من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.

تعريف

٦- يعرف صافي الأصول المحلية لبنك السودان المركزي باعتباره الاحتياطي النقدي مخصصاً منه صافي الأصول الأجنبية لبنك السودان المركزي، مخصصاً منه حسابات إعادة التقييم. ويعرف صافي الأصول الأجنبية لبنك السودان المركزي باعتباره الأصول الأجنبية مخصصاً منها الخصوم الأجنبية. وتتألف الأصول الأجنبية من الحسابات النشطة والأصول الأجنبية الأخرى لبنك السودان المركزي. وتتألف الخصوم الأجنبية من البنود التالية: استخدام بنك السودان المركزي للائتمان المقدم من الصندوق، ورسوم التأخر في سداد مدفوعات الصندوق في مواعيدها المقررة، والخصوم المستحقة لمنظمات دولية أخرى، والخصوم قصيرة الأجل، والخصوم الأجنبية الأخرى. وتكون حسابات إعادة التقييم على النحو المبين في الميزانية العمومية لبنك السودان المركزي.

٧- ويعرف صافي الائتمان المقدم من بنك السودان المركزي إلى الحكومة المركزية باعتباره الائتمان المقدم من بنك السودان المركزي إلى الحكومة المركزية مخصصاً منه مجموع ودائع الحكومة المركزية. وتشمل ودائع الحكومة المركزية جميع حسابات الوزارات والهيئات التنفيذية الخاضعة لسيطرة الحكومة.

٨- ويشمل الائتمان المقدم من بنك السودان المركزي إلى الحكومة المركزية السلف المؤقتة، مضافاً إليها اقتتاعات البنك المركزي من شهادات مشاركة الحكومة وشهادات الاستثمار الحكومية، مضافاً إليها مطالبات البنك المركزي طويلة الأجل على الحكومة المركزية؛

- تشمل الحكومة المركزية جميع حسابات الوزارات والهيئات التنفيذية الخاضعة لسيطرة الحكومة (المناظرة للمجموعة رقم ١١ والمجموعة رقم ١٢ وبعض حسابات المجموعة رقم ١٩ في دفتر الأستاذ العام لبنك السودان المركزي)، وصناديق الزكاة (المسجلة ضمن المجموعة رقم ١٣) والودائع الهامشية التي تودعها الحكومة المركزية لدى بنك السودان المركزي مقابل خطابات ائتمان يصدرها البنك المركزي. ويشمل هذا التعريف جميع الحسابات المتصلة بالنفط التي تسيطر عليها الحكومة (مثل حساب المدخرات النفطية).

٩- ويُقصد بصافي الاحتياطيات الدولية مجموع الأصول الإجمالية للاحتياطي الأجنبي الرسمي في الحسابات النشطة مطروحة منه الخصوم الرسمية قصيرة الأجل. ويشمل إجمالي الناتج المحلي الأصول الاحتياطية الأصول المحتفظ بها في حسابات لدى بنوك مراسلة في الخارج، وأوراق بنكنوت بالعملة الأجنبية في خزائن البنك المركزي، والذهب النقدي وحيازات وحدات حقوق السحب الخاصة. وتشمل الخصوم قصيرة الأجل الخصوم الأجنبية، وصافي اتفاقات المقايضة والمدفوعات، والخصوم لأجل على غير المقيمين، على النحو المبين في الميزانية العمومية لبنك السودان المركزي.^١

١٠- ولتقييم أهداف البرنامج، ستحسب قيم البنود المقومة بالعملة الأجنبية المكافئة للجنيه في الميزانية العمومية لبنك السودان المركزي على أساس سعر الصرف المحدد في البرنامج وهو ٥,٦٧٢ جنيهاً سودانية مقابل الدولار، و٨,٧٠٨ جنيهاً سودانية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة. وبالنسبة للعملة بخلاف وحدات حقوق السحب الخاصة والدولار الأمريكي، ستثبت أسعار الصرف المقابلة في البرنامج مقابل الدولار حسب الوضع في نهاية مارس ٢٠١٤.

^١ تتصل هذه الخصوم بديون حكومية غير مسددة يعود تاريخها إلى السبعينات والثمانينات.

١١- ويعرّف التمويل المحلي للحكومة المركزية باعتباره مجموع صافي الاقتراض المحلي للحكومة المركزية، بما في ذلك صافي الاقتراض من النظام المصرفي (بما في ذلك شهادات مشاركة الحكومة وشهادات الاستثمار الحكومية)، وصافي مبيعات شهادات مشاركة الحكومة وشهادات الاستثمار الحكومية خارج النظام المصرفي، والسندات الإذنية (أي طلبات الشراء الدائم، وخطابات الضمانات،^٢ والسندات، وما إلى ذلك)، وإيرادات الخصخصة (صافي الاقتناء الجديد للأصول المالية)، والإيرادات المتأتية من التأجير، وتراكم المتأخرات الحكومية المحلية، والسحب من الودائع النقدية الحكومية لدى بنك السودان المركزي.

١٢- ويعرّف ميزان المالية العامة الأولي غير النفطي للحكومة المركزية باعتباره الإيرادات غير النفطية^٣ مخصوما منها النفقات غير النفطية^٤ عدا صافي مدفوعات الفائدة (مدفوعات الفائدة مخصوما منها حصائل الفائدة) بصورة تراكمية منذ بداية العام التقويمي.

• يخفّض الحد الأدنى لميزان المالية العامة الأولي غير النفطي الوارد في الجدول ١ في حالة حدوث زيادة مفرطة في القروض المقدمة للمشاريع أو القروض المقدمة للميزانية مقارنة بافتراضات البرنامج. ويرفع الحد الأدنى لميزان المالية العامة الأولي غير النفطي الوارد في الجدول ١ في حالة قصور القروض المقدمة للمشاريع عن افتراضات البرنامج.

١٣- ولأغراض البرنامج، يعرف الدين وفقا لقرار المجلس التنفيذي رقم ١٢٢٧٤، النقطة ٩، بصيغته المعدلة في ٣١ أغسطس ٢٠٠٩ (القرار رقم ١٤٤١٦-١٠٩/٠٩).

• ولأغراض هذه المبادئ التوجيهية، يقصد بلفظة "الدين" خصما جاريا، أي ليس احتماليا، ينشأ في إطار ترتيب تعاقدية من خلال تقديم القيمة في صورة أصول (بما في ذلك العملات) أو خدمات، ويتعين فيه على الملتزم سداد قسط أو أكثر من المدفوعات في صورة أصول (بما في ذلك العملات) أو خدمات، في تاريخ أو تواريخ ما في المستقبل؛ وتغطي هذه المدفوعات قيمة الأصل و/أو خصوم الفائدة التي يجري تحملها وفقا للعقد. ويمكن أن تتخذ الديون عدة أشكال أهمها:

(١) القروض، أي سلف النقود التي يقدمها المقرض للملتزم على أساس تعهد بأن يقوم الملتزم بسداد هذه الأموال في المستقبل (بما في ذلك الودائع والسندات وسندات الدين غير المضمون والقروض التجارية وائتمانات المشترين) والمبادلات المؤقتة للأصول المكافئة للقروض المعززة

^٢ وتصدر هذه الضمانات من قبل الحكومة لتمويل رأس المال والإنفاق الجاري وربما، في بعض الحالات، أن يصدق عليه بنك السودان المركزي.

^٣ تشمل إيرادات النفط الإتاوات، وضرائب دخل النفط، وتحويلات الأرباح المتصلة بالنفط، والدخل من حصة الدولة في قطاع النفط (بما في ذلك الأرباح الموزعة لشركات النفط الوطنية)، وضرائب صادرات النفط، والحصائل المتأتية من منح حقوق الاستكشاف، والمكافآت لدى التوقيع.

^٤ تشمل نفقات النفط استثمار الحكومة في قطاع النفط وأي نفقات جارية متصلة بذلك، والإنفاق النفطي الجاري الآخر، والتحويلات إلى شركات النفط الوطنية.

بضمانات كاملة يتعين على الملتزم بموجبها سداد الأموال والقيام عادة بدفع الفوائد، عن طريق إعادة شراء الضمان من المشتري في المستقبل (مثل اتفاقات إعادة الشراء وترتيبات المبادلة الرسمية)؛

(٢) ائتمانات الموردين، أي العقود التي يسمح بموجبها المورد للملتزم بإرجاء سداد المدفوعات إلى وقت ما بعد تاريخ تسليم السلع أو تقديم الخدمات؛

(٣) عقود التأجير، أي ترتيبات تقدم بموجبها ملكية عقارية يكون للمستأجر حق استخدامها لفترة أو فترات محددة تكون عادة أقصر من مجموع العمر الافتراضي المتوقع للعقار، مع احتفاظ المؤجر بصك الملكية. ولأغراض هذه المبادئ التوجيهية، يكون الدين هو القيمة الحاضرة (وقت نشوء علاقة الإيجار) لجميع مدفوعات الإيجار المتوقع سدادها خلال فترة الاتفاق ويستبعد منها المدفوعات التي تغطي تشغيل الملكية العقارية أو تصليحها أو صيانتها.

• وحسب تعريف الدين الوارد في النقطة (١) أعلاه، تدخل في تعريف الدين المتأخرات والجزاءات والتعويضات المقررة بحكم قضائي التي تنشأ عن عدم سداد المدفوعات المنصوص عليها في الالتزام التعاقدية الذي يشكل ديناً. ويكون عدم سداد مدفوعات تتعلق بالالتزام لا يعتبر ديناً بموجب هذا التعريف (مثل الدفع عند التسليم) غير منشئ للدين.

١٤- ويطبَّق حد أقصى على الدين الخارجي غير الميسر على عقود القطاع العام والضمانات المقدمة منه شأن الاقتراض بشروط غير ميسرة من غير مقيمين بأجال استحقاق تبلغ عاماً أو أكثر. وينطبق ذلك على الدين الخاص الذي تقدم له ضمانات من القطاع العام والذي يشكل بالتالي خصماً احتمالياً للقطاع العام.

• يتألف القطاع العام من الحكومة المركزية والبنك المركزي والمؤسسات العامة غير المالية (المؤسسات والهيئات التي تحتفظ الحكومة فيها بحصة مسيطرة - أي تمتلك غالباً أكثر من ٥٠% من الأسهم، ولكنها غير موحدة في الميزانية) وغيرها من كيانات القطاع الرسمي.

• ولأغراض البرنامج، ينشأ ضمان الدين عن أي التزام قانوني صريح يتعهد فيه القطاع العام بخدمة دين ما في حالة امتناع المدين عن سداد (بما في ذلك المدفوعات النقدية أو العينية)، أو عن أي التزام قانوني أو تعاقدي ضمني يتعهد فيه القطاع العام بتمويل أي تقصير من جانب المدين في سداد الدين جزئياً أو كلياً.

١٥- ولأغراض البرنامج، يكون الدين ميسراً إذا كان يتضمن عنصر منحة لا تقل عن ٣٥%، يحسب على النحو التالي:

يكون عنصر المنحة في الدين هو الفرق بين القيمة الحاضرة للدين وقيمه الاسمية، التي يعبر عنها كنسبة مئوية لقيمة الدين الاسمية. وتحسب القيمة الحاضرة للدين في تاريخ التعاقد عليه بخفض أقساط المدفوعات المقبلة لخدمة الدين المستحقة على

هذا الدين. وتحسب درجة تيسير الدين باستخدام سعر خصم قدره ٥%. ويمكن الاطلاع على طريقة حساب درجة التيسير في الموقع الإلكتروني www.imf.org.

١٦- وتعرّف متأخرات الإنفاق في ميزانية الحكومة المركزية باعتبارها المدفوعات المدرجة في ميزانية الحكومة المركزية المستحقة للمقيمين والمحددة بالتزامات تعاقدية والتي تظل غير مسددة لفترة ٩٠ يوماً بعد موعد استحقاقها. وحسب هذا التعريف، يقصد بتاريخ الاستحقاق التاريخ الذي تستحق فيه مدفوعات الدين المحلي بناء على الاتفاق التعاقدى ذي الصلة، مع مراعاة فترات السماح المنصوص عليها في التعاقد.

١٧- وتعرّف النقود بمعناها الواسع باعتبارها مجموع العملة المحلية المتداولة خارج البنوك، وطلب البنوك، والودائع لأجل والودائع الادخارية. ويدخل في تعريفها أيضاً الودائع القابلة للتحويل والودائع الهامشية مقابل خطابات ائتمان التي تودعها حكومات الولايات والحكومات المحلية والمؤسسات العامة غير المالية والقطاع الخاص غير المصرفي لدى بنك السودان المركزي.

١٨- ويعرّف الاحتياطي النقدي باعتباره مجموعة العملة المحلية المتداولة خارج البنوك، ومجموع احتياطيات البنوك (الإلزامية والزائدة)، والودائع لدى بنك السودان المركزي المتضمنة في النقود بمعناها الواسع.

١٩- ويقرر البرنامج حداً أدنى للإنفاق الاجتماعي على الأولويات للحكومة المركزية. ولأغراض البرنامج، يعرّف الإنفاق الاجتماعي على الأولويات للحكومة باعتباره إنفاق الحكومة المركزية على برنامج المزايا الاجتماعية الذي يشمل التحويل النقدي والإنفاق على التأمين الصحي وعلى الرعاية الصحية الأولية ودعم الطلاب.

٢٠- ويعرّف الترتيب المالي الانتقالي، مثل تعريفه في الاتفاق الموقع في سبتمبر ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان ويتألف من التحويلات المالية التي تدفعها جمهورية جنوب السودان والتي يبلغ مجموعها ٣,٠٢٨ مليار دولار أمريكي على مدى ٣,٥ أعوام. ويعبر عن هذه المدفوعات بقيمة البرميل (١٥ دولاراً للبرميل)، على أساس توقع جنوب السودان أن يبلغ إنتاج النفط ١٥٢ ألف برميل يومياً في المتوسط. فإذا زاد الإنتاج على هذا المستوى، تسدد المدفوعات بالسعر المتفق عليه إلى أن تبلغ قيمة المدفوعات التراكمية ٣,٠٢٨ مليارات دولار أمريكي.

٢١- وتعرف رسوم عبور النفط في الاتفاق الموقع في سبتمبر ٢٠١٢ باعتبارها الرسوم التي يدفعها جنوب السودان مقابل تصدير نفطه باستخدام خطوط الأنابيب والبنية التحتية النفطية للسودان. وهذه الرسوم: (١) تبلغ في المتوسط ٩,٦ دولارات أمريكية للبرميل، لا يستحق منها إلا ٥,٦ دولارات للبرميل للحكومة بينما يستحق الباقي لشركات النفط؛ (٢) ستطبق طوال فترة الأعوام الثلاثة والنصف عام بالكامل أعوام ويعاد التفاوض بشأنها فيما بعد.

عوامل التعديل

٢٢- يطبق عامل تعديل على رسوم عبور النفط والرسوم المستحقة بموجب الترتيب المالي الانتقالي عن نقل النفط الخام من جنوب السودان. ويستند إجمالي الإيرادات الحكومية المذكور في البرنامج إلى افتراضات البرنامج بشأن رسوم عبور النفط والرسوم المستحقة بموجب الترتيب المالي الانتقالي عن نقل النفط من جنوب السودان. وتمثل الإيرادات المستحقة القيمة التراكمية للتدفقات الداخلة من الإيرادات الحكومية على أساس الشحنات الفعلية بالأسعار الدولية الجارية (تسليم ظهر السفينة في بورسودان).^٥ ويتم الحصول على القيمة المعادلة بالعملة المحلية للفرق بالدولار بين الرسوم المفترضة في البرنامج والرسوم المستحقة عن عبور النفط والترتيب المالي الانتقالي، اللازمة لحساب عامل التعديل، بضرب الفرق بالدولار في متوسط أسعار الصرف الشهرية السائدة خلال الفترة المعنية.

وتبلغ القيمة التي يفترضها البرنامج لرسوم عبور النفط ٢٠٧٨ مليون جنيه سوداني في عام ٢٠١٤ (٥١٩,٥ مليون جنيه سوداني ربع سنويًا)، وللترتيب المالي الانتقالي ٢٧٣١ مليون جنيه سوداني في عام ٢٠١٤ (٦٨٢,٨ مليون جنيه سوداني ربع سنويًا). ويطبق عامل التعديل على النحو التالي:

- إذا كانت القيمة المستحقة لرسوم عبور النفط والترتيب المالي الانتقالي أقل من القيمة المفترضة في البرنامج، ترفع الأرقام المستهدفة في البرنامج للتمويل المحلي للحكومة المركزية والعجز الأولي غير النفطي بنسبة ٢٥% من القيمة المعادلة بالعملة المحلية للفرق بين القيمة المستحقة والقيمة المفترضة في البرنامج. ويخفض الرقم المستهدف في البرنامج لصافي الاحتياطات الدولية بنسبة ٢٥% من الفرق بين القيمة المستحقة والقيمة المفترضة في البرنامج.
- إذا كانت القيمة المستحقة لرسوم عبور النفط والترتيب المالي الانتقالي أعلى من القيمة المفترضة في البرنامج، تخفض الأرقام المستهدفة في البرنامج للتمويل المحلي للحكومة المركزية والعجز الأولي غير النفطي بالقيمة المعادلة بالعملة المحلية للفرق بين القيمة المستحقة والقيمة المفترضة في البرنامج. ويرفع الرقم المستهدف في البرنامج لصافي الاحتياطات الدولية بمقدار الفرق بين القيمة المستحقة والقيمة المفترضة في البرنامج.

٢٣- وتعرّف المدفوعات المؤداة للصندوق بأنها أقساط ربع سنوية لا تقل قيمة القسط الواحد عن ٢,٥ مليون دولار أمريكي.

مراقبة البرنامج

٢٤- شكلت السلطات السودانية لجنة لمراقبة البرنامج تتألف من عدد من كبار المسؤولين في وزارة المالية ووزارة البترول وبنك السودان المركزي وهيئات معنية أخرى. ويشغل الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي مركز مراقب في هذه اللجنة. وتتولى اللجنة مسؤولية مراقبة أداء البرنامج، والتوصية باستجابات السياسات، وإبلاغ الصندوق بانتظام عن التقدم الذي يحرزه

^٥ على أساس البيانات التي تعدها شهريا وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

البرنامج، وإحالة المستندات اللازمة لتقييم المعايير. وتوافي اللجنة الصندوق بتقرير مرحلي شهري عن البرنامج خلال أربعة أسابيع من نهاية كل شهر تستخدم فيه آخر البيانات المتاحة.

إبلاغ البيانات

٢٥- يتضمن الجدول التالي إطار الإبلاغ المتفق عليه. وتقدم البيانات بقدر الإمكان بالشكلين المطبوع والإلكتروني إلى المكتب المحلي لصندوق النقد الدولي.

الهيئة المبلغة	نوع البيانات	وصف البيانات	تواتر البيانات	التوقيت (خلال المدة المحددة)
بنك السودان المركزي	الميزانية العمومية لبنك السودان المركزي	ميزانية عمومية مفصلة لبنك السودان المركزي	شهريا	خلال ١٥ يوما من نهاية كل شهر
	المسح النقدي	الميزانية العمومية للنظام المصرفي والميزانية العمومية الموحدة للبنوك التجارية	شهريا	خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر
	التدفقات النقدية للنقد الأجنبي	بيانات التدفقات النقدية للنقد الأجنبي، بما في ذلك مبيعات ومشتريات غرفة التعامل في بنك السودان المركزي	شهريا	خلال أسبوع واحد من نهاية كل شهر
	المؤشرات المصرفية	كفاية رأس المال؛ وتكوين الأصول وجودتها بما في ذلك القروض المتعثرة؛ والربحية؛ والسيولة؛ والمراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي؛ والامتثال للمعايير الاحترازية	شهريا	خلال ٣٠ يوما من نهاية كل ربع سنة
	ميزان المدفوعات	التكوين المفصل (حجم وقيم الصادرات والواردات، والمعاملات غير المرئية، وجداول ميزان المدفوعات ربع السنوية).	ربع سنويا	خلال شهرين من نهاية كل ربع سنة
	الدين الخارجي	تعاقبات الحكومة والبنك المركزي والشركات المملوكة للدولة على الديون الخارجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل أو ضمانها لتلك الديون	ربع سنويا	خلال ٣٠ يوما من نهاية كل ربع سنة
		المبالغ التي يقوم الدائن بصرفها وسدادها (١) في المواعيد المقررة، و (٢) الفائدة الفعلية والأصل على الديون المستحقة على الحكومة والبنك المركزي والشركات المملوكة للدولة	شهريا	خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر
وزارة المالية والاقتصاد الوطني	عمليات الحكومة المركزية	الإيرادات والنفقات والتمويل بالنسق الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١	شهريا	خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر
	الدين المحلي للحكومة المركزية	المخزونات في نهاية الشهر، والإصدارات والمدفوعات المسددة، لجميع أدوات الدين المحلي: شهادات مشاركة الحكومة وشهادات الاستثمار الحكومية والقروض والسلف المقدمة من النظام المصرفي، وسندات، وخطابات الضمان، وطلبات الشراء الدائم، والحسابات المستحقة الدفع (بما في ذلك المتأخرات) والجدول الزمني لاستهلاك الدين	شهريا	خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر

الإتفاق الاجتماعي	الإتفاق على التعليم والصحة والتدريب	شهر	خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر
الدعم الخارجي	صرفيات المئح، والقروض التي تقوم الجهات المانحة بصرفها وسدادها (الأصل والفائدة) مع تصنيف المئح الأجنبية المقدمة للميزانية والمقدمة للمشروعات	شهر	خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر
الجهاز المركزي للإحصاء	تشمل بيانات مفصلة والتضخم للمنتجات المستوردة	شهر	خلال أسبوع واحد من نهاية كل شهر
وزارة المالية والاقتصادي الوطني/وزارة البترول	بيانات الشحنات، مع تصنيف النفط حسب نوع المزيج وتحديد التاريخ والكمية والأسعار والقيم بالدولار الأمريكي والجنيه السوداني	شهر	خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر
النفط الخام	الإنتاج حسب المنطقة؛ وحصة السودان والشركاء الأجانب؛ والأسعار والقيم (بملايين الدولارات الأمريكية)، وتكاليف الاستثمار والإنتاج حسب المنطقة	شهر	خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر
المبيعات لمصافي التكرير	المبيعات مصنفة حسب مصافي التكرير مع تحديد التاريخ والكمية والأسعار والقيم بالدولار الأمريكي والجنيه السوداني	شهر	خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر
مصافي التكرير	أحجام وأسعار الإنتاج، واستهلاك وواردات البنزين ووقود الديزل وزيت الوقود وزيت محركات الطائرات والكيروسين والغاز النقطي المسال (راجع النموذج المرفق).	شهر	خلال ١٥ يوما من نهاية كل شهر
صافي تحويلات الدخل التشغيلي إلى الخزنة	صافي دخل هيئة الموانئ البحرية السودانية (بما في ذلك الدخل المشتق من صادرات منتجات البترول)، راجع النموذج.	شهر	خلال ١٥ يوما من نهاية كل شهر

بيان مومودو سوهو، المدير التنفيذي المعني بالسودان

٢٨ يوليو ٢٠١٤

على الرغم من التحديات التي تفرضها البيئة السياسية المحلية والإقليمية، وتراجع إيرادات النفط، والجزءات الاقتصادية المدمرة، يتحسن الأداء الاقتصادي للسودان ويمضي بخطا أكثر ثباتا في إطار البرنامج الذي يراقبه الخبراء. ولا يزال هذا البرنامج يسهم بدور محوري في تزويد السلطات السودانية بالإطار اللازم لتنفيذ برنامجها الإصلاحي واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة بناء الثقة لدى المانحين والمستثمرين. وفي هذا الصدد، تعرب سلطاتي عن تقديرها للحوار الجاري مع الخبراء وعن التزامها الكبير بالتنفيذ الكامل للبرنامج. وبالدرجة الأولى، تتوقع السلطات أن يسهم أداؤها المرضي في إطار البرنامج في استيفاء الشروط اللازمة لتخفيف أعباء الدين بصورة شاملة، بما في ذلك بلوغ نقطة اتخاذ القرار في المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك").

البرنامج الذي يراقبه الخبراء

يعمل البرنامج الذي يراقبه الخبراء لعام ٢٠١٤ كركيزة للسياسة الاقتصادية الكلية وكأكيد على قوة التزام الحكومة بتطبيق الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية. وكما هو مبين بالتفصيل في تقرير الخبراء، يحرز السودان بالفعل تقدما في إطار البرنامج تشهد عليه التحسينات في الأداء الاقتصادي خلال الفترة المشمولة بالمراجعة. وعلى وجه التحديد، تحسن تحصيل الإيرادات الحكومية والميزان التجاري، في حين تراجع التضخم وتقييد العجز وعجز المالية العامة. إلا أن الفجوة المتزايدة بين سعر الصرف الرسمي وسعره غير الرسمي لا تزال تشكل تحديا كبيرا، مع تراجع صافي الاحتياطيات الدولية عن المستوى المستهدف في البرنامج.

وكان تنفيذ البرنامج بوجه عام مرضيا. فقد استوفيت معظم المعايير الكمية والأهداف التأشيرية المقررة لنهاية مارس. إلا أنه تعذر استيفاء المعيار الكمي المتعلق بصافي الاحتياطيات الدولية، فيما يعزى إلى تراجع الإنتاج النفطي لمحلي والإيرادات المتصلة بالنفط من جنوب السودان من ناحية، وإلى انعدام يقين الأسواق الناشئ عن طول أمد الصراع في المنطقة من ناحية أخرى. وتعذر أيضاً بصورة هامشة استيفاء المعيار المتعلق بصافي الأصول المحلية لبنك السودان المركزي. وفيما يتعلق بالأهداف التأشيرية، لم يتحقق الهدف المعني بالإنفاق الاجتماعي نتيجة للتأخر في الموافقة على تفويضات الإنفاق، بينما تعذر تحقيق الهدف المعني بالعجز الأولي غير النفطي نتيجة لتزايد دعم الوقود مع زيادة النفط المستورد بسبب سوء حالة الطقس. إلا أن سلطاتي تتخذ حاليا التدابير التصحيحية اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المقررة لنهاية يونيو.

وأحرزت السلطات السودانية أيضاً تقدماً فيما يتعلق بالتدابير الهيكلية المقررة للفترة يونيو-سبتمبر ٢٠١٤، من خلال إنجاز المهام التالية: استكمال واعتماد دليل التدقيق القائم على المخاطر والتدخلات بخلاف التدقيق؛ وتمديد التبويب الاقتصادي وفقاً لنسق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ إلى الولايات الست المتبقية؛ وإغلاق جميع حسابات الحكومة المركزية في البنوك التجارية، عدا في المناطق التي لا يوجد لبنك السودان المركزي فيها فروع. وقامت أيضاً بتعديل وتعزيز قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأكدت السلطات مجدداً التزامها بمواصلة سداد مدفوعات منتظمة للصندوق لا تقل في مجموعها عن ١٠ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٤. وشكلت أيضاً، كما هو متوخى في بياني غير الرسمي للاجتماع المعقود في ٢٤ مارس ٢٠١٤، لجنة مشتركة بين الوزارات لمراقبة تنفيذ البرنامج الذي يراقبه الخبراء. وفيما يتعلق بطرائق البرنامج ومراقبته، تطلب السلطات تعديل تعريفي صافي الأصول المحلية للبنك المركزي والرصيد الأولي غير النفطي، من أجل تعزيز مراقبة البرنامج.

سياسة المالية العامة

إن سلطاتي ملتزمة بضبط أوضاع المالية العامة وإصلاحات الإدارة المالية العامة. وهي ستواصل اعتماد تدابير لزيادة الإيرادات وترشيد النفقات لبناء مصدات واقية للمالية العامة، وستقوم بذلك أساساً من خلال تحسين تحصيل الضرائب ومواصلة خفض دعم الوقود بشكل محسوب، مع حماية الفئات الأكثر ضعفاً. ولتحسين المركز المالي للبلد، أنشأت السلطات لجنة للإصلاح الضريبي والجمركي، بهدف تعزيز حصائل الضريبة غير النفطية. وهي تتوقع الانتهاء من تنفيذ توصيات اللجنة بحلول سبتمبر ٢٠١٤، لدمجها في الوقت المناسب في ميزانية عام ٢٠١٥.

السياسة النقدية وأسعار الصرف

تمشيا مع مشورة الخبراء، واصلت السلطات تشديد الموقف النقدي لاحتواء التضخم ضمن هدف البرنامج المقرر لنهاية العام. ولتحسين فعالية إجراء السياسة النقدية، ستقوم السلطات بخفض تنقيد العجز وتعزيز استقلالية البنك المركزي. إلا أنها تواجه تحديات في إدارة السيولة، وقد طلبت مساعدة فنية لمعالجة هذه المسألة. وتقر السلطات بضرورة تضيق فجوة المراجعة بين سعر الصرف الرسمي وسعره غير الرسمي. وقد وافقت على زيادة المرونة في معاملات النقد الأجنبي. وأشار في هذا الصدد إلى التزام السلطات أيضاً بتنفيذ المزيج المناسب من سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لبلوغ السعر التأشير ونطاقات التداول. وقامت السلطات في ٢٣ يوليو بتعديل السعر التأشير بنسبة ١%، في إجراء يمثل بداية عملية متدرجة لتقريب سعر الصرف من قيمته السوقية.

الدين العام

يواجه السودان حالة خطيرة من الدين ترتفع فيها مخاطر دخوله في حالة مديونية حرجة، مع استمرار تراكم المتأخرات عليه واحتياجه إلى ائتمان إضافي لتمويل جدول أعمال التنمية. ومع محدودية خيارات التعاقد على ديون جديدة، وخصوصا بشروط ميسرة، تجد السلطات نفسها مضطرة إلى الحصول على دين إضافي بشروط غير ميسرة، وهو ما يفاقم حالة الدين للسودان. وقد كثفت السلطات جهودها الرامية إلى خدمة الدين خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤، لا سيما للدائنين الذين يصرفون حاليا دفعات القروض وذلك للحفاظ على التدفقات الداخلة من التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات اجتماعية وإنمائية ضرورية. إلا أن قدرتها على السداد لا تزال محدودة، بما يجعل تراكم مزيد من المتأخرات نتيجة حتمية.

وتجد سلطاتي أنها تدور في حلقة مفرغة. فهي من ناحية بحاجة إلى التمويل لإعادة تنشيط الاقتصاد وتوليد الإيرادات للوفاء بالتزامات البلد، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر. ومن ناحية أخرى، تعوق المتأخرات المتراكمة إمكانية حصول البلد على تمويل دولي، مما يقيد بالتالي قدرة الحكومة على تمويل مسؤولياتها والوفاء بعقدها الاجتماعي.

وكما هو واضح، فإن السودان بحاجة ماسة إلى تخفيف أعباء الدين حتى يتسنى له فتح قنوات لخلق حيز مالي. ولا يزال تقسيم الدين بين السودان وجنوب السودان مسألة غير محسومة. وبموجب "الخيار الصفري"، وافق البلدان على أن يحتفظ السودان بجميع الديون والأصول الخارجية شريطة تخفيف أعباء ديونه قبل موعد نهائي هو سبتمبر ٢٠١٤ من خلال مبادرة هيبيك. وفي حالة عدم تأمين إعفاء الدين خلال هذه الفترة، ستتم مراجعة تقسيم الخصوم. وبدون إعفاء السودان من ديونه، تكون مراجعة "الخيار الصفري" إجراء حتميا، مما يهدد العلاقات الدبلوماسية التي لا تزال هشة مع جنوب السودان. وترى سلطاتي أن تخفيف أعباء الدين مطلب حيوي لخلص الاقتصاد السوداني وتناشد المجتمع الدولي تقديم هذه المساعدة المطلوبة بشدة. وفي هذا الصدد، كان موقف الحكومة استباقيا في حشد الدعم اللازم لتخفيف أعباء الدين، وهي تتناشد الدائنين تقديم الدعم من خلال اللجنة الثلاثية التي تضم السودان وجنوب السودان والاتحاد الإفريقي. وخلال اجتماعها الثالث المعقود في مايو ٢٠١٤، استكملت اللجنة الثلاثية استراتيجية وخريطة طريق معدلة للعمل مع المجتمع الدولي في المرحلة القادمة. وتحدد استراتيجية اللجنة الطرائق التي سيتم من خلالها توجيه جهود التواصل في المجالات الأربعة التالية: (١) تخفيف أعباء الدين بصورة شاملة؛ (٢) دعم التنمية في جنوب السودان؛ (٣) توفير مساعدة مالية انتقالية للسودان؛ (٤) رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على السودان.

المخاطر التي يواجهها البرنامج

تفرض البيئة المحلية العصبية والتداعيات الإقليمية السلبية مخاطر كبيرة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وأداء البرنامج. ويمكن أن يؤدي خفض دعم الوقود بدرجة أكبر إلى زيادة السخط الاجتماعي وتقويض الإصلاحات الجارية. ويمكن أن يؤدي، مع انخفاض إنتاج النفط المحلي، إلى إعاقة قدرة الحكومة على التقيد ببرنامج المالية العامة. وإضافةً إلى ذلك، تواجه سلطاتي تحديات كبيرة ناشئة عن احتمال استمرار التراجع في التدفقات الداخلة من الإيرادات التي يدرها النفط من جنوب السودان، واستمرار الجزاءات، وتدفق اللاجئين، وعدم تأمين تخفيف أعباء الدين، وهي عوامل يمكن أن تؤدي جميعها إلى الإضرار بشدة بتحقيق أهداف البرنامج.

خاتمة

وافقت السلطات على تنفيذ العديد من توصيات الخبراء وحققت الكثير من أهداف البرنامج. كما أنشأت هيكل للتعجيل بتنفيذ الإصلاحات على النحو المبين في تقرير الخبراء، وطلبت المساعدة الفنية في مجال إصلاحات المالية العامة والقطاع المالي. وتدل هذه الجهود كلها على قوة التزامها بتنفيذ البرنامج الذي يراقبه الخبراء. وهي تتوق إلى إحداث تحول في اقتصادها، وهي ملتزمة بذلك، وتود بشدة تخفيض مخزونها من الدين إلى مستوى يمكن إدارته. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتوقع سلطاتي أن يساعدها سجل أدائها الناجح في تنفيذ البرنامج الذي يراقبه الخبراء على الامتثال بدرجة أكبر للشروط اللازمة لتفعيل نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة هيبك.

وأخيراً أود أن أؤكد مرة أخرى على اعتقاد سلطاتي الكبير بأن تخفيف أعباء الدين من شأنه أن يعطيها دفعة في مساعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في وجود دولتين قابلتين للاستمرار. وهي تناشد الصندوق تقديم الدعم في هذا المسعى.